

















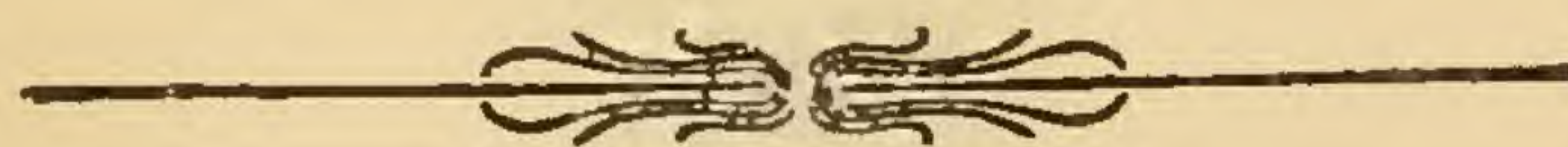
فقد يغلط الناسخ ويُصلح القارئ والله لا يُضيع اجر المصلحين \* وكان الفراغ من تبليغه  
في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين  
ومئتين والف للهجرة والحمد لله أولاً وآخراً \*

انتهى

يقول مختصره الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه  
الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر  
والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويُجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويُفرغ  
عليه سبيل رحمته ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا \* واعلم اني اسقطت منه  
باب الجر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهماله من  
اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من  
الملازمة \* وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين علامتين — فهو من مواضع  
التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان  
منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا  
تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه \*  
وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول

سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والف

والحمد لله رب العالمين





فان اصاب محللاً منه فقد تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات \* وهي انما تُعطى  
 المحل المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبر والحال وغيرهما . ومن ثم استشكلت جماعة  
 محل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط \* وأجيب  
 بان المفرد أعم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع  
 رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم  
 المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له ويدرهم في طغيانهم يعمهون . فان  
 جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها . فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ      حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ  
 وَشِبْهًا كَذَلِكَ مَعَهُمَا جَرَرٌ      فَأَحْفَظُ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان .  
 وبعد نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته \* وقد تكون كل واحدة منهما  
 غير محضة فتحمل الجملة الوجهين نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك  
 انزلناه . فان المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة  
 الجنسي يقرب من النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار  
 تحمل الجملة الواقعة بعد كل منهما ان تكون حالاً او صفة \* وعلى ذلك يجري  
 معهما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في  
 نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مرت برجل بين قومه او في  
 داره . ومحملاً في نحو تعجبنى الخيل عند العرب او في البادية واعجبنى رجل تميمي عند  
 الامير او عن يمينه \* وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق  
 الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني اني قد جمعت ما في هذا  
 الكتاب مثناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت .  
 ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهياً على الطالب فكنت أعد ناسخاً  
 لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإلا



في الحال كقول الشاعر

وفيهنَّ والأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بالفتى نوادبُ لا يَمْلَنَّهُ ونوايحُ

او في الاصل كقول الآخر

لَعَلَّكَ والموعودُ حقُّ لقاؤُهُ بدا لك في تلك القُلُوصِ بَدَاءُ

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عَزَلِ

او منصوبه كقوله

وَبَدَّلْتَ والدهرُ ذو تبدُّلٍ هَيْفًا دَبُورًا بالصبا والشمالِ

والقَسَمِ وجوابه كقوله

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ لقد نطقت بطلاً عليَّ الاقارعُ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيته وغير ذلك مما لا فائدة في استيفائه

وَتَأْخُذُ الْمَحَلَّ وَهِيَ تَخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذَا تَذَكَّرُ  
أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رِبْطٍ مَا جَزَمَ  
أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ لَجُمْلَةٍ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةُ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمنُ علَّمَ القرآنَ .  
وكانوا أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ \* او مفعولاً به نحو قال إني عبدُ الله . ورأيتُ المنافقين  
يَصُدُّونَ عَنْكَ \* او حالاً نحو وجاءَ اهل المدينة يستبشرون . ولا تُقْرَبُوا الصلوةَ وانتم  
سُكَّارٍ \* او مضافاً اليها نحو يومَ هُمُ بارزون . والسلامُ عليَّ يومَ وُلِدْتُ ويومَ  
اموت \* او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وان تَجَهَّرَ بالقول فانه يعلمُ  
السِرَّ واخفي . وان تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدِمْتَ ايديهم اذا هم يَقْنَطُونَ \* او تابعة لمفرد نحو  
من قبل أن يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعَ فِيهِ . وخُذْ من اموالهم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ \* واما التابعة  
لجملة فقد يكون لها محل من الإعراب واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ واليهِ الْمَصِيرُ . وقد لا يكون نحو  
اقتربت الساعةُ وانشقَّ القمرُ . وبها يتم كلُّ فريقٍ سبعاً من الجُمَلِ \* واعلم ان الاصل  
في الجملة ان لا يكون لها محل من الإعراب لان حَقَّهَا ان تكون مجرَّدةً مُسْتَقِلَّةً بنفسها



الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره  
قد وقع خبراً عن الضمير المذكور \* ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها  
ليست كبرى لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوِ زَيْدٍ مُّقْبِلٌ      وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٍو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة  
واحدة نحو زيد مقبل وظننته يزوني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها  
وعجزها مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . وتسمى الأولى

ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٌّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ      أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِإِعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ

أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ      فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بِبَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو  
الله نور السموات والارض . او في أثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات  
والارض بالحق تعالى عما يُشْرِكُونَ \* وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو  
والله الذي ارسل الرياح . او حرفي نحو نخشى ان تُصيبنا دائرة \* والمفسرة لما قبلها  
مجردة عن حرف التفسير نحو هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب اليم تؤمنون  
بالله ورسوله . او مقترنة به نحو ما قلت لهم الا ما امرتني ان أعبدوا الله ربي  
وربكم \* والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه

لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ \* والواقعة جواباً للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم  
وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو ان نشأ نزل عليهم من  
السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبل لראيته خاشعاً  
متصدعاً من خشية الله \* ومن هذا القبيل جواب اذا جاءتهم الحسنة قالوا  
لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم . وجواب لَمَّا نحو فلما رأوا  
بأسنا قالوا آمناً بالله . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون  
اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكب زيد لم تكن من هذا  
القبيل \* وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر



## فصل

في الجملة واحكامها

يُضْمَنُ الْجُمْلَةُ بَابُ الْمُبْتَدَأِ      وَبَابُ مَا أُنْشِدَ إِلَيْهِ أُسْنِدًا  
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ      وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلْفُو يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أُسْنِدَ إليه الفعل منحصرة فيهما .  
فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يُغْنِي عن الخبر .  
وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه \* وهي تُنْسَبُ الى ما صَدَرَتْ به فهي اسمية في نحو  
زيد قائم وفعلية في نحو قام زيد \* وذلك يُعْتَبَرُ فيها بحسب الاصل فلا يُشَكَّلُ بنحو  
قام ابوه زيد وزيدا ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وبهذا الاعتبار  
تُعَدُّ الاولى اسمية والثانية فعلية \* ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو ان  
زيدا قائم وهل قام زيد فانها لا تُتَغَيَّرُ عن نسبتها وذلك الحرف كاللغو لا يُعْتَدُّ به \*  
واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يُشْتَرَطُ فيها ما يُشْتَرَطُ فيه من الاِفادة كما في  
جملة الشرط والصلة ونحوهما فكل كلام جملة ولا يُعْكَسُ \* ويندرج تحت الاسمية  
نحو هيات العقيق لان صدرها اسم فعل لا فعل بالحقيقة \* وأما الصفة فانها مع  
اشتغالها على المُسْنَدِ والمُسْنَدِ اليه لا تُحْسَبُ جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم  
الجمل . ولا يُعْتَبَرُ ما فيها من المُسْنَدِ اليه لانها تستوي معه في التكلم والخطاب  
والغيبة كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت قائم وهو قائم كما يُقال انا رجل  
وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كانها خالية من الضمير المُسْنَدِ اليه فلا تستحق  
حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معربة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى      وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى  
وَكَاَنَا عَبْدِي أَبْنُهُ لِي شَمَلًا      كَلَّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى  
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند المُخْبَرُ بها عن زيد في المثال \* ومنها كبرى  
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي أبْنُهُ لِي . فان ما بعد الضمير



وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَّ وَمَا يَخُصُّ أَذْكَرُ وَكُلُّ يُلْتَزِمُ  
وَذَاكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصِلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ اقْتَصَرَ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجر اذا كان يدل على كون عام كال حصول والوجود ونحوهما يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدل على كون خاص كالقيام والقعود ونحوهما يجب ذكره لعدم الدليل عليه \* وكل ذلك يكون في ما وقع نعتاً او حالاً او خبراً او صلة. فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبني غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر. اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر \* ومع إرادة الوجود المقيّد بصفة اعجبني غلام واقف عند الخليفة ومررت بزيد جالساً امام داره وزيد نائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر \* وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا \* غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحتملها جميعاً. غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الافراد وهو اختيار الجمهور \* واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو اَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ وَأَنَّى اللَّهُ شَيْءٌ . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يَغْشَى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل او شبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه .

وَضَرْفُ ذِي الْعُمُومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ  
وَهَكَذَا ذُو الْجَرِّ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلْ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر. وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر او لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه \* وأما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له \* وهكذا الجار والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت



وَمَا تَزِدْ صَحِيحَ بِهِ أَوْ أَكِيدَ      بِالْغِ وَكُفَّ أَحْصِرْ وَقَوِّ مَهْدِ  
وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْ لَى وَقْضِي      حَتْمًا بِمَا اقْتَضَى مُهِمُّ الْغَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يُراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرَمُ بَزِيدٍ .  
فان فاعل الامر لا يكون إلا ضميراً للمخاطب فلما أُدِل الى غيره زيدت عليه الباء  
ليصير على صورةِ يَصْحَحُ التلفُّظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائمه . او المبالغة كما  
في نحو لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ . او الكف كما في نحو حيثما تذهب أَذهب . او الحصر كما في  
نحو إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ . او التقوية كما في نحو للرؤيا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما  
في نحو وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ \* ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من  
قبيل العبث في الكلام: على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم  
كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إِنَّ التأكيدية لإفادة  
الحصر ونحو ذلك . فتدبر

## الخاتمة

### فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقٍ لِلظَّرْفِ      بِالْفِعْلِ أَوْ شَبْهِهِ لَهُ كَالْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلق بفعل او شبهه ليربط بعامله كما يتعلق حرف الجر .  
وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لدى الامير . وظرف  
الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً \* واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد  
يتعلقان بما يَأْوُلُ بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إلهٌ اي معبود . او بما يُشِيرُ الى

معناه كقول الشاعر

اسدٌ عليّ وفي الحروبِ نعمةٌ      ربدأً تجفلُ من صغير الصافرِ

اي شجاعٌ عليّ وفي الحروبِ جبانٌ . وقس عليه الظرف \* وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك

قيل انهما يكتفيان براءة الفعل



« غَيْرَ وَبَعْدَ سِيٍّ لَيْتَ » وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ  
اي ان ما تَزَادَ بعد عن نحو عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ \* وبعْدَ رَبِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
رُبَّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

وبعد كي كقول الآخر  
يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَافَهُمْ هِيَّاتِ أَنِّي يَهْدِدُ الْأَسَدُ  
وبعد إن الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ  
الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَهَلْمْ جَرًّا \* وبعد غير كقول  
الشاعر

من غير ما سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّيَ هُمُّ ارَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي  
وبعد بَعْدَ كَقَوْلِهِ

وَلَهَا طِيبٌ نَكْهَةٌ حِينَ هَبَّتْ بعد ما هَجَعَتْ كَمَسْكٍ فَتِيقٍ  
وبعد سِيٍّ بمعنى مِثْلٍ من قولهم لَا سِيِّمَا فِي أَحَدٍ وَجُوهَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وهي  
لَا زِمَةٌ لَهَا \* وبعد لَيْتَ من اخواتِ إِنْ فِي من اَبْقَى عَمَلُهَا وَهُوَ الرَّاجِعُ عَلَى مَا مَرَّ هُنَاكَ \*  
وهي فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا تَكْفُتُ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ \* واعلم ان  
ما الداخلة على كي يجوز ان تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُنْصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِكِي أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَهُوَ  
الْأَكْثَرُ . وان تكون مصدريةً وكِي حرف جرٍّ فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ مَا \* والداخلة  
على اِيٍّ تشمل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو أَبَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى .  
وبينها وبين مجرورها نحو أَيُّمًا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فَاِنْ مَا بَعْدَهَا يَبْقَى عَلَى  
حُكْمِهِ فِي الْوَجْهَيْنِ \* فتدبر

« كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ »

اي ان لَا تَزَادُ بعد الواو فِي مَا عُطِفَ عَلَى مَنْفِيٍّ لَفْظًا نَحْوَ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا  
السَّيِّئَةُ . او معنىً نَحْوَ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ \* وهي تَزَادُ هُنَاكَ لِتَاكِيدِ النِّفْيِ  
تَقْرِيرًا كَمَا رَأَيْتَ . او رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . فَانَّهُ يَحْتَمِلُ  
عِنْدَ سَقُوطِهَا اَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَفْيِ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا فِي وَقْتٍ الْحَبِيءِ . فَلَمَّا جِيءَ بِهَا ارْتَفَعَ  
هَذَا الْإِحْتِمَالُ . فتأمل



النحاة \* واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تخص بالني وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتأكيد العموم . والا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فانه قيل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معني لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المخنار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالنَّاءُ فِي رَبٍّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ نَقْتَفِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثله شيء لان المراد نفي المثل لا نفي مثل المثل والآن اُزِمَ ثبوت المثل وهو عكس المقصود \* والناء تُزاد بعد رَبٍّ وَثُمَّ العاطفة ولا النافية وَثُمَّ التي يُشار بها الى المكان . فيقال رَبَّتْ رَجُلٍ كَرِيمٍ لِقِيَّتِهِ وَجَاءَ زَيْدٌ ثُمَّتْ عَمْرُو وَهَلُمَّ جَرًّا \* وهي تفتح وتُسكَنُ في الجميع الا في لات فلا يجوز تسكينها لانها يلزم منه النقاء الساكنين \* وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للحبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين

وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَمَّا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"

اي وتُزَادُ اِنْ الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكوراً كقول الشاعر

فَأُقْسِمُ أَنَّ لَوِ النِّقِينَا وَأَنْتُمْ لَمَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الْمَشْرِ مُظْلِمٌ  
او محذوفاً كقول الآخر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ  
وبعد لما نحو فلما أَنَّ جاء البشير ألقاه على وجهه \* وتُزَادُ اِنْ الخفيفة المكسورة الهمزة بعد ما النافية سواء كان منفياً فعلاً كقوله

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرَ ابْنِ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وقد تُزَادُ بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادر في الاستعمال

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبٍّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْنَ مَتَى إِذَا وَأَيَّ"



وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير  
انه لا يقاس غيره عليه .

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًّا ثَقْوِيَّةً أَوْ شَبَهَ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لثقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان  
عامله فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخير عن المفعول . او شبه  
فعل وهو المصدر والوصف سواء تأخراً عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد عمرو  
ضارب ام تقدماً عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب عمرو . وذلك لان  
شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما ينقوى به . ويقال لهذه  
اللام لام الثقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ إِنْ قَدْ وَطَّاتِ مِثْلَ الْعِلْمِ

اي ان اللام تُزاد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لا امتناع غيره او لوجوده .  
وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لَأَسْتَمِعَهُمْ . وجواب لولا نحو ولولا دفع الله  
الناس بعضهم ببعض لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ . وجواب لوما كما في قول الشاعر  
لوما الإصاخة لأوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في رضاك رجاء  
وتُزاد في جواب القسم نحو تالله لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . وهي مع زيادتها تفيد الربط  
في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط \* ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم  
وهي الداخلة على إن الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن  
قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ . وقد مرّ الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لَدِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُزاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب  
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من الله غيرهُ  
وهل من خالق غيرُ الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقةٍ  
ألا يعلمها وما ترى في خالق الرحمن من تفاوتٍ ولا يقيم من احدٍ وهلمَّ جرّاً \* غير ان  
الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطالب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين



## فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كالأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف النحوية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها كما نقرر في علم الصرف \* وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلَّيْسَ مَا لَا أُتَّخِذُ

وَيَفِي تَعْجِبُ بِأَمْرٍ فَاعِلًا وَالْحَالُ نَزَرًا إِذْ تَقِيَتِ الْعَامِلَ

اي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا يزيد في الدار \* وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وما رَبُّكَ بغافل عما تعملون . وقول الشاعر

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وَأَنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وتزداد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ \* وفي الحال

المنفية العامل كقول الشاعر

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْتَهَا

وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعْتُ نَحْوَ بِحَسْبِي دِرْهَمُ وَنَحْوُ أَلْقَى بِيَدَيْهِ الْأَدَمُ

وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بِعَيْنِهِ زَارَ الْحِمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي المنعول به نحو أَلْقَى بِيَدَيْهِ . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال .



الاول والعاطف يربطهما فلا يُحتاج معه الى الحكاية . وحينئذ يتعين الرفع بعدها على الاطلاق \* واما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يُحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلاماً زيداً نقول مَنْ غلامٌ زيدٌ بالرفع لا غير \* ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاً بتابع غير النعت بابتداء مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيداً الكريم او نفسه او اخاك نقول مَنْ زيدٌ الكريم وهلم جراً بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكرًا وخالدًا نقول مَنْ زيد بن عمرو ومن بكرًا وخالدًا بالنصب فيهما \* فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيداً وغلامه يُحكى العلم وحده في اختيار الاكثرين فيقال مَنْ زيداً وغلامه بنصب الاول ورفع الثاني \* ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يُرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمَفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سُمِّيَ تُحْكَى وَالْمِثْلُ

اي ان هذه المذكورات تُحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال \* أما الاسم المفرد فيُحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دَعْنَا من تَمَرَتَانِ جواباً لمن قال لَهُ هَاتَانِ تَمَرَتَانِ \* وما أُريد به اللفظ كقولك قامَ فعلٌ ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مرَّ استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت عالياً وعلياً أسدً \* وأما الجمل فيُحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلاماً على ابراهيم \* وقد يُحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غِيثًا فَقُلْتُ لَصِيدَحَ أَنْتَجِي بِلَالَا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ

وكذلك الجملة المُسمَّى بها كتاباً مثراً وبرقاً نحره \* والمثل السائر نحو في الصيف ضَيَّعَتِ اللَّابَنُ بِكَسْرِ التَّاء . فانه يُضْرَبُ للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في

الاصل



اي ان مَنْ وَايَّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحْكِي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما ستري . غير ان مَنْ يُحْكِي بها في الوقف فقط وَايَّ يُحْكِي بها في الوقف والوصل \* ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكور بحركته مُشَبَّعَةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمَّا التحريك فلا استجلاب الحكاية لانها لا تأتي من الساكن . وأمَّا الإشباع فالوقوف على الساكن المتولد منه ' لانه ' لا يُوقَف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجل يقال مَنْ . او رايت رجلاً يقال مَنْ . او مررت برجل يقال مَنْ . وأمَّا أي فتجري مجرى بقية الأسماء المعربة وصللاً ووقفاً . فيقال في الوصل أي يا فتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليه \* واما ما سوى المفرد المذكور وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيُحْكِي بهما ما له من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان وأمرأتان وبنون وبنات يقال مَنْ وَمَنْ وَمَنْ وَمَنْ وَمَنْ وَمَنْ . وكذلك أَيْةٌ وَأَيَّانٌ وَأَيَّتَانِ وَأَيُّونَ وَأَيَّاتٌ \* غير ان الغالب في نون مَنْ ان تُسَكَّن مع المثنى فيقال مَنْتَانِ . ورُبَّمَا سُكِّنَتْ مع المفرد ايضاً فيقال مَنْتٌ باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها \* واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وَايَّ في الحكاية والمخار انهما خبران عن محذوف او مبتدآن محذوف الخبر والنقد من الذي ذكرته وَايَّ جاء ونحو ذلك \* والمبني منهما بقي اعرابه في المحل والمعرب نقدر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرَّ في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

«وَعَكْسَ أَيْ لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ»

«وَذَلِكَ إِذْ لَا عَطْفَ تَلْوَةٍ فَإِنْ يَعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابِ قَمِينٍ»

اي ان مَنْ اذا سُئِلَ بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان وهلم جرا \* واذا كرر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان عالماً يُحْكِي في السؤال على لفظه فيقال مَنْ زيدا لمن قال رايت زيدا وقس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال \* غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو ومن زيدا لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو



وَذَاكَ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ أُطْرَدُ فِي جُمْلَةٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يُرَدْ  
 اِي ان الكلام يُسْتَأْتَفُ مَقْطُوعًا عَمَّا قَبْلَهُ مَنُويًّا فِيهِ مَبْتَدَأٌ تُخْبِرُ عَنْهُ بِمَا يَلِيهِ كَمَا  
 سَتَرِي . وَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ الْعَاطِفَتَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا يُرَادُ تَشْرِيكُهُمَا مَعَ  
 مَا قَبْلَهُمَا فِي حَكْمِهِ كَقَوْلِهِمْ لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . وَقَوْلُهُ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ  
 الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ بِرَفْعٍ مَا بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ فِيهِمَا . فَإِنَّ النِّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ وَأَنْتَ تَشْرَبُ  
 اللَّبَنَ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ وَابَاحَةِ شَرَبِ اللَّبَنِ لَا النَّهْيَ عَنْهُمَا جَمِيعًا .  
 وَفِي الثَّانِي فَهُوَ يَنْطِقُ لِأَنَّ الْمُرَادَ اثْبَاتَ النَّطْقِ لَهُ لَا الِاسْتِفْهَامَ عَنْهُ . وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ  
 مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَوَاقِعِ

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الِاسْتِثْنَاءُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ  
 اِي ان الاستثناء قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب  
 نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اِي فَهُوَ لَا يَخَافُ \* وَمَنْ تَمَّ يُلْزَمُهُ  
 الرِّفْعُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُجَرَّدًا بِوُقُوعِهِ خَبَرًا لِذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ الْمُقَدَّرِ كَمَا عَلِمْتَ فِي مَوْضِعِهِ  
 وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرِدُ نَحْوُ قَصَدْنَا نَجْدًا نَجْدًا نَقْصِدُ

اِي ان الاستثناء يُسْتَعْمَلُ بِدُونِ مَا ذُكِرَ مِنْ مُصَاحَبَةِ الْحَرْفِ وَإِخْمَارِ الْمَبْتَدَأِ .  
 فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ كَأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُضْمَرٍ وَلِذَلِكَ تُقْطَعُ عَمَّا قَبْلَهَا كَمَا يُقْطَعُ  
 الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ . وَذَلِكَ كَمَا فِي مِثَالِ النِّظْمِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ فِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُؤَالٍ  
 مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ هَلْ نَجْدُ أَهْلٌ لِقَصْدِ النَّاسِ إِلَيْهَا فَقِيلَ نَجْدٌ نَقْصِدُ \* وَذَلِكَ يَكُونُ  
 فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ كَمَا رَأَيْتَ . وَفِي الْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ إِذَا دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ  
 فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ قِيلَ مَاذَا قَالَ فِي جَوَابِهِمْ فَقِيلَ قَالَ سَلَامٌ . وَهَذَا مِنَ الْمُبَاحَثِ

البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سِئِلُ عَنْهَا وَآيٍ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلُ  
 وَنُونٌ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرِّكَ مُشْبَعًا "وَدُونَهُ أَحْكِي بِهِمَا مَا فَرَّعَا"



وَحَرِّكَ الثَّانِي كَمَدٍّ مُتَّبِعًا "وَأَكْسِرُ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتَحٌ وَقَعَاءٌ"

اي اذا كان اوّل الساكنين مدغماً كما في نحو مَدَّ يُحَرِّكُ الثَّانِي مِنْهُمَا عَلَى عَكْسِ مَا مَرَّ . ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيُضَمُّ اذا كان مضموماً كما في المثال ويُفْتَحُ اذا كان مفتوحاً نحو عَضَّ وَيُكْسَرُ اذا كان مكسوراً نحو فَرَّ . وهو الاكثر في استعمال العرب \* ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف . وعلى ذلك يجوز في المضموم الفاء الاوجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضمُّ اذ لا وجه له \* فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يَدَّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضمُّ عند الجمهور لئلا يلتبس بالمُسْنَدِ الى ضمير الذكور \* وان اتصلت به هاء الضمير ضُمَّ مع غير المفتوحة منها مُطْلَقاً إِتِّبَاعاً لِهَمْزَةِ الْهَاءِ نَحْوُ لَمْ يَرُدُّهُ وَلَمْ يَمْسُهَا وَلَمْ يَسْتَحِبَّهُمْ . وفتح مع المفتوحة نحو لم يَرُدَّهَا وَلَمْ يَسْتَحِبَّهَا . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يَخْنَصُ بمواقع معلومةٍ منحصراً فيها كضمِّ واو الجمع المفتوح ما قبلها وفتح نونٍ من مع ال كما رايت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين العلم الموصوف بـ ابن كما مرَّ \* وهمزة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعَدُّ فاصلاً لسقوطها في اللفظ فلا يُعْتَدُّ باعتراضها بينهما لانها كلاً شيء

وَكَلَّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عِلْسِهِ يَكُونُ

اي ان كلَّ ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ لَهُ السُّكُونُ كما ان المتحرك الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ لَهُ الحركة . فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في اللفظ لعروض الوقف عليه

### فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعاً مُضْمَرًا مُبْتَدَأٌ عَنْهُ بِتَالٍ أَخْبَرًا



وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيهُ يُعْزِي لَهُمَا  
 اي ان الأ وأما يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع الأ قبل إن نحو  
 أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ . وقيل النداء كقول الشاعر  
 أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ اِنْ كُنْتَ صَاحِبِي      قطعنا بلادَ اللَّهِ بالدَّوْرَانِ  
 واكثر وقوع أَمَّا قبل القسم كقول الآخر  
 أَمَّا وَالَّذِي ابْكِي وَاضْحَكُ وَالَّذِي      امات واحيا والذي امره الأمرُ  
 وقد يراد بهما التنبيه ايضاً . وقيل ان التنبيه معناهما والاستفتاح محلها فيُستفتح  
 الكلام بهما لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

## فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ سَاكِنَيْنِ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسِرُ كَأَكْرِمِ الْمَلَأِ  
 اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدٍ وهو حرف العلة المسبوق  
 بحركة تجانسه كما مرَّ ولا مُدْغَمًا في الثاني يُكْسِرُ كما نحو أَكْرِمِ الْمَلَأِ . وهو يشمل  
 الحرف الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه  
 نحو وَلَوْ اتَّبَعَ أَحَقُّ وَإِمَّا تَرَيْنَّ بِكسر الواو والياء \* وقس على ذلك ما جرى مجراه  
 نحو لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِذَا يَوْمَ . وبَلِ اللَّهِ يَزَكِي من يشاء وما اشبه  
 ذلك إِلَّا مَا نَدَرَ كما سيأتي

وَمَا اتَّقَى هَمْزَةً قَطَعَ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطعٍ قد وَصِلَتْ تُنْقَلُ اليه حركتها التي كانت لها في  
 حال قطعها كقراءة بعضهم أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ بوصل همزة أن  
 ونقل فتحها الى الميم الساكنة قبلها . واكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن  
 كقول الشاعر

لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا      فبيح الوجه أَعْوَرَ من ثَقِيفٍ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادرٌ مُسْتَهْجَنٌ في النثر لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له



اي ان أي موضوعاً لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليشاً أي أسداً . وما بعدها يكون  
عطف بيان او بدلاً \* وتُفسر بها المفردات كما رأيت . والجُمْل كقول الشاعر  
وترمينني بالطرف أي انت مذنبٌ وثقليني لكن إياك لا اقلي  
وَأَمَّا أَنْ فَتَخْنَصُ بتفسير الجُمْل . وحكمها ان تكون واقعةً بين جملتين في الأولى منهما  
معنى القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا اليه أن اصنع الفلك . وذلك لان القول  
الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان  
تكون فعليةً كما رأيت . او اسميةً نحو ونودوا ان تالكُم الجنة \* واعلم ان بعضهم جعل  
اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التاء في المُفسر  
الواقع بعدها تكون مفتوحةً للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومةً للمتكلم .

وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أَرَدْتَ بِأَيِّ فَعَالٍ تَفْسِيرُهُ فَضُمَّ تَاءُكَ فِيهِ ضَمْ مُعْتَرِفٍ

وإن تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تَفْسِيرُهُ فَفَتْحُكَ التَّاءُ فِيهِ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وانما التفسير  
ما خوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِتَنْبِيهِ كَهَذَا نَقَعُ كَذَلِكَ يَا حَيْثُ الْإِنْدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعاً لتنبية المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو  
هذا وههنا . ويُفصل بينهما تارةً بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك .

وتارةً بضمير الرفع نحو ها أنتم أولاء \* وقد يُفصل بغيرها كقول الشاعر

ها إن تاعذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا تائبٌ عن حب ليلي فما لك كلما ذُكرت تذوبُ

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مُدامةً فقلت لهم لا بل اكلتُ سفرَجَلاً

وتلزم أي في النداء كما مرَّ نحو يا أيها النبي \* وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان

ما بعدها لا يصلح ان يكون مُنادى كما مرَّ في بحث حروف النداء . فتذكر



كقول الشاعر

وَأَمَّا كَانَ حُكْمُ الْمَوْتِ دَيْنًا      وَفِيَتْ بِهِ وَشِيْمَتُكَ الْوَفَاءُ  
وَحِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ خَرَجْتَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ كَمَا تَرَى

## فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

« نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةً      إِيَّيْ وَأَجَلٌ جَيْرٌ وَلَا وَكَالًا »  
وَبَلَى أَثْبِتَ مَا انْتَفَى وَالنَّفْيُ فِي      كَلَّا وَلَا وَالرَّدُّ عَزْدٌ كَلَّا تَفِي  
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلَمَ      وَعِدٌ وَبَعْدَ إِيَّيْ وَجُوبًا أَقْسِمَ

اي ان هذه الأحرف يُؤْتَى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسددها . غير  
ان بلى منها تخص بوقوعها بعد النفي فتجعله إثباتًا . وذلك يكون تارة في الخبر نحو  
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو أأنت بر بكم  
قالوا بلى . اي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب  
بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال  
بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه \* ولا ولا تخصان بالنفي  
مطلقا كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة  
بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها \* وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون  
لتصديق المخبر في نحو قام زيد . ولإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب  
في نحو إضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها \* غير ان إِيَّيْ لا  
تستعمل إلا في القسم المحذوف فعله نحو قل إِيَّيْ وربِّي انه لحق . فلا يقال إِيَّيْ أقسم  
بربِّي \* واعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإِيَّيْ ولا  
وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جَيْر \* وأمُّ الباب نعم في الإيجاب  
ولا في النفي

وَأَيُّ لَتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلَى      مَعْنَى فَقَطْ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجُمْلِ



في جوابها يُعْتَبَرُ في جوابيها \* ويربط جواب كل واحدة منهن باللام كما رأيت ما  
لم يكن منفيًا فلا يجوز أن يُرْبَطَ منه بها إلا المنفي بما كقوله  
ولو نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع اليايالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبْقَتْ نَوَاهِمُنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا  
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام  
على الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَأَنَّ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَأْوِلُ"

اي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية  
وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبب  
أظلل صدّي صوتي وان كنت رمةً لصوت صدّي ليلى يهش ويترب  
فان وقع بعدها ماضٍ أوّل بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً  
ضعافًا خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضًا في السعة لانها موضوعة للماضي  
المحض وغالبة الدخول عليه \* واعلم ان لو تُستعمل للوصل مثل إن نحو زيد ولو قل  
ماله كريم . ويقال لها حينئذٍ لَوِ الوصاية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ "قَدْ خَلَا" لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا

وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

اي ان لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا  
تدخل إلا على الأفعال الماضية \* وهي ظرفٌ على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير  
من المحققين وعليه الجمهور \* وأما جوابها فيكون فعلًا ماضيًا ايضًا نحو فلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى  
الْبَرِّ اعرضتم . او جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو فلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ  
يُشْرِكُونَ \* واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو  
مقتضى الشرط سموها كل ما علقته جوابًا وان لم يكن ما قبله شرطًا في الحقيقة \* واذ  
كانت لَمَّا قد جرت مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل



اي على مُطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقدَّراً بوجود ونحوه . او على كون خاص اي وجود مُقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسست البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا انصار زيد يحمونه اُقتل جاز فيه الامران \* وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء \* واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمَّر فحَقُّهُ ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه قد سُمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أَوَمَتَ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودَجِ      لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجِجْ  
وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ ظَاهِرٌ يَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ فيقال لولاك وزيد لهلك . وهو مذهب جمهور المحققين

وَلَا مِتْنَاعَ لَا مِتْنَاعَ لَوْ وَمَعَ      مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ  
وَهُوَ جَوَابُ " لَوْ وَأَخْتِيهَا وَقَدْ "      عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَامُ عُقْدُ

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تَخَصُّصٌ بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صُرِفَ الى المضي نحو لو يُطِيعُكُمْ في كثير من الامر لَعَنْتُمْ اي لو اطاعكم \* ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يَسْتَحِقُّ الإِعْرَابَ \* ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شان أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم فهو معمول للفعل مضمَّر كقول بعضهم لو ذات سوار لَطَمَتْنِي اي لو لَطَمَتْنِي ذات سوار على ما عرفت في باب الاشتغال \* ومن هذا القبيل نحو ولو أنهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله \* ولما كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو نعم العبد ضهيَّب لو لم يخف الله لم يعصه \* وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر



فَكَرَّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ      مَفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان اَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم او حرف جر نحو فَاَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . او اداة شرط نحو فَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ اصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ اصْحَابِ الْيَمِينِ \* وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رايت \* واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو اَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلِقٌ . وقيل انه يُراد بها حينئذ التاكيد فيكون المراد انه منطلق لا محالة \* وهي على كل حال في تاويل اداة شرط وفعله فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار يلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر الجواب كما رايت في تقدير العبارة لكنه اَمَّا كانت معها كمعطوف بلا معطوف عليه استنجدوا هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما رايت \* ولَمَّا كانت اَمَّا نائبة عن اداة شرط منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه فعل الشرط \* واذلم انه لا يقع بين اَمَّا والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال اَمَّا زَيْدٌ غَلَامَةٌ فَمِنْطَلِقٌ \* ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملة تامة ما لم تكن دعائية نحو اَمَّا زَيْدٌ غَفَرَ لَهُ اللهُ فَظَالِمٌ \* وقد تحذف اَمَّا قبل الامر نحو وِرَبَّكَ فَكَبِّرْ . وقيل قبل النهي ايضاً نحو زَيْدًا فَلَا تُضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه

وَلَا مَتْنَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ      لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَاتِ الْمُبْتَدَأُ  
وَخَبَرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتَرِلَ      وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٍ اِنْ جَهْلَ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول على المبتدأ نحو لولا انتم لَكُنَّا مؤمنين . اَمَّا قول الشاعر  
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا      فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي  
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي . وهو الاشهر \* وَاَمَّا خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام



قطعها عن الاضافة كما في قول الشاعر

وافتنى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مُستفزاً

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتُعرب حالاً في المتهور \* وهي ثلاثية الوضع على الصحيح  
ولامها محذوفة كما في يدم ودم واشباههما \* وأما لَدَى فهي مبنية في مذهب الجمهور  
وان كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وانما بُنيت حملاً لما على لَدُن لانها من لغاتها .  
ويظهر بناؤها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك  
يائها وحينئذ نُقِلَ الفاء لانتفاع ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وانما جعلوها مع غير  
الضمائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضمائر ياء لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها  
كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنْفِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بِنِيٍّ

اي ان قَطُّ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع  
بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ \* وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من  
الزمان ومن ثم بُنيت لانها قد تضمنت معنى ال او من الاستغراقيتين . وكان بناؤها  
على الضم تشبيهاً لما بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره .

”وَلِجَاءَةٍ إِذَا تُسْتَخْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ“

اي ان اذا تُسْتَخْدَمُ لِلْمُجَاوَةِ وحينئذ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها الا الجملة  
المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة بان نحو خرجت  
فاذا إن زيداً وافق . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان تُصِيبهم سيئة بما  
قَدِّمْت ايديهم اذا هم يَقْنَطُونَ فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه \* ولا تكون الجملة  
بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو .  
واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يُقَرَّن بقدر لينقرب من زمان الحال نحو دخلت  
فاذا زيد قد خرج وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

### فصل

في أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا وَلَمَّا الْحِينِيَّة

أَمَّا لِتَفْصِيلِ لَهَا حَتْمًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلًا وَبِذِي فَأَءٍ تَلِي



وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تختص بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لما حرف تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال \* وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَشِبُّ الغلام وسَوْفَ يَشِيبُ الفتى \* واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرا عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون . وسَوْفَ بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون واسوف يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَأَصِقَّةٌ لَا تَفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مرّ في باب الحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه \* ولما كانت كالوصف له لم تستحق العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مرّ في الباب المذكور \* غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالاتها على امر خارجي فاجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبتها لما في التقرير . وعليه قول الشاعر  
أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ  
وحكى بعضهم قد اعمرى بت ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِلَا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبنية في بعض اللغات على السكون باعتبار تضمينها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر  
فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَان كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لانتقاء الساكنين \* واما في لغة الجمهور فهي معربة لملازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند



وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِعَارِضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ  
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتِدَاءً كَمَا رَأَيْتَ \* وَاعْلَمْ أَنَّ إِمَّا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ  
يُبْنَى مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَإِنَّ الْكَلَامَ يُفْتَحُ مَعَهَا  
عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَعَانِي \* وَقَدْ يُسْتَغْنَى عَنِ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ  
كَقَوْلِهِ

تِلْمٌ بَدَارٌ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا      وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا  
أَيَّ إِمَّا بَدَارٌ \* وَيُسْتَغْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِأَوْ كَقَوْلِ الْآخِرِ  
وَقَدْ شَفَّنِي أَنَّ لَا يَزَالُ يَرُوعُنِي      خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَارِبًا  
وَبِإِلَّا كَقَوْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تُتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ      وَالْأَفَّا سَكْتُ وَهُوَ قَلِيلٌ

### فصل

في قد والسين وسوف

تَخْتَصُّ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ      مُصَرَّفٍ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ  
وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ      لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ نُقْرَبُ  
وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ نَقَعَ      وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ  
أَيَّ أَنَّ قَدْ تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرِيِّ الْمُتَصَرَّفِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ .  
فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْإِنْشَائِيَّةِ وَلَا الْجَامِدَةِ فَلَا يُقَالُ قَدْ بَعْتُكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ  
الْإِنْشَاءِ وَلَا قَدْ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا \* وَقِيلَ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا يَكُونُ مُنْتَظَرُ الْوُقُوعِ فَيُقَالُ قَدْ  
رَكِبَ الْأَمِيرُ وَقَدْ يَقْدَمُ الْمَسَافِرُ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ الرُّكُوبَ وَالْقُدُومَ مِنْهُمَا . وَأَقْرَبُهُ كَثِيرٌ مِنْ  
الْمُحَقِّقِينَ \* وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي تَفِيدُ تَحْقِيقَ مَعْنَاهُ وَلَكِنَّهَا تَقْرُبُ زَمَانَهُ مِنْ  
الْحَالِ وَلِذَلِكَ تَجِبُ مَعَ الْوَاقِعِ مِنْهُ حَالًا كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ \* وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ  
تَفِيدُ تَقْلِيلَ وَقُوعِهِ نَحْوَ قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ . وَقِيلَ إِنَّهَا قَدْ تَفِيدُ التَّكْثِيرَ أَيْضًا نَحْوَ قَدْ

نَرَى ثَقُلَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي      جَرْدَاهُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْمَيْنِ سُرْحُوبُ

وهو من نواذر الاستعمال



ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنى باحدهما عن الآخر \* والأولى تقع بين  
المفردات كما رأيت . وبين الجمل نحو **أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ** أم نحن الخالقون . وأما الثانية  
ولا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فانه في تأويل سواء عليهم  
الانذار وعدمه \* فان لم تكن مسبقةً باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل  
يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور . اي بل هل تستوي . ويقال  
لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها . فتدبر

**وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَمْ بَعْ شُكَّ أَبْنِيهِمْ قَسَمٌ وَأَضْرِبْ سَوْ وَالْجَمْعَ أَضْمُ**

اي ان او يُعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة . والاباحة نحو احمل الرمح او  
السيف . والشك نحو لبتنا يوماً او بعض يوم . والابهام نحو انا أو ابيكم لعلى هدى  
او في ضلال مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر أو مضمّر . والاضراب نحو وارساياه الى  
مئة الف او يزيدون . والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فظل طُهاة القوم ما بين منضجٍ صفيّ شواءٍ او قديرٍ معجلٍ

واعلم ان التخيير والاباحة لا يكونان الا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز  
فيه الجمع بين المتعاطفين والاباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

**وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى تَنْتَ إِذْ كُرِّرَتْ**  
**وَتَلَزَمُ الْوَاوُ سَوْ مَا نَدَرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنْكَرًا**

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها . وهي التخيير  
نحو اذهب إِمَّا رَاكِبًا وإِمَّا مَاشِيًا . والاباحة نحو قل إِمَّا نَظْمًا وإِمَّا نَثْرًا . والشك نحو  
قبضت إِمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً . والابهام نحو إِمَّا انا ظالمٌ وإِمَّا انت . والتقسيم نحو  
الانسان إِمَّا رجلاً وإِمَّا امرأة \* وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الا نادراً ولذلك  
يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله \* والظاهر من مذهب  
اكثر المحققين انها ليست عاطفةً وانما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة

معها وتقدر عند فقدتها محذوفة كما في قول الشاعر

يا ليتنا أَمْنا شالت نعامتها إِمَّا الى جَنَّةٍ إِمَّا الى نارٍ



النقصان نحو قَدِمَ الحجَّ حَتَّى المشاةُ . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر  
 فهِرْنَاكُمْ حَتَّى الكُفَاةِ فانتُمْ تَهَاوُنُنَا حَتَّى بَنِينَا الا صاغرا  
 واعلم انه اذا عُطِفَ بِحَتَّى على مجرورٍ تُخْتَارُ اعادة الجارِ بعدها نحو مررت بالقوم حتى  
 يزيد لئلا تلبس بحَتَّى الجارّة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفِ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكَسُ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بِلَ وَالْكَلِّ مُفْرَدٌ تَلَا  
 اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب  
 عمرا لكن خالدا \* ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت  
 زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدا \* وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال  
 ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدا . وضربت زيدا بل عمرا  
 واضرب عمرا بل خالدا \* وَيُشْتَرَطُ في كلهنّ اِفراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلَتْنِ  
 الْجَمَلَ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَقُمْ وقام بكر لا قعد وما جاء بِشَرٍّ بل ذهب خرجن  
 عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراكٍ ولا حرف نفي وبل حرف إضرابٍ \*  
 واعلم انه يُشْتَرَطُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل  
 على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى  
 ولكن كذب وتولى . ويقل استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تُخْشَى بُوادرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ  
 وَيُشْتَرَطُ في لا ان لا تقترن بعاطفٍ مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل  
 عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول  
 نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي \* واذا تقدم بل امرٌ او ايجابٌ  
 تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وتثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفيٌ او نهيٌ تقرر ما  
 قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمَّ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيهِ هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ  
 وَهِيَ لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مِنْقَطِعَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةٍ

اي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ام السَّمَاءُ . وبعد همزة  
 التسوية نحو سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ ام لَمْ تُنْذِرْهُمْ . ويقال لها حينئذٍ المتصلة لارتباط



الشيء على سابقه نحو واقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب  
السفينة . او لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة  
ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسه \* وهي ام الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على  
اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعتبر في كل مقام  
بحسب مقتضاه من غير نظر الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن  
بينهما الا مدة الحمل \* ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كان  
المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمرًا فقاتله \* وتنفرد  
الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملة من صلة نحو التي تحبني  
فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد  
يقوم فتجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل  
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا يفادتها السببية المقتضية الربط بين  
الطرفين \* واما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا \* وقد تأتي  
لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادِ ثُمَّ سَادِ ابُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الاخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو  
مذهب الجمهور

وَأُعْطِفَ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا  
اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حَتَّى  
الجارّة فيكون معطوفها كمجرورها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة  
حتى رأسها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يُثْقَلُهُ فتكون نعله بعضاً منه . او شبيهاً بالبعض نحو اعجبتني الجارية  
حتى كلامها \* وان يكون غايةً لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او



نحو لا أسأ لكم عليه اجرا . او ماضيا في اللفظ نحو لا فض الله فاك لم يجب التكرار \*

وندر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر  
ان تغفر اللهم فأغفر جمعا وأي عبد لك لا ألما

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخديعة والمكر

قل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا توقعت وزا ني من لا احببت لانها حينئذ تكون خلفا من ما لتحسين اللفظ . ويختار في الثاني ان يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائما مقام التكرار .

والله اعلم

وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تختص جميعا بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .  
غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولما نقلبانها الى الماضي كما مر . وليس تختص  
بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة  
نحو ما هذا بشرا وما خلقناها الا بالحق وما يستوي الجران . وقس البواني

### فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتَى بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى  
وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِلَكِنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ نَقَلَ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو  
العطف بالواو والفاء وثم وحتى \* وتارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين  
وهو العطف ولكن ولا وبلى . او على سبيل الإيهام وهو العطف بأم وأو وإما ايضا  
عند بعض النحاة كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف



بقائم ووالله ما زيد بقائم . وقس عليه \* فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا  
ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد قائما فقط . وهو من المباحث البيانية

## فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضَمُّ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والبواقي  
احرف \* واما لات فالتحقيق انها لا والتاء مزيدة عليها للتاكيد كما تزداد في رب  
ونحوها \* ولكل من هذه المذكورات حكم سياقي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمُ لَنْ غَدَ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمُ أُحْتَضَنَ  
وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلُّ وَمَا لِمَا سِوَى مَا حَقُّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن  
تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل  
الآزمنة الثلاثة \* وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي  
يقضيه . غير ان ذلك لم يسلم الا لما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف \* واما  
غيرهما فلم يحكم له بالتصدر . وذلك اما في لم ولما فلانها تصيران كالجزم من الفعل  
لشدة امتزاجهما به فكأنهما قد خرجتا عن قبيلهما . واما في ليس فلانها فعل قد  
تضمن معنى النفي . واما في ان فلانها اما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حملت  
على سوف فسقط عنها التصدر . واما في لا فلانها لما كثر ابتذالها في الكلام حتى  
صارت تدخل بين الحرف ومعموله نحو سرت بلا زاد واريد ان لا تذهب اعتزلت  
عن منصب الصدارة \* واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية  
صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لما ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة  
لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون . او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر  
ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسي ولا تيمي . او حال نحو جاء زيد لا  
ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا ضل . فان كان الفعل مضارعا



الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن  
 بقـد يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قد مناه في باب القسم . والظرف وشبهه  
 يتعلقان هنا بالاسم على الاصح لان المقام يقضي الثبوت \* ولا يقال إن زيدا لئن  
 نُكـرِمـه يُكـرِمـك لئلا تلبس باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها  
 لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لتمام لانها تقتضي الحال كما سياتي فيتعارضان \* وأما  
 الفعل الجامد فالأكثر على جواز دخولها عليه نحو إن زيدا لنعم الرجل لانه قد  
 فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه الاسماء الجامدة \* واجازوا دخولها على معمول  
 الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر  
 إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّوَّاءِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ  
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان  
 دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى  
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين \* واما نحو ان ربك  
 ليحكم بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نُزِلَ منزلة الواقع في الحال  
 فأجري مجراه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدُ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ  
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَتَى وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لِفَتَى

اي ان كل تأكيـد يقـرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه لينقوى به ذلك  
 الحكم . وذلك يكون عند تردد المخاطب بين إثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو  
 يشمل التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بأن واللام والقسم وغير ذلك \* فان  
 لم تدع الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما  
 لان التخاصم لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد \* واذا دعت الحاجة اليه جيء  
 به على مقدارها . فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا  
 لقائم . فان اشتد إنكاره قيل والله إن زيدا لقائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد



## فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ اِسْمٍ جُرِّدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَّدَتْ

اي ان اللام تؤكّد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها نحو لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت \* وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال . وكل ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَتْ اِنَّ اُسْتَعَارَتْ خَبَرًا لَهَا اَوْ اُسْمًا تَلْتَقِي مَا اٰخِرًا

اي فان عرض دخول اِنَّ المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر او الاسم نحو اِنَّ رَبِّي اَسْمِيعُ الدَّعَاءَ وَاِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً . وذلك لانها للتأكيد مثل اِنَّ وهم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينهما ولذلك يقال لها حينئذ اللام المَرْحَلَةُ . وقد يقال المَرْحَلَةُ بالفاء . ويعمل ما بعدها في ما قبلها نحو انه على رَجْعِهِ لَقَادَرٌ لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء في ما قبل جواب اَمَّا على ما سيجي \* وتختص هذه اللام بمصاحبة اِنَّ المكسورة لانها لا تغير معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة . وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير حكمها وان كانت لا تغير معناها على ما قد مناه هناك \* واما دخولها على خبر باقي اخواتها فممتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبَرَ اُطْلِقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقَدَ وَالنَّفْيَ اَوْ صُرِّفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترن بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية المضارعية والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال اِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ اَوْ لَغُلَامُهُ مَنْطَلِقٌ اَوْ لَيَقُومُ غُلَامُهُ اَوْ لَقَدْ قَامَ اَوْ لَعِنْدَكَ اَوْ لَفِي الدَّارِ . لان اللام مع المفرد والجملة



بعد ما كانت مفتوحةً حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . وذلك تُحذف عند ملاقاته ساكن كما في المثال وهو ما خوذ من قول الشاعر  
 وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدهرُ قَدْ رَفَعَهُ  
 اي وَلَا تُهَيِّنَنَّ فَحُذِفَتِ النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت \* وعلى هذا تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها تختصرة منها وهو مذهب الكوفيين \* ولا خلاف في ان التاكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ التَّزِمُ بَعْدَ الْأَلِفِ وَدُونَهَا الْمُضْمَرُ ذُو الْمَدِّ حُذِفَ  
 اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الالف يجب ان تكون ثقيلةً وهناك تُكسر تشبيهاً لها بنون المثني \* وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يُفصل بها بين نون الاناث ونون التاكيد نحو لا تضربن \* وأما غير الألف من الضمائر المعتلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد اي مسبوقةً بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها \* وأما ان كان حرف لين اي مسبوقةً بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحدٍ منه بالحركة التي تجانسه دفعاً لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء \* وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر ونون رفع مطلقاً معها ترد  
 تُحذف في اللَّغْظِ لِتُخَفِّفَ قُصِدَ

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تُحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع المخففة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك \* غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوى مقدرةً هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر



اي ما لم يعلمن فقلبت النون انما كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة  
لانه ماض في المعنى \* وكذلك يؤكد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً  
مُثبتاً متصلاً باللام الجوابية نحو تالله لأكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه  
وجوباً فلا يُستعمل بدونه الا نادراً كقول الشاعر

فلا وأبي أنأتها جميعاً ولو كانت بها عربٌ ورُومُ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكد جوازاً \* فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال  
او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يؤكد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر  
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أنت بيتي اوسع  
وقول الآخر

تالله لا يذهب شيجي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف يجزي الذي أسلفه المرء سيئاً او جميلاً

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو  
تختص بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي \* والفعل  
المؤكد بها لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه  
وغلبوا تأكيد شرط إما إذ ان بما قد أكدت فعماً

اي انهم يؤكدون فعل الشرط الواقع بعد ان الملحقة بما الزائدة نحو وإما ينزغناك من  
الشیطان نزغ فاستعذ بالله . وذلك لان ما تزد بعد ان للتأكيد فيختارون تأكيد  
الفعل بعدها لئلا ينحط المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك  
غائب فيه لا لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإما تسألني عني لبيباً وعن نسيي يُخبرك اليقيناً

وهو المعول عليه عند الجمهور

وهي ثقيلة وقد تخفف ساكنة عن فتحها فتضعف

فحذفت كلاً تهين الفقراً مع ساكنين والفتح أبقث أثراً

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُستعمل أحياناً مخففة فتسكن



ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق \* واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرَّ لانها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مرَّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت يجذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون \* ويفصل بهذه النون بين الياء المجرورة ومن وعن ولَدُنْ . وبينها وبين قَدْ وَقَطْ وَيَجَلْ . غير انها واجبة مع من وعن فيقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لَدُنْ نحو قد بلغت من لدني عذراً \* واما مع البواقي فان عددهنَّ مثل حسب غلبت النون مع قَدْ وَقَطْ كقول الشاعر  
واني قد لبستُ العيشَ حتى      ملَّيتُ من الحياة فقلتُ قدني

## وقول الراجز

إِمتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي      مهلاً رُوَيْدًا قد ملأتُ بطني

وغلب تركها مع يَجَلْ وعليه قول الشاعر

فمَتَى أَهْلِكَ فَلَأَ أَحْفَاهُ      يَجَلِي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ يَجَلْ

وان جعلتهنَّ أسماءَ فعلٍ كما مرَّ في بابهِ وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

## فصل

## في نون التوكيد

بِالنُّونِ فِعْلًا غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ      أَكَّدَ وَبَعْدَ نَفْيٍ لَا قَدْ تَجْتَلِبُ  
وَالزَّمْ جَوَابَ قَسَمٍ يَسْتَقْبِلُ      مِنْ مُثَبَّتٍ عَنِ لَامِهِ لَا يَفْصَلُ

اي انه يؤكَّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إِمَّا بِنَفْسِهِ وهو الامر بالصيغة نحو اضر بن . وإِمَّا بَوَاسِطَةٍ وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو لِيَذْهَبَنَّ . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العَرَضِ او التخصيص نحو لا تَظْلِمَنَّ وهل تحضرنَّ وهلمَّ جرَّاً \* وقد يؤكَّد المضارع المنفي بلا لشبهها بلا الناهية

في الصورة . وعليه قول الشاعر

فلا الجارةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحُّيَنَّهَا      ولا الضيفُ فيها ما اقام مُحَوَّلُ

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا      شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا



الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت \* واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَلِكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لانه لم يُنطق بها فيهما لعدم استعمالها مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنوي حذفها فيهما للاضافة كما يُنوي حذف التنوين المُقدَّر في ما مر \* واما نحو كلا الرجلين وألي العلم فالأظهر انها تُقدَّر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

### فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونٍ يَاءٍ نَفْسٍ تَنْتَصِبُ بِغَيْرٍ وَصَفٍ مَعَ سَوَى حَرْفٍ تَجِبُ  
أَوْ نُونٍ رَفَعٍ وَهِيَ حَالُ الْجَرِّ مَعَ مَنْ عَنْ لَدُنْ قَدْ قَطُّ بِجَلٍّ أَيْضًا تَقَعُ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينهما لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العماد \* ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزُرني . او جامداً نحو قام القوم ليُسني وما أَفقرني الى عفو الله . واسم الفعل نحوها كني ودرا كني . وباب إنَّ نحو انني ولكنني \* وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكنني وهما يضرباني وهم يكرموني وهلمَّ جرّاً فيهما . غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تُستعمل بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كُنْيَةُ جَابِرٍ اِذَا قَالَ لَيْتِي اُصَادِفُهُ وَاَفْقِدَ جُلَّ مَالِي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادراً كقول الآخر

أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَانِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

وَانِي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَاِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمَا



الجر بعده بالاضافة \* ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني بناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني بناءً لازماً مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية وهو مذهب الجمهور **وَالْحَذْفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَى كَأْتَى أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسَ عَشْرَةَ أَلْفِي** اي انه كما ينوي إثبات التنوين مقدراً حيث يُعتبر وجوده يُنَوَى حذفه حيث يُعتبر سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحدٍ منهما يُنَوَى فيه حذف التنوين المقدّر كما علمت في باب الاضافة \* وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في نحو كم عبد لي فانه يُنَوَى فيها حذف التنوين المقدّر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية \* وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

## فصل

في نون التثنية والجمع

**لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ تَلِي كَالْحَرَكَةِ وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنَيْنِ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلخَفَّةِ مَعَهُمْ لَزِمَا**

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على الاصح وما تليه من الالف والواو والياء نظير حركة الاعراب \* ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنى على اصل النقاء الساكنين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركة تجانسهما نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين \* وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

**وَهِيَ كَجُزٍّ ثَبَّتَتْ وَقَفْنَا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ**

اي ان هذه النون تُعدُّ كجزء من مصحوبها لانها داخلة في بناءه بخلاف التنوين . ولذلك ثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذف لئلا تفصل بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان



وسمّاهُ بعضهم تنوين الزيادة \* وهو مقيدٌ ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نُصب  
 المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الاواقي فهو تنوين تمكين لانه لاحق  
 للمُعرب \* وبهذا الاعتبار يُعدُّ تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه  
 حينئذٍ تجري عليه جميع حركات الاعم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه  
 كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيهما مرتبٌ على الصرف او الاعراب .  
 فتأمل

وَرُبَّمَا يُخَكِّي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَالًا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما  
 ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالمين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما  
 حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدْ اتَّصَلَ  
 وَالْعَلَمَ الْمُوصُوفَ بِابْنٍ لِعَلَمٍ أَضْيَفَ جَرَّدَ كَأَدْعُ زَيْدَ بْنَ جَشَمٍ  
 اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف  
 يأتي علامةً للتنكير وذلك يشمل ما دخلت عليه أَلْ للتعريف كل رجل وما كانت فيه  
 اسماً موصولاً كالضارب لاستوائيهما في الصورة \* ويُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير  
 المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربُك الآن على ان الضمير منصوبٌ  
 بالصفة اي ضاربُ إِيَّاكَ \* وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علمٍ  
 آخر يُجرَّد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال \* وأما بقية المواضع التي  
 يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدّم الكلام على كل واحدٍ منها في بابه

وَكَضَوَّارِبَ ابْنَةٍ وَاثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوَّارِبَ وَاثْنِي عَشَرَ يُقدَّر  
 موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك يُنصب ما بعد الاول  
 مفعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما يُنصبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا وعندي صاعٌ  
 تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نادرٌ في ما لا ينصرف خلفاء التنوين المقدَّر ولذلك يُختار



## فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ اِسْمٍ نَوْنٌ      وَالْجَمْعُ اِذَا كُسِرَ لِتَمَكُّنٍ  
وَكَجَوَارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكَ      يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصجوبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيُمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاض وهو لاء رجال وصغت حلي واسنقيت بأدل وما اشبه ذلك \* ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرفٌ وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومررت بأعيم فانه عوضٌ عن يائهما المحذوفة \* وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فَلَكَ يَسْبَحُونَ وفضأنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أيأ ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم او بعضهم وأيها \* وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت \* واعلم ان اذ أكثر ما تُستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تُحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابِلًا      نُونًا لِمُسْلِمِينَ اِذَا تَعَادَلَا  
وَكَصَهُ وَسَيْبَوِيهِ نَكْرًا      وَفِي اضْطِرَارٍ نَحْوِ يَا زَيْدَ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحدٍ منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوارٍ \* ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو اياه اذا اريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل اياه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما \* وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المُنَادَى المبني على الضم كقول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرُ عليها      ولبس عليك يا مَطَرُ السلامُ



وقول الآخر

اين الأَكْاسِرَةُ الجبَّابَةُ الأَلَى كَنَزُوا الكَنُوزَ فما بَقِينَ ولا بَقُوا  
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك المُسَمِّيَّاتِ المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت  
نكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر  
رَأَيْتُ سَعُودًا من شعوب كثيرة فلم أَرَّ سَعْدًا مثل سعدِ بن مالك  
واذ كان قد فاتها تعريف العلمِيَّةِ مُجَبَّرَ بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه \* وقد  
تزايد ال على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمعنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف .  
واكثر ما يكون ذلك في العام المنقول عن الصفة كالعبَّاس . او عن المصدر كالفضل .  
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالنعمان واليامة . غير ان كل ذلك سماعي  
لا يقاس عليه

«وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدٌ»  
«وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا»  
اي ان ال قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة  
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر \* وهي محفوظة عنهم  
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمصحوبها الا نادرًا او في الضرورة \* وقد تزايد  
على ما لا يتعرَّف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال  
في نحو ارسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوَ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمَرٍ لَهُ أُعْتِمِدَتْ حَذْفًا  
اي ان ال قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو  
غُضِّ الطَّرْفَا اي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر  
فَغُضَّ الطَّرْفَا انك من نُمَيْرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا  
وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمُّنُها له كالواقعة صلة او صفة  
فلا يُقال جاء الذي قام الأب ولا مررتُ برجلٍ انطلق الغلام اي ابوه وغلَّامه .  
وهو مذهب البصريين



## فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَامٌ تُرَدُّ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُوِدَ  
 أي ان أَلْ برؤيتها او اللام فقط على اختلاف سند كره حرف تعريف للجنس ويقال  
 لها الجنسية . او لخصّة معبودة منه ويقال لها العهدية \* أمّا الجنسية فتكون لاستغراق  
 أفراد الجنس نحو خالق الانسان ضعيفاً . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة .  
 والضابط في الاولى ان يصحّ حلول كلّ محالها حقيقة كما مرّ . او مجازاً على سبيل المبالغة  
 نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصحّ فيها مطلقاً \* وأمّا العهدية فيكون  
 العهد معها بحضور محبوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الدهن نحو ركب  
 الخليفة . او بتقدّمه في الذكر نحو بنيت داراً ثمّ بعت الدار . ويقال للاول العهد  
 الحضورى والثاني العهد الذهني والثالث العهد الذكري \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة  
 حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت  
 للتوصل الى الابتداء بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وُضع ليكون صدر  
 الكلمة فلا تصلح له اللام الساكنة \* وعليه اختلفوا بين ان تكون همزته همزة وصل  
 زيدت من اول الوضع فصارت جزءاً من الكلمة او همزة قطع اصلية وُصِلَت لكثرة  
 الاستعمال \* والمحققون على الاخير لان الحروف تُزاد ولا يُزاد عليها لان الزيادة نوع  
 من التصرف الذي تأباه الحروف \* ثم ان من جعله مجموع الهمزة واللام ان جعل  
 الهمزة اصلية عبر عنه بأل ولا يحسن ان يعبر عنه بالالف واللام كما لا يعبر عن هل  
 بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يعبر عنه بأل او بالالف واللام \* وأمّا من  
 جعله اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامُ عِنْدَ التَّثْنَةِ      وَالْجُمُعُ لِإِشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ  
 وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلْمَحِ أَصْلُهَا      مَسْمُوعَةٌ كَالْفَضْلِ عِنْدَ نَقْلِهَا

أي ان أَلْ تدخل على الأعلام اذا ثنيت او جمعت كقول الشاعر  
 يُكْذِبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ      وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْذِبُ الْكَذَبُ



وَأَمَّا أَنْ الْمَشَدَّةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ فِتْأَوَّلَ مَعَ خَبَرٍ بِمَصْدَرٍ نَحْوِ  
 أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ أَيْ أَلَمْ تَرَ هِيَامَهُمْ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ  
 ” فَإِنْ يَقَعُ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا “

أَيْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَدَاةُ نَفْيٍ حَرْفًا كَانَتْ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ لَمْ يَقُمْ  
 زَيْدٌ . أَوْ اسْمًا نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا غَيْرُ قَائِمٍ . أَوْ فِعْلًا نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا لَيْسَ  
 بِقَائِمٍ بِأَوَّلَ مَعْنَى تِلْكَ الْأَدَاةِ بِالْمَصْدَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِ مِمَّا بَعْدَهَا مِثْلًا أَوَّلَ  
 الْمَصْدَرِينَ إِلَى الثَّانِي . فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَجِبْتُ مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ \* وَقَسَّ  
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدَ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدَرًا إِنْ جَمَدَ  
 أَيْ إِنْ كَانَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ أَنَّ يَطْرُدُ تَأْوِيلُهُ بِالْمَصْدَرِ فِعْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . فَإِنْ  
 كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوَّلَ الْمَصْدَرِ مِنْهُ نَحْوَ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا صَادِقٌ أَيْ عَلِمْتُ صَدَقَ زَيْدٌ \*  
 وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قَدَرُ الْكَوْنِ مِثْلًا نَحْوَ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ أَيْ عَلِمْتُ كَوْنَ هَذَا  
 حَجَرًا \* وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلِمْتُ حَجَرِيَّةً هَذَا لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِذَا لَحِقَتْهُ تَاءُ الثَّانِيَةِ  
 أَفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ تَلَقَّبَ مَعَهُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانَ حَذِفَا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا  
 أَيْ إِنْ مَا الْمَذْكُورَةُ أَنْفَاءً تَخْلَفُ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمَحْذُوفِ عَنْ مَصْدَرٍ كَمَا فِي الْمَثَالِ . فَإِنْ  
 أَصْلُهُ أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةً صَفْوَهُ فُحْذِفَ الظَّرْفُ وَخَلَفَتْهُ مَا مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ . وَهِيَ تُوصَلُ  
 غَالِبًا بِالْمَاضِي الْمُثَبَّتِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالْمُضَارِعُ الْمُنْفِي بَلَمْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّوْا أَخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنَ بِجَهُولٍ  
 وَقَدْ تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ نَحْوَ لَا أَكَلِمَكَ مَا يَنْوَحُ الْحَمَامُ . وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْصَرَفُ  
 مَعَهَا إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ \* وَيَجُوزُ وَصْلُهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمُخَضَّةِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
 وَاصِلٌ خَالِيكَ مَا التَّوَاصِلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ  
 غَيْرَ أَنْ الْوَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ غَيْرِ مَا لَوْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ



نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من باس الله وهلم جراً فعُدِلَ عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتتان في الكلام واستجدات نشاط السامع للإصغاء اليه \* وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرَدنا اليها لتوسيع الفائدة

## فصل

## في الموصلات الحرفية

« صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنْ كَيَّ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَةٍ »  
 اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملة التي تَأَوَّلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التاويل كما سيجي . ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية \* غير ان أَنْ وكَيَّ ولو تُوصَلُ بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجمع الامرين \* ويُشترط في كي ان تكون مسبوقه بلام التعايل ولو نقديراً كما علمت في نواصب المضارع \* وما يُوصَلُ بالجملة الفعلية يُشترط في جملته ان يكون فعلاً متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤْخَذَ بالمعنى كما ستري فلا يلزمها ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له \* أَمَّا أَنْ فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سرّني أن حضرت . وكَيَّ تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زُرْني لكي أكرمك \* وَلَوْ تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو زُرْ بآيود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يُضَاوَنُكُمْ . وقد تقع بعد غيره كقول الشاعر

كقول الشاعر

ما كان ضرّك لو مننت ورُبّماً مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِیْظُ الْمُحْنَقُ  
 وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبت مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبت مما يضرب زيدُ عمرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال \* وقد تُوصَلُ بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دِماؤكم تشفي من الكلبِ



فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يُسْتَحْسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع \* او لزيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض \* فان الظاهر في هذه المواقع يُفِيد ما لا يُفِيدُهُ الضمير كالتدلل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يستحسن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجية الأخرى فيعبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عبر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرَيْتُمْ ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا أيها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل \* والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا \* ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم اكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم \* ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها . والى الخطاب



ما يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ اَحدَ عَشَرَ كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي  
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزلها منزلة العقلاء  
الذين يتعمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى  
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا أُشْتَرِكََا كَهُمْ وَهْنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرَكََا

اي اذا وقع اشتراك بين فريقين في هذا المقام غلب الافضل منهما على غيره فيستعمل  
ما له لهما جميعاً نحو يومَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . ونحو  
يُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ . ومن  
ذلك مثال النظم كما رأيت \* ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء نانه  
يجري على هذا الأسلوب نحو ما لي لا أَرَى الْهُدُودَ ام كان من الغائبين . وأما مع  
العاقلات فيختار التغليب نحو الجواري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدَرَا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى  
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر  
وإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سُبَّةً اذا ما رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَأُولُ  
ونحو ولكني اراكم قوماً يتجملون . فقد كان القياس ان يقال يَرَوْنَ ويَجْمَلُونَ بلفظ  
الغيبة لانهما صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن  
المخاطبين في الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ف قيل نرى وتجملون بلفظ التكلم  
والخطاب \* وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضلية في اللفظ  
كالقمرين للشمس والقمر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضلية  
كالقمرين لأبي بكر وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

### فصل

في أحكام آخر للضمائر

وَرُبَّمَا أُسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ اغْرَضَ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ



كالهندات والجواري . والملحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء .  
 فيجوز ان يقال الرجال أَقْبَلَتْ او مقبلةٌ وهلمَّ جرًّا \* وذلك لان المكسر من هذه الجموع  
 قد فُقدت صورة المفرد منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والملحق بالجمعين  
 قد انثلمت صورة المفرد فيهما لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر .  
 ومن ثمَّ جاز ان يُنظر الى اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيؤنَّث الضمير  
 العائد اليه على تأويله بالجماعة وان يُنظر الى المعنى فيضمَر له بحسب افراده . بخلاف  
 جمع المذكر السالم فان الجمعية متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا  
 يستعمل له الا ضمير الجمع \* واذا اجتمع الظاهر والضمير فالخيار المناسبة بينهما طلباً  
 للشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في افصح  
 اللغات \* وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُوقَ بَيْنَ فِي الْمَحَلَّةِ      وَقِيلَ ذَاكَ حَقُّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رايت  
 في المثال وعليه قول الشاعر  
 ألا يا حمامات اللوى عُدْنَ عَوْدَةً      فاني الى أصواتكنَّ حزينُ  
 وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ .  
 وهو نادر \* وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة .  
 فالاحسن ان يقال الجدوع كَسَرَتْهَا فانكسرت فهي منكسرة . والأجذاع كَسَرَتْهُنَّ  
 فانكسرنَ فهنَّ منكسرات . واستشكل الفرق بينهما \* اقول ويمكن ان يكون الفرق  
 ان جمع القلة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة  
 كما نصَّ على ذلك بعضهم بقوله

بِأَفْعُلْ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَالَةٍ      وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ

وسالمُ الجمع ايضاً داخل معها      في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزدِ

وبهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب

وَرُبَّمَا نُزِّلَ مَا لَا يَعْقِلُ      مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُحْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث يُنَجِّهُ ان يُحْمَلَ عليه فيُستعمل له



وَالْمِيمَ سَكَنَ وَاخْتَلَسَ أَوْ أَشْبَعَ      ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكُسْرَ اتَّبَعَ  
وَحَفَفَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشَدُّ      عَلَامَةً وَأُلْفَتْحَ فِيهَا اعْتَمَدَ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسيكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اختلاسا او اشباعا حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعَدْتُمْ      وَمِنْ أَكْثَرِ التَّسَالِ يَوْمًا سَيُحْرَمُ

ويختار اتباع الساكنة طرفا للكسور قبلها استثقالا للخروج من الكسر الى الضم فتكسر اختلاسا او اشباعا كما تَضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمِ النِّجَاةُ مِنَ الْإِذَى وَعَلَيْهِمْ      فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مُعَوَّلُ

وأما النون فهي مخففة اذا كانت ضميرا ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في الحالين على الاطلاق \* واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقا ان تكون ملحقة بالواو للدلالة على جمع الذكور . فاصل انتم مثلاً وضربهم أنتم وضربهم كما يقال في المثنى انما وضربهما وفي جمع الاناث انتن وضربهن والاصل انتمن وضربهن ثم ادغم تخفيفا \* وانما حذفت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاء بدلالة الميم على الجمع . ولذلك تَضَمُّ هذه الميم اذا تلاها ساكن تحريكاً لها بحركتها الاصلية . وتكسر بعد الكسر على الاتباع كما مر لا على اصل تحريك الساكن . والاشباع مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة او مقلوبة ياء \* وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها واوا على الاطلاق نحو ضربتموه وأعطيتهموه لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها \* فاعرف كل ذلك

وَجَمْعُ غَيْرِ عَاقِلٍ كَالْوَاحِدَةِ      وَدُونِ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الاضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع السالم مؤنثا كالشجرات والمكسر مطلقا كالجمال والنياق . فيقال الشجرات اثمرت والجمال سارت والنياق ربضت \* وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والجمال سائرة والنياق رابضة \* وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم مما يدل على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعله علامة التانيث مما مر في باب الفاعل . فيندرج في ذلك جمع ما يعقل من المذكر مكسرا كالرجال . ومن المؤنث مطلقا



وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كُنَيْكَ أَوْ هُنَاكَ الْجَارَةُ

وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

اي ان الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .

والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إِيَّاكَ . وفي بعض أسماء

الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هَاكَ وَرُؤَيْدَكَ \* وهي في كل ذلك حرف

لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِغَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع

كما تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربُّكَ وذَلِكَ مِمَّا

عَلَّمَنِي رَبِّي وَكَفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أَوْلَئِكَمُ . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في

الإشارة وغيرها نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ وَهَاكَ وَهَاكَ وَهَلَّا جَرًّا \* غير انه قد يكتفى

في الإشارة الغير المكانية بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهًا على

مُطْلَقِ الْخِطَابِ لَا عَلَى أَحْوَالِ الْمَخَاطَبِ فَلَا يَلْحَقُهَا شَيْءٌ مِنْ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ نَحْوَ ذَلِكَ

لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا \* وَأَمَّا فِي إِشَارَةِ الْمَكَانِ فَتَلْزَمُ

الفتح والإفراد مطلقًا . ونذكر كسرهما كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانٍ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ

وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ الضَّمِيرِ وَأَسْمِ الْفِعْلِ فَلَا يَدْخُلُ مَعَهُ مِنْ إِخْلَاقِ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ

## فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمُؤَنَّثِ النُّونُ اشْتَمَلُ

اي انهم جعلوا الواو ضميرًا للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم

علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم وأقيمتهم \* وأمَّا العاقلات فتكون النون معهن

ضميرًا كذهبن . وعلامة ككرمتهن . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك



وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ      أَوْ شَبَهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ  
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمُ مَا قَدْ نَصَبَا      كَمَا كَانَ عَثْمَانُ هُوَ الْمُنْتَجَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال  
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة . او معرفة نحو ما احد هو  
احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة . أمّا الاول فلائنه كالمعرف بلام الجنس  
لعمومه . وأمّا الثاني فلائنه لا يقبل ال لا اقترانه بين التفضيلية \* ولما كان هذا اللفظ  
يؤتى به لمجرد الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب  
ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا  
يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع  
العليم وجعلنا ذرية هم الباقين . وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَ      تَالِيَهُ طَرْدًا خَبَرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده  
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر  
اتبكي على ليلى وانت تركتها      وكنت عايتها بالملا انت أقدر  
وحينئذ يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب  
الذي يقتضيه العامل .

وَيَقْصِدُ التَّخْصِصُ وَالتَّأْكِيدُ      بِهِ كَمَا قُلْتَ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك  
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه  
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي  
ان ما قلت نفسه هو المفيد . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام النعت \* وقد تجتمع  
فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحمل الفصل والتخصيص والتأكيد  
كما ترى \* وهو بجملته لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما  
رأيت . والخبر غالباً يكون مصحوباً بال أو أفعل تفضيل ويقال في غيرها



وما هو من يأسوا الكلام وتلقى به نائبات الدهر كالدائم البخل  
والمنسوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الآ مع أن وكان المخففتين فيجب إخماره  
محذوفاً كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر  
وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

وربما حذف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورتون . وكقول

الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وهو من نوادر الاستعمال

### فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لخبر من تابع حشواً فصل بلفظ مضمّر لرفع منفصل  
وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير نقلاً

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر  
من التابع نحو زيد هو الكريم . فإن الكريم لولا هذا الفاصل أمكن أن يظنه السامع  
صفة لزيد فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعيّن الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه  
فصلاً وهو اصطلاح البصريين \* والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يعتمد عليه في هذا  
التمييز أو لأنه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها \* وهذا الاستعمال إنما هو  
بحسب الأصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لأغراض  
أخرى كما ستري \* وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك  
بحسب ما قبله . وذهب قوم إلى أنه حرف لأنه قد أفاد معنى في غيره ولكنه منقول  
عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الأكثرين



الضمير يختصُّ بانه لا يعود إلا إلى ما بعده . ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو احد نواسخه . ولا يُقدَّم خبره عليه . ولا يُوكَّد ولا يُبدل منه ولا يُعطَف عليه . ولا يُفسَّر إلا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محلٍّ من الاعراب وان كانت مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون إلا غائباً مفرداً كما مرَّ . ولا يُستعمل إلا حيث يُراد التخييم فلا يقال هو الغراب طائرٌ

وَهُوَ بِبَابِ الْمُبْتَدَأِ مُقَيَّدٌ      "فَالنَّسْخُ كَالْتَجْرِيدِ فِيهِ يَرِدُ"

وَتُخْبِرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبُ      مِنْ بَعْدِهِ الرِّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرداً نحو قل هو الله احد . وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وإنه عمرٌو

منطلق وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلمَّ جرّاً . ومن ذلك قول الشاعر

اِذَا مَتُّ كَانِ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامَتِ      وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ اصْنَعُ

وقول الآخر

اِمَّا اِنَّهُ لَوْلَا الْخَلِيطُ الْمُوَدِّعُ      وَرَبُّ خَلَا مِنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعٌ

وقول الآخر

عَلِمَتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ      فَكُنْ مُحِقًّا تَدَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

وهو في كل ذلك يُخبر عنه بالجملة المذكورة فتكون برمتها في محلِّ الاعراب الذي يقتضيه المقام ولذلك يجب ان يُرفع بعده كلُّ ما يُنصب بدونه على التجرُّد \* واعلم انه لما كان هذا الضمير معرفةً وخبره يلزم ان يكون جملةً لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التنكير كلاً النافية للجنس او يلزم خبره الافراد كلات \* ولا تدخل عليه كاد واخوانها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتَّى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تُتضمن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذ او على تأويل \* فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ      إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَأَنَّ فِضْمَرُ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما الحجازية في نحو قول الشاعر



الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأْتِي تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُهُ . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

أي أنه قد شاع في الكلام حذف القسم إذا كان مدخوله مفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بأن نحو لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه \* وقد يحذف مع حذف اللام فتقدر قبل الشرط نحو وان أطعمتهم انكم لمشركون أي ولئن اطعمتهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدّر \* وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم أي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط \* واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . وأما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز إضماره فيقال بالله فيهما . غير ان الأكثر ذكره في الخبر وإضماره في الطلب

### فصل

في ضمير الشأن

يَكُنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

أي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه . ولذلك يقال له ضمير الشأن \* وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً \* وهذا الضمير يتخذ مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العمدة التي بعده طلباً للمشكلة فيقال هو الامير قادم وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحاً للإبهامه . وجب ان يكون متأخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام \* واعلم ان هذا



اي ان القسم يُربط بجوابه الخبري باللام نحو فبِعِزَّتِكَ لأغوينهم اجمعين . وإن نحو  
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين \*  
وهذه اللام هي لام التاكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت  
لأنها موضوعة لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الآ على الأسماء  
غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لأنه يشبه الاسم .  
وبدخولها ايضاً على الماضي المقرون بقدر نحو تألله لقد أترك علينا لان قد تقرب  
الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريحاً  
فراوده مصفراً لظلموا من بعده يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذٍ ساد  
مسدّ جواب الشرط كما مرّ في بابهِ وحكمهُ ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لأنها  
تحقق مضيّه \* فان كان الجواب منفيّاً رُبط بالأداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون  
تلك الاداة ما نحو ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا  
نحو وأقسموا بالله جهداً أيماهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زالتا إن  
امسكهما من أحدٍ من بعده \* ونادر ربطه بلم كقول بعضهم نعم وخالفهم لم نقيم  
عن مثلهم منجبة . ولن كقول الشاعر

والله ان يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا  
و يُربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر  
بعيشك يا سلمي أرحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهر  
او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً  
فان لم يكن شيء من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر  
بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقاءك للمشغوف من طمع  
اي ما أسألك إلا هذا . او بلاماً الحرفية التي بمعناها كقول الآخر  
فالت له بالله يا ذا البردين لماً غننت نفساً أو اثنين

واعلم ان جميع الاحرف التي يُربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها  
ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدي لا أضرب \* ويجوز حذف  
لا عن المضارع المجرد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال



## فصل

في القسم واحكامه

يُقَسَمُ إِنْشَاءً إِتْيَاقِيَّةً خَبَرٌ أَوْ طَلَبٌ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدَرُ

اي ان القسم يُستعمل لإنشاء التأكيدي في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح . وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره \* أمّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف ويمين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو علم الله وعلي عهد الله . ومنه كُتِبَ على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة \* وأمّا المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو نَشَدْتُكَ اللهُ . ويُقال له بجملة القسم الاستعطاف

”وَقُلْ يَمِينُ اللهِ وَأَيْمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمْزٌ غَالِبًا وَأَيْمٌ أَحْتَذَى“

اي ان لفظ اليمين يُستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن ومنه قول الشاعر

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصح والنقد يمين الله قسمٌ لي \* وكذلك أَيْمٌ بفتح الهمزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح بنحو أَيْمُنُ اللهُ لأفعلن . غير ان همزتها توصل في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال \* وكثيراً ما تُحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أَيْمُ اللهُ وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدّر الاعراب على النون المحذوفة \* وقد تصرّفوا في هذه الكلمة حتى انتهى الشيخ المرادي لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولهم في هذه اللغات اقوال شتى فاقصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَدَرُ“

وَأُسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ



لا وهياً بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت .  
وقد تنوب عنها يا عند من اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر  
الله يا عمراً . فان خيف الالتباس تعيّن والتخلص منه \* وأما بقية الاحرف فهي  
موضوعة لطلب الاقبال

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين  
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة \*  
واعلم ان كلا من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات  
النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوهما في القريب وعكس ذلك في البعيد .  
وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذَفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا ثَمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أمُّ الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها  
نحو الا يا أسجدوا . والحرف نحو يا ليتني كنت تراباً . والجملة الاسمية كقول الشاعر  
يا دار مئة بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد  
ويقدّر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك \*  
وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول  
فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه .  
ولعله الاقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال  
وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا اضيعة الأدب .  
والتشكي نحو يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل وما اشبه ذلك



وكلاهما لا يقع إلا بعد الطلب . وهو المعول عليه عند الاكثرين  
 وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَا لَدَيْهِ مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَا  
 وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِيخِ مَعَ مَاضٍ تَلَا  
 اي ان هَلَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِلتَّحْضِيضِ وَهُوَ الطَّلَبُ الْعَنِيفُ نَحْوُ هَلَا تَسْتَغْفِرُ  
 اللَّهُ . وَكَذَلِكَ أَلَا بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ وَلَوْلَا وَلَوْ مَا نَحْوُ أَلَا تُكْرِمُ أَبَاكَ وَلَوْلَا تُقْرِئُ الضَّيْفَ  
 وَلَوْ مَا تُجِيبُ الدَّاعِيَ \* فَان تَلَاهُنَّ الْمَاضِي أُرِيدَ بِهِنَّ التَّوْبِيخُ أَوِ التَّنْذِيرُ نَحْوُ هَلَا حَفِظْتَ  
 الْعَهْدَ وَأَلَا اسْتَبْقَيْتَ مَا لَكَ وَهَلَمْ جَرًّا

وَقُلْ أَلَا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحُضِّ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ لَوْلَا لِلْعَرَضِ  
 اي ان أَلَا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَرَضِ وَهُوَ الطَّلَبُ اللَّيِّنُ نَحْوُ أَلَا تُحِبُّونَ اِنْ  
 يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ \* وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَوْ نَحْوُ لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا \* وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَلَا لِلتَّحْضِيضِ  
 كَالْمَشْدَدَةِ نَحْوُ أَلَا نَقَاتُلُونَ قَوْمًا نَكْشُوا أَيْمَانَهُمْ . وَهِيَ عِنْدَ الْكَثَرِينَ مَرْكَبَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ  
 الْاسْتِفْهَامِ وَلَا النَّافِيَةِ \* وَاعْلَمْ اِنْ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ وَالْعَرَضِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ  
 وَلَوْ نَقْدِيرًا نَحْوُ هَلَا زِيدًا تَزَوَّرَهُ وَلَوْلَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ . فَانْ رَدَّ شَيْءٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ  
 وَجِبَ تَأْوِيلُهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

أَلَا نَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي هَلَا التَّقْدُّمُ وَالْقُلُوبُ صَحَاحُ

وقول الآخر

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجِدُكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقْنَعَا

فَانَهُمَا عَلَى تَأْوِيلٍ فَهَلَا كَانَ التَّقْدُّمُ وَلَوْلَا تَعْدُونَ الْكَمِّيُّ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

فصل

فِي أَحْرُفِ النِّدَاءِ

وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ يَا أَيْهَ وَيَا وَهَمْزَةٌ قَصْرًا وَمَدًّا وَهِيَا

وَوَا وَقَدْ تَتُوبُ يَا لِمَا نَدِبُ وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طَلِبِ

اي ان أَحْرُفَ النِّدَاءِ هِيَ يَا وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ كَمَا مَرَّ . وَآيُ وَيَا وَهَمْزَةٌ وَآ عَلَى وَزْنِ



ما بعده أَلَيْقَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ أَلَيْقَ بِالْخَبَرِيَّةِ \* واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً  
او غيره والصحيح انه لا ظرفية فيها . وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُسْتغْنَى بِهِ نحو  
كيف انت وكيف كنت فهي خبر . والّا فهي حال نحو كيف جاء زيد . او مفعول  
مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل . وهو المختار عند المحققين

وَرُبَّمَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي  
فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإِنْكَارِ فيتضمن معنى النفي نحو أَعِنْدَهُ علم الغيب فهو  
يَرَى . اي ليس عنده ذلك \* ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإِثْبَاتِ نحو أَلَيْسَ  
اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ اي هو كافٍ له . لان إِنْكَارَ النفي نفي له ونفي النفي اثبات \*  
واكثر ما يكون ذلك مع الهمزة . وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله  
وهل جزاء الإِحْسَانِ الا الإِحْسَانُ اي ما يغفرها وما جزاؤه . ولذلك أُوجِبَ بعده  
بِإِلَّا كما يُوجِبُ بها في النفي الصريح

وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ وَالْحَقُّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلاً وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان لَيْتَ موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو لَيْتَ الشَّبَابَ يعود .  
او ما كان عسر الحصول نحو لَيْتَ الْجَاهِلَ عَالِماً \* وقد تلحق بها لَوْ نحو لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً  
فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اي لَيْتَ لَنَا وَلِذَلِكَ نُنْصِبُ الْجَوَابَ بعدها \* وكذلك هل نحو هل  
لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيُشْفَعُوا لَنَا \* ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لَعَلَّ اللَّهَ  
يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . وقد تكون الإِشْفَاقُ وهو تَوَقُّعُ الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ نحو فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ  
نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ \* واعلم ان في عَدِّ التَّرَجِّي مِنَ الطَّلَبِ خِلَافًا . والصحيح انه منه  
بدليل نصب الجواب في قِرَاءَةِ حَنْصِ لَعَلِّي أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّاعَ

إِلَى إِلَهٍ مُوسَى . وفي قول الراجز

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِينُنَا اللَّحْمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النفس من زفراتها

وجزمه ايضاً عند تجرّده من الفاء في قول الشاعر

لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مَرَّةً يَمِلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عِطْفِيكَ لِلْيُسْرِ



اي ان مَنْ تُسْتَعْمَلُ لِمَنْ يَعْقِلُ نَحْوَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَتْنَا . وَمَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوَ مَا تِلْكَ  
بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى . وَأَيُّ لَهَا جَمِيعًا نَحْوَ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ اِيْمَانًا وَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ  
تُؤْمِنُونَ . وَكَيْفَ لِلْحَالِ نَحْوَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ . وَأَيُّ لِمَكَانٍ نَحْوَ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ .  
وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ نَحْوَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ وَأَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . غَيْرَ أَنَّ مَتَى تُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي  
وَالْمُسْتَقْبَلِ وَأَيَّانَ تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ كَمَا رَأَيْتَ . وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا بِمَعْنَى كَيْفَ نَحْوَ  
أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ نَحْوَ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا .  
وَكَمْ لِلْعَدَدِ نَحْوَ كَمْ لَبِثْتُمْ \* وَكُلُّ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ مَوْضُوعَةٌ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَلَا تُسْتَعْمَلُ  
لِغَيْرِهِ لِاخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ طَرَفِي النِّسْبَةِ كَمَا تَرَى

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِاللِّسْنِخِيرِ لِغَيْرِ الْأِسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ

اي ان كُلَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَدَوَاتِ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ الْأِسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ نَحْوَ أَنَّنِي  
قُلْتُ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَابْنِي الْهَيْنَ . وَالتَّعَجُّبِ نَحْوَ مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ . وَالِاسْتِبْعَادِ نَحْوَ  
أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمَسَّ سَنِي بَشَرًا . وَالتَّهْوِيلِ نَحْوَ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ  
الْفِيلِ . وَالتَّوْبِيخِ نَحْوَ سَأَلَ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ \*  
وَاعْلَمْ أَنَّ مَا الْأِسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا عَامِلٌ جَرَّ يَجِبُ حَذْفُ الْفَاءِ سِوَاكَ كَانَ الْعَامِلُ  
حَرْفًا نَحْوَ لَمْ تُؤْذُونِي أَمْ اسْمًا نَحْوَ مَجِيءَ جِئْتَ . وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا وَعَلَيْهِ

قول الشاعر

فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

عَلَى مَا قَامَ بِشَتْمِي لَشِيمٌ كَحِنَازِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ  
وَقَدْ تُسَكَّنُ مِيمُ الْمَجْرُورَةِ بِاللَّامِ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلِفِ كَقَوْلِ الْآخَرِ  
يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لَيْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَفِكَرَ

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأِسْتِفْهَامِ مَا كَانَ مِنْهَا ظَرْفًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ أَبَدًا . وَغَيْرُهُ إِنْ وَقَعَ  
مَعْمُولًا لِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ نَحْوَ أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ وَعَمَّ يَنْسَاءُ لَوْنٌ فَهُوَ بِحَسَبِ مَقْتَضَى عَامِلِهِ .  
وَإِلَّا فَانْ وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ نَحْوَ مَنْ قَامَ . أَوْ شَبَهَ جُمْلَةٍ نَحْوَ مَنْ عِنْدَكَ . أَوْ اسْمٌ نَكْرَةٌ نَحْوَ  
مَنْ إِلَهٌ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْهُ . فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَعْرِفَةً نَحْوَ مَنْ أَبوكَ  
جُعِلَ اسْمُ الْأِسْتِفْهَامِ خَبَرًا عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ لِطَلَبِ الْحُكْمِ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَكُونُ



والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المسند اليه . وفي  
نحو أقائم زيد هو المسند . وفي نحو أئندك زيد هو الظرف \* وبهذا الاعتبار وجب  
ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم ام عمرو ولا يقال أزيد قائم ام  
جالس . وقس على كل ذلك \* واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو  
او الفاء او ثم قدّمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض  
وأفأنت تذكّره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثم اذا ما وقع آمنت به . بخلاف  
أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم  
الفاسقون \* وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلٍ نِسْبَةً إِيجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطُ

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم  
يَقَمْ . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة \* وأما بقية أدوات الاستفهام  
فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي \* واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل  
لشدة طلبها للفعل كما مرّ في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا  
يُقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور \* ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب  
والنفي . ولا على إن التأكيدية لأنها لتقرير الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعه . فلا  
يُقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها  
لأنها أم الباب \* واذا دخلت هل على المضارع تخصّصه بالاستقبال فلا يُقال هل  
تذهب الآن \* وقد تستعمل لطلب التعيين كهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث  
هل تزوّجت بكراً ام ثيباً . ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة \*  
فان لم يقصد التعيين عطف بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحدٍ او تسمع لهم  
ركزاً . وقس عليه .

وَمَنْ بِهَا يُسَالُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ شَمَلُ  
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيْنَ لِلزَّمَانِ  
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ تَأْتِي كَمِنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ



زَيْدٌ وَلَا يَجْلِسُ عَمْرُوٌ وَلِيُقْطَعَ الْإِصْبُ وَلَا يُوْخَذُ الْبَرِيءُ بِالسَّقِيمِ \* وتنفرد لا عن اللام  
بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لَا تَغْفُلْ وهو الأكثر في استعمالها \* وبقل  
دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فَأُصَلِّ اَلكم وكقولهم لَا أَرَبَّكَ ههنا . لان  
الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف  
المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير  
المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وَتَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ ونحو قول الشاعر  
اذا ما خرجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدُّ لها ابداً ما دام فيها الجُرازمُ

كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب  
تبعاً لغيره \* واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك  
فلتفرحوا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول  
وَرُبَّمَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْرُودُ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطالب المعهود لما فان الامر قد يراد  
به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو واسرثوا فوالكا او  
اجبروا به انه عليم بذات الصدور . والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله ان كنتم  
صادقين . والإيابة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط  
الأسود . والإهانة نحو كونوا حجارة او حديدًا \* وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني  
كالتهديد نحو لَا تُتَّقِ اللَّهَ وانظر العاقبة والتسوية نحو قل آمنوا به او لا تؤمنوا . وغير  
ذلك مما يحتمله المقام

وَالْهُمَزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلًا

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب  
إدراك النسبة بين الامرين إثباتاً او نفياً نحو أقام زيدٌ وألم يقم عمرو . وتارة  
لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت  
القيام للواحد منهما ونفيه عن الآخر لانه يجمل كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين  
القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده \* والادراك الحاصل من الأول  
يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصوّر وهما من اصطلاحات المنطق \*



وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمَ بِأَيِّ

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لَفْظُ مَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبٍ لِغَيْرِ مَعْنَى الطَّلَبِ كَصِيغَةِ الْأَمْرِ فِي التَّعْجُّبِ فَانَّهُ يُرَادُ بِهَا إِنْشَاءُ التَّعْجُّبِ مِنْ عَظَمَةِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ أَوْ الْإِخْبَارُ عَنْهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ \*  
وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ النَّدْبَةُ وَالْإِخْتِصَاصُ فِي النَّدَاءِ وَارَادَةُ التَّهْدِيدِ بِالْأَمْرِ وَالْإِنْكَارِ  
بِالاسْتِفْهَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا سَيَأْتِي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ أَقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض ولا تمش في الارض مَرَحًا بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حياك الله والوبل لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استُخْدِمَ للطلب

### فصل

في أدوات الطلب ومتعلقاته

أَمْرًا بِلَامٍ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَأَطْلُبُ التَّرْكَ بِلَا

اي انه يُطْلَبُ أَحْدَاثُ النُّعْلِ بِالْأَمْرِ أَوْ بِلَا بِوَسْطَةِ اللَّامِ نَحْوَ لِيَقُمْ زَيْدٌ وَإِمَّا بِالصِّيغَةِ دُونَ اللَّامِ نَحْوَ قُمْ \* وَيُطْلَبُ تَرْكُهُ بِلَا النَّاهِيَةِ نَحْوَ لَا تَقُمْ \* وَهَذِهِ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ الْعَرَبِ مَا لَمْ تَقْعْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْأَكْثَرُ تَسْكِينُهَا نَحْوَ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي . وَقَدْ تَسَكَّنَ بَعْدَ ثَمَّ نَحْوَ ثَمَّ لِيَقْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ \* وَقَدْ يُجْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

اي لِيَكُنْ \* وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى فَهُوَ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى فَهُوَ دُعَاءٌ . فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُنْتَاسِ إِلَى الْقِيلِ لَهُ التَّاسُ

لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمُ غَائِبًا هَمَّا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطَبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا أكرم . وان كنت ظالماً فلا أرحم . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فلتؤدب وان اشتريت فلا تغبن \* وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو ليقم



اي ان الجملة التي يُحكّم بها تخصّصُ بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح  
لإقامة الحكم بها . وتختصر في الصلة والخبر والحال والنعمة . وذلك فيها بحسب الوضع  
فلا يُشكل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فإنه نادرٌ بخلاف الوضع \* وانما جاز ذلك  
في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤثّر فيها لبيان الموصول والحال لتقييد  
صاحبها بصفة والنعمة لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الانشائية اذ  
ليس لها نسبة خارجية . بخلاف الخبر فإنه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرُق  
كما مرّ في بابه فلا يضطرّ فيه الى هذا الاعتبار

## فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ      إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ  
فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا      فَلِاسْتِدَامَةِ لَهُ فَإِنْ طَبَقَا

اي ان الطلب يُعلّق بامرٍ مُستقبل الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .  
وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب  
لا بد ان يكون بعد الطلب \* فان كان ما تعلق به حاصلاً نحو يا ايها النبي اتق الله  
كان المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا  
الاعتبار ينطبق الطلب على حكمه . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَيْتَ الْمَمْلُوكَ رَبًّا بِنَفْسِهِ      مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقِدْ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمًا  
فَإِنْ الْعِيشَ حَاصِلٌ لِلْمُخَاطَبِ وَلَكِنْ دَوَامُهُ      غَيْرُ حَاصِلٍ فَهُوَ يَطْلُبُ حَصُولَ دَوَامِهِ . فَتَأَمَّلْ  
وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبَرِ      مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَاءِ فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يُضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو  
يكون غالباً بلفظ الماضي نحو غفر الله لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحمك الله .  
وبالجملة الاسمية نحو دارك معمورة \* وقد يكون لغير الدعاء نحو تؤمنون بالله ورسوله  
يغفر لكم بالجزم اي آمنوا . ومن ذلك قولهم اتق الله امرؤ وفعل خيراً يتب عليه اي  
ليتنق وليفعل خيراً بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى



## فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ      فَخَبَرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً  
وَخَبَرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ      لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ إِنْشَاءً حُسْبُ

اي ان الكلام كيفما جاء مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشأً . أما الخبر فهو ما يدخل  
الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو ساء زيد فيدخل فيه كلام  
الله والانبياء ونحو ذلك \* وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو  
إما ان يدل على طلب كلام والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كافعال المدح  
والذم والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك \* واعلم ان احتمال  
الصدق والكذب لا يشكل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح  
زيد والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما يستحق به المدح  
والاستحسان . فيمكن ان يقال لمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال  
له كذبت فانك لم تمدح ولم تعجب \* وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء  
هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية  
وهو الخبر او لا يكون كذلك وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ      كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول  
اليه كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها اخبار في الاصل ثم نقلت الى انشاء ما يراد  
بها من المعاني \* واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن  
وجود لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر . وأما ما لا  
يدل على الطلب فيقترن وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع  
يكون عند التلفظ بفعله المنشئ له . ويقال للاول الانشاء الطلبي والثاني الانشاء

الايقاعي

وَالْحُكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضْعًا بِالْخَبَرِ      وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرُ



وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأُفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلًا

وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونَهُ أُسْمَعُ فِي أُسْمٍ فِعْلٍ وَهَذَا

اي ان الصوت يُسمى باسم كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل \* وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا يعقل زجراً كهلاً للفرس وعَدَسَ للبغل او دعاءً كَنِيخَ للبعير المناخ وسأ للحمار المورَد \* او لحكاية صوت من الاصوات المسموعة كَقَبَ لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وَوَيْهِ للصراخ على الميت \* وإمّا ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كَأُفٍّ لِلتَضَجُّرِ وَآهٍ لِلتَوَجُّعِ وَوَيْهِ لِلتَعْجَبِ \* واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد به مجرد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك \* وكلُّ هذا الباب سماعيٌّ لا يُقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وَيه في تركيب مزجي كَسَيَّبَوَيْهِ وَنَقَطَوَيْهِ يُونُوتٍ عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسَيَّبَوَيْهِ وَسَيَّبَوَيْهِ آخر على ما سيجيء \* وإمّا تنوين غيره فهو سماعيٌّ في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم منتهياً بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يَزِدْ على كونه علامةً لتام الاسم . وهو الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسمى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منه كما يُسمى الغراب غاق . ومنه قول الراجز اذ لِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ اي مثل جناح الغراب . وما كان يصوت له به كما يُسمى البغل عَدَسَ . ومنه قول الآخر اذا حملت بدني على عَدَسٍ على الذي بين الحمار والفرس

فلا أبالي من عدا او من جالس

اي اذا حملته على البغل \* وحينئذٍ يُحْكِي على بنائه وهو القياس فيقال رأيت غاقاً بالكسر وركبت عَدَسَ بالسكون \* وقد يُعَرَّبُ لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبت عَدَساً بالنصب فيهما . والاول هو المختار عند المحققين



وبين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيئات . ومنه ما يتردد بينهما كصه \* وأما المنقول منه والمعدول فلا يُنَوَّنَانِ لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكَّان عن التعريف \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخترع عند المحققين انه علم شخصي كزيد لانه قد علّق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب

سيبويه

وَكَنَزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ      أَنْتَى وَوَصَفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ  
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تُعَرِّبُ      أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشْتَمُّ بها الإِناث في النداء نحو يا لكاع كما مرّ في بابه يُعَدُّ كنزال فيبني مثله على الكسر لمشابهة إِيَّاهُ في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز \* ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للحميدة ويسار للميسرة .

ومن الاول قول الشاعر

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامُ      رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا      نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

وأما بنو تميم فيعربون اعلام الاعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعملية فهي عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإِناث الزائدة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال \* واعلم انه اذا سُمِّيَ مذكّر ببعض هذه الاعلام انتقض البناء في الصحيح لان فعال لا يجي معدولاً عن مذكر وحينئذ يُعَرَّبُ اعراب ما لا ينصرف لانه قد نُقِلَ عن مؤنث كما مرّ في موضعه .



كلام العرب . فمن ذلك الامر غير ما ذكر بانه اي دَع . ومَه اي اكفف . وإِيِه اي امض في الحديث او زدني منه . وحِيَهَل اي اقبل او عَجَل . وهِيَا وَهِيَتْ اي اسرع . وآمِين اي استجب . وهَاكْ وعنداك ولديك اي خُذ . واليك اي اعتزل . ومَكَانَك اي اثبت . وأَمَامَك اي تقدم . وورَاءَك اي تأخر \* ولماضي هِيَهَاتَ اي بعد . وسَرَعَان ووشكان اي اسرع . وبَطْنَان اي أبطأ \* وللمضارع أَوْه وآه اي اتوجع . وأُفَ اي أتضجر . ووا وواها ووي اي أتعجب . وبَح اي أستحسن . وقد وبجل اي يكفي . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضربنا عن ذكرها \* واختلف في هَلَمْ وهَاتِ وتَعَال . والمختار عند الاكثرين ان هَلَمْ اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبتينها فعلان متصرفان \* واعلم ان حِيَهَل مركبة خمسة عشر . وقد تُفرد منها حي نحو حي على الصلوة \* وهَاكْ تستعمل مع الكاف وبدونها \* وقد تلحق الكاف وي اي ايضا كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها  
قول الفوارس وبك عنتر أقدم  
واختلف حينئذ فيها ف قيل هي اسم فعل وقيل حرف زجر \* وقيل اصلها وبك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال

وَكُلُّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ اُلْحِقَا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَّفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من اسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيهات نجد كما يقال بعدت نجد وحذار الأسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الاسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما المال وزويدكم زيداً وهلم جراً \* ويشتراط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطى انفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فليذكر ألو الألباب

وَرُبَّمَا نَكَّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلَنَ

اي قد ينكر بعض اسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليفرق بينه



اي يأتي اسم للفعل عالماً مُعلّقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه  
مرتجلاً كصه اي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد اي أمهل . او عن  
ظرف وشبهه كدونك اي خذ عليك اي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كنزال  
فانه معدول عن انزل على الاصح . وهو مذهب سيديويه \* واختلف في موضع الضمير  
المتصل بالمنقول منه . والصحيح انه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الاصل او حرف  
جر نحو دونك واليك فهو في موضع الجر . وان كان مصدرًا نحو رويدك فان اعتبرته  
باقياً على مصدريته فكذلك وهو حينئذ مفعول مطلق مضاف الى فاعله فلا يكون في  
شيء من هذا الباب . وان جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له \*  
واما المتصل بغير المنقول نحو هاك فهو حرف خطاب على الاطلاق \* واعلم ان اسم  
الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل غير ان مرفوعه الضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً \*  
واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معه ضمير آخر مجرور جاز ان تراعي أي الضميرين  
شئت . فتقول عليك انت وزيد عمرًا برفع زيد عطفاً على المستر وجره عطفاً على  
البارز . وكذا عليكم كلكم زيدًا وعليك نفسك خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا  
المجرى \* واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه من الاعراب والمختار ان مدلوله  
لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما ارتجل للأمر يرد      نحو رويد ونزال لم يزد  
وذو ارتجال "يجمع الكل ولا"      يقاس من ذاك سوى ما عدلًا

اي ان ما سوى المرتجل من اسم الفعل يأتي للأمر كرويد في المنقول ونزال في  
المعدول ولا يزيد عليه \* وأما المرتجل فيأتي للأمر نحو صه اي اسكت كما مر وهو  
الاكثر . ولماضي نحو شتان اي افرق . وللمضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي \* ولا  
يقاس من ذلك الا المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كنزال  
وحذار وغيرها وهو مذهب سيديويه وعليه جمهور النحاة \* وشذ من مزيد الثلاثي  
كدراك معدولاً عن أدرك وبادر عن بادز . واشد منه الرباعي كقول الراجز  
قالت له ريج الصبا قر قار      واختلط المعروف بالإنكار  
واما المرتجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمع منهما باستقراء



وَعَنْ ثَلَاثَةِ لِسَعَةٍ كُنِي بِالْبِضْعِ بِحَكِيمَا وَلَمْ يُعَيَّنْ

اي انه يُكْنَى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبيضع غير معين لواحد من افراد العدد المذكور. فيجري مجرى ما كُنِي به عنه في جميع مواضع مفردا او مركبا او معطوفا عليه وفي جميع احكامه من التذكير والتأنيث والاعراب والبناء. فيقال ببيعة اشهر وبيضع سنين وبيعة عشر يوما وبيضع عشرة ليلة وبيضة وعشرون ديناراً وبيضع وعشرون بدرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِي مِمَّنْ عَقَلَ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلْ

اي انه يُكْنَى بفُلَانٍ عن العلم الذي مسماهُ مِمَّنْ يَعْقِلُ كزيد. وكذلك مؤنثه فُلَانَةٌ فانه يُكْنَى بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند. وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما. وعلى ذلك قول

الشاعر

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ اضْحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعِلْمُ لغيرِ مَنْ يَعْقِلُ كداحس والغبراء فتقترن كنايةتهُ بِأَلْ نحو سبق الفُلَانُ وَلَحِقَتَهُ الْفُلَانَةُ للفرق بين العاقل وغيره. وكذلك الكِنْيَةُ نحو أَبِي الْفُلَانِ وَأُمُّ الْفُلَانَةِ

كَذَا عَنْ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعَةِ بِقَوْلِهِمْ صَلْمَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ

اي انه يُكْنَى ايضاً عن الرجل المجحول الخسيس الذي لا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ بقولهم هو صَلْمَةُ بِنْتُ قَلْمَعَةَ. ومنه قول الشاعر

أَصْلَمَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ بِنْتُ قَلْمَعَةَ لَهْنِكَ لَا أَبَاكَ تَزْدِرِينِي

وكذلك قولهم هَيَّانُ بِنْتُ يَيَّانٍ وَهَيَّانُ بِنْتُ بَيٍّ وغير ذلك وهي أعلامٌ جنسيةٌ ولذلك يمتنع صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في اسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضُ يُعْدَلُ



مقتضاهُ وإلا فمرفوعةً كما مرَّ . فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكتهُ وكم جاريةً اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . وحينئذٍ يقدَّر العامل بعدها لا قبلها لأنها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبَا أَجْرُ رَبِّ بْنِ وَأُحْذِفْ قَلِيلًا نَاصِبَا

اي ان كَأَيِّ تُستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأَيِّ المنوثة . غير ان التنوين لَمَّا كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رُسم في المصحف نوناً وجاز الوقف عليه بالنون \* وأَمَّا ما بعدها فالغالب جرُّهُ بن نحو وكَأَيِّ من آية في السموات والارض . وقد يُستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فِكَأَيِّ أَلَمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم . فيقال كَأَيِّ من فتى زارنا وكَأَيِّ من رجل عندنا . ولا يُقال كَأَيِّ من رجل خير من ابيه \* وهما تشتركان في كون خبرهما لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلام ساء ملكه ولا كَأَيِّ من عبد ساء شتره كما لا يُقال رُبَّ دار ساء بنيتها لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عُرِفَ حدُّهُ والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ  
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بَلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلاً

اي انه يُمكنى بكَيْتَ او ذَيْتَ عن الجُمْلِ في الحديث وقيل ان ذَيْتَ تختص بالحديث عن الفعل فقط \* وهما لا يُستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ . ويجوز ان يقال كَيْتَ كَيْتَ وذَيْتَ ذَيْتَ بدون عطف . ولا يجوز كَيْتَ او ذَيْتَ مفردتين \* وهما مبنيتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبناءُهما على الفتح في المشهور \* وتُستعمل كذا التي يُمكنى بها عن غير العدد في كل ما ذُكر في هذا الباب مطلقاً . فيمكنى بها عن المفرد نحو جئت يوم كذا . وعن الحديث نحو قال كذا . وعن الفعل نحو فعل كذا . وتُستعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف او بدونه



لضعف الجرّ بالحرف المضمر \* ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل  
على كم عوض عن التلطف بها \* ويجوز الفصل بين كم ومميزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور  
نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقل بعامها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً  
وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز  
لئلا يلتبس بالفاعل به فيقال كم اشتريت من عبد \* واعلم ان كم ان تقدمها حرف  
جرّ كما مرّ . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجرّ \* وان كانت  
كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً صمت . او عن  
مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محل  
النصب \* وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . او خبراً  
على الاصح نحو كم بنوك \* وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام  
عليهما . وكلهنّ لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظ لها في الصدارة لتمحّض  
الخبرية فيها ولذلك تتسلط عليها جميع العوامل

وكم " لِكَثِيرٍ أَتَتْ " فِي الْخَبَرِ      مُضَافَةٌ " لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ "  
وَأَجْرُزُ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ نُقِلَ      " مُبْتَدَأٌ " وَالنَّصْبُ حَتَمٌ إِنْ فُصِّلَ

اي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تستعمل مضافة الى المفرد  
الذكر نحو كم عبد لي . ويجوز جرّ ما بعدها بمن نحو وكم من مالك في السموات لان  
الاضافة بمعناها \* واجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر  
كم عمة لك يا جرير وخالة      فدعاء قد حابّت نلي عشاري

فان فُصِّلَ بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي \*  
فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري نلي مقتضى الفعل كقول الشاعر  
كم نالني منهم فضلاً على عدم      اذ لا ازال من الاقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعه على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف  
اي كم مرة نالني فضل \* واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها مما قبلها الا حرف الجرّ  
والمضاف نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وبكم رجل مررنا ودار كم امير  
دخلنا \* وأما ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب



ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي  
 وإذا أريد تعريف العدد أدخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير  
 مفسر كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس  
 رجالاً الى العشرة . والعشرين درهماً الى التسعين \* وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه  
 نحو خمسة الاثواب ومئة درهم والاف دينار \* واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى  
 الاتباع لا الاضافة في الصحيح \* وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة  
 والاربعين رجالاً \* وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانهما  
 كالكمة الواحدة \* وأما نحو خمس مئة درهم وسبعة الاف دينار فيجوز فيه تعريف  
 المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة درهم . ويجوز تعريف الجزء الاول  
 فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو اين السبعة آلاف دينار . فتدبر

## فصل

## في الكنايات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِفْهَامِ كَمْ      وَذَلِكَ فِي كَذَا لِذِي الْإِخْبَارِ عَمَ  
 «وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتَ الْعَدَدِ      فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لَتَمْيِيزٍ وَرَدَ»  
 اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكْنَى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد \*  
 وكذا يُكْنَى بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يُراد بها الكناية  
 عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه  
 وذا الاشارة غير انها تُعتبر كمة واحدة غير منظور الى اصلها \* وتشارك كم وكذا  
 المَكْنَى بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان  
 الغالب في كذا ان تُستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجالاً قومك وعندي كذا  
 وكذا درهماً . ويقل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرُزُ بَيْنَ مَضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا      جُرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا  
 اي ان كم تختص دون كذا بجواز جر ما بعدها بضمير من وذلك اذا دخل عليها  
 حرف جر نحو بكم درهم تصدقت قصداً للمشاكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار



وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه  
وَجَمْعُ قَلَّةٍ يَلِي الْمَفْرَدَ إِن كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلة ان وجدت له صيغة القلة فيقال  
ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف . ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا  
يقال ثلاثة ألوف \* وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول  
اسم العدد . وأما اذا لم يكن له إلا صيغة كثرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة  
بحكم الضرورة \* واعلم انه قد يعدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت  
غالبة في الاستعمال كما في أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع  
كثرة وهو الغالب في جمعه ولذلك يختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلَحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

وَحَالَةُ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتٍ عَرَسٍ

اي انهم يراعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالتلحات فانه  
يحمل ان يكون لرجال او نساء . فان أريد به الرجال قيل ثلاثة طلحات او النساء  
فثلاث \* وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه  
كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار  
يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين \* فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في  
جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طرق او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب  
المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فَكَانَ نَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شَخُوصٍ كَاعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود  
مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث .  
او يكون المعدود محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او تجروراً بن نحو عندي  
سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف \* واذا كان المعدود  
اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرهب يجزئ بن نحو عندي ثلاث من الغنم وثلاثة من  
الرهب . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر



اي ان ما صيغَ من أَسْمَاءِ العدد على وزنِ فاعِلٍ كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصفٌ له .  
 فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنُبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلمَّ جرّاً \* والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعَرَّب كما يُعَرَّب ذاك \* والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءيه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيُبنى على السكون . وذلك يشمل ما مرَّ منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كالحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب \* واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهةً لطول الاسم . وحينئذٍ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب . وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر  
 ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً      وثمانٍ عشرةً واثنيتين واربعاً

وقد تحذف ياؤها في الإفراد ايضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر  
 لها ثمانية اربع حسان      وأربع فثغرُها ثمان

وهو من نوادر الاستعمال

« وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ      يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ »

اي ان العدد المركب اذا أُضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمس عشرة درهماً . وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا      وَجَمَعُهَا إِذْ لَمْ تُضِفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الألف يُستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم . بخلاف المئة فانها تلزم الإفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم . ما لم تكن مقطوعة عن الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئتين وخمسمئة . وعليه قول الشاعر

ثلاث مِئتين للملوك وفي بها      رداءي وجأت عن وجوه الأهاتم



العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيه تجري هذا المجرى . وأما العشرة فتحققها التاء مع الموائث وتجرد منها مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة \* وقد بصرح بحرف العطف المنوي في هذا التركيب فيرجع الجزآن الى حكم الإفراد في التذكير والتانيث والاعراب وعليه قول الشاعر

كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشَرَ وَأَرْبَعِ إِذَا هَبَّ ابْتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة \* واعلم ان شين العشرة تفتح في الإفراد كعشرة رجال وتُسكَّن في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . واذا حذفت تاءها انعكس حكمها فتُسكَّن في الافراد كعشر ايام وتُفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افصح لغاتها

وَكَا لَمْضَافٍ مَا كَمَا ثَنِي هُنَا أَعْرَبُ وَدَعُ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كلمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزئين نُزِلَ العجز منزلةً لقيامه مقامها في إتمام الصدر . وحينئذٍ أعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كاحد عشر ونحوه \* وتلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة وممكت اثنتي عشرة جارية \* وأما العجز فلا ينفك عن بناءه لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف \* واذا كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيدا لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مر وهي لا تنافي الاضافة \* واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقليل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَانٍ شَاعَ طَبَقًا وَأَسْتَمَ نَقْصَ بِنَاءٍ فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَ



وَعَاقِبَ الْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا      ثَلَاثَةً هُنَا خِلَافَ مَا أُرْتَقَى  
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ      مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوَّقَهُ من الأعداد .  
فيُقال واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ اذا أُريدَ مجرد العدد . وَرَجُلٌ وَرَجُلَانِ وَأَمْرَأَةٌ  
وَأَمْرَأَتَانِ اذا أُريدَ بيان المعدود . وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَلَا يُقال واحدٌ رجلٍ واثنانِ  
أمرأتين \* وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع . فيقال في  
المفرد واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ كما مرَّ . وفي المركَّب أحدٌ عَشْرَ واثنَا عَشَرَ  
وَإِحدى عَشْرَةَ واثنَا عَشْرَةَ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون واثنانٌ وعشرون وإحدى  
واربعون واثنان واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأُسْتَعْمِلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ      مُخَالَفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

اي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُسْتَعْمَلُ بعكس ما مرَّ  
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخَالَفُ بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة  
رجال وعشرة جمال وثلاث نساءً وعَشْرُ نياقٍ وهلمَّ جَرًّا في البواقي \* وانما التَّزْمُ  
ذكر العدد هنا لان المعدود يدلُّ على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بدَّ معه من ذكر  
العدد عند ارادة بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الإفراد والتثنية في معدودهما  
يدلان عليه فيُستغنى بهما عن ذكره \* ولما كان الاصل في استعمال هذه الأعداد ان  
تلقبها التاء عند قصد مجرد العدد جُعِلَتْ كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في  
الاسماء وجُعِلَ حذف التاء الذي هو فيها فرع الاثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر  
قصدًا للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ      عَظْمًا وَفِي التَّرْكِيْبِ كَالْإِفْرَادِ  
وَالْعَجْزُ فِي التَّرْكِيْبِ عَكْسُ الصِّدْرِ      لِلْعَدَلِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ يَجْرِي

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد  
المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبدًا وخمسة وعشرون أمةً وقس  
عليه الى تسعة وتسعين كبشًا وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركَّب من



فمحمولٌ عندهم على الضرورة \* وان كان الاضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو  
ضربني وضربته زيدٌ ومرّ بي ومررتُ بهما أخواك لان مرجعه حينئذٍ في نيّة التقديم  
فلا عبرة بتأخّره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اذا هي لم تستك بعودِ أراكِ      تنخّل فاستاكت به عودِ إسحِلِ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور \* واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه  
اذا اوقع في اللبس نحو ملت اليه ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة  
عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِثَابِتٍ يَعْمَلُ      نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ  
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا      وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يختصُّ بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه الا الضمير  
المرفوع في الحال او في الاصل كما مرّ . فيقال ركبتُ فرماني الجمَلُ . والاصل ركبتهُ  
فحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت \* وكذلك مررتُ  
ومرّ بي زيدٌ . والاصل مررتُ به فحذف الضمير والحرف \* وأما مع إعمال الاول فلا  
يُحذف شيءٌ فيقال ضربتُ وضرباني أخويك وخلا وزرتهُ الربعُ ومرّ بي ومررتُ به  
زيدٌ . فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

### فصل

في العدد

الْأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى      عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً  
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ      مَعَ أَصْلِهَا وَالْمَفْرَدُ الْغَيْرُ اتَّبَعَ  
اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً . وما فوقها يحصل منها كالثلثة  
عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة . والعشرين فانها تحصل من العشريتين وتس  
عليه \* والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال  
وعشرة غلمان . وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة  
فرسٍ وهلمَّ جرّاً



الواحد منهما في انظهِر الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد \* والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً . وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري \* ويلزم العاملان ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرة معموله كما مر في الاحكام الكمية واذا لم ينصح افعال الاول بطل التنازع \* وأما اذا كان احد العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيداً جازت المسئلة لعدم النصل والافلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الْجَارِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان النعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من المجاورة وهو اختيار البصريين \* وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين \* واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب \* واعلم ان هذا يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين افعاله نحو ضربت لا اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الاول . ونحو ضربت بل اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الْمُضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُنْضِي إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حُذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حيث وقع أولاً او ثانياً . فان كان الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند افعال الثاني كما سيجي . حذف الضمير نحو ضربت وضربني زيد وممرت ومري اخواك . ما لم يكن له وجه من العمدية فيجب إثباته . وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضرباً وشتم غلامك . او في الاصل وذلك باب كان وضم نحو كنت ايادى وكان زيد اميراً وضمني ايادى وضمنت بكرة صديقاً \* واما قول الشاعر

اِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِيَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ



السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربُهُ لا احتياجه  
الى ما يعتمد عليه \* ويُشترط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو  
زيدٌ عندك فأكرمهُ . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال  
رجلاً ضربته

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَشْتَغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الِرْفَعِ نَحْوُ اسْمِهِ إِذَا زَيْدٌ هَجَعَ  
وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ أَشْتَغَالٍ نَصَبِ اسْمٍ أَمْ رُفِعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بان يكون الرفع على  
الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل \* فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد  
يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلاً زيداً قام . وترجح في نحو أزيد يقوم . ويستويان  
في نحو زيد قام وعمرٌ وجلس عنده \* فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام  
فلا ابتداء واجب في مذنب الجمهور \* ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط  
الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقه فأكرمهُ ولا  
ان زيداً يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جازمت الفعل انظماً قوي طلبها له فلا  
يقع بعدها غيره \* فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسمير اذا زيد هجع كما في  
مثال النظم . او كن الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيد زارك فأكرمهُ .  
او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه فانتظره جازت المسئلة \*

واما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يَسِ مِنَّا مَرُوعًا

فمحمول على الضرورة

### فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَتَابَعَا

فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل



او باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مرتت بغلامه يُعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية \* واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما انفصل بهما جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالِاسْمِ حُكْمُ السَّبَبِيِّ  
اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً يحبه فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه \* وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسم مثنى \* ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيد لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيهما جميعاً

وَ كُلُّ مُحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِرُ  
اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا انا ضارب زيداً ضاربه وانما يُقدّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمنوب عنه كما علمت \* واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسّر من جهة المحل من الاعراب . فقليل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لما في نحو زيداً ضربته لانها قد فسّرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسّرت جملة الخبر \* ويُشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم



النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرْجَحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجب او يُرُخ او يُسوي مما ذُكر آنفاً يترجح الرفع كما في المثال  
اذ لا تكلف فيه \* فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب  
النصب وترجيح كل واحد منهما واستواء الامرين \* واعلم ان مما يختار فيه الرفع ما  
وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتَغَلًا عنه نحو أَيُّكُمْ زادت هذه إيماناً لان الاستفهام  
فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه \* واختلف في أمّا التفصيليّة مع غير الطلب  
نحو وأما ثمود فهديناهم والاكثر على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها \* واذا  
نُصِب في الموضعين يُقدَّر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدماً . وبعد  
الفاء الواقعة في جواب أمّا معترضاً بينها وبين محورها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطاً فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطاً  
أَوْ لِأَزِمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَذَّرَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَرَا

اي انه يُشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ  
له عن معموله المتأخر كما في نحو زيد ضربته فانه يجوز ان يقال زيداً ضربت كما لا  
يخفى \* فيخص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة  
المبالغة نحو زيداً انا ضاربه والدرهم انت معطاه والعسل زيد شرابه . والنقدير انا  
ضارب زيداً ضاربه وهلم جرّاً \* ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا  
المصدر ولا الصفة المشبهة ولا افعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في  
ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه \* ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم  
المتقدم بلفظه فيضمّر لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمّر ما يوافقه في المعنى نحو زيداً  
اكثر ما له اي اغنيت زيداً فان لم يصح كلاهما اضمّر لازم المعنى نحو زيداً  
ضربت غلامه اي اهنت زيداً لان ضرب غلامه يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بحرف جرّ نحو زيد مررت به .



ترجح النصب نحو اعندي زيداً تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه يترجح ايضاً نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطف ملتصق به على جملة فعلية مذكورة قبله نحو قام زيد وعمرأ اكرمه طلباً للمناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب يقتضي اضممار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية \* فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد واما عمرو فاجلسه ترجح الرفع لان الكلام بعد اماً مستأنف مقطوع عما قبله \* واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً نحو اضرب زيداً واما عمرأ فاكرمه فانه يترجح فيه النصب \* واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيداً رأيتهم وما ضربت زيداً لكن عمرأ ضربته وما لقيت بكرأ بل خالداً لقيته \* وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْتَمَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ  
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الْكُبَرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الصُّغَرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرية بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرأ اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط \* وعلى كل منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمرة فيها \* واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو اماً الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرأ اكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فُتد الرابط وجب الرفع وامتنع



اي انه يُرَجَّحُ نصب الاسم المُشْتَغَلُ عنه اذا وقع قبل الفعل الطَّلَبِي . وهو الامر نحو  
 زيدا اُضْرِبْهُ . والنهي نحو عمرًا لا تُكْرِمَهُ . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطَّلَبِيَّةُ  
 وان كن مباحًا كما مرَّ \* ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت  
 او بلفظ الخبر نحو زيدا غفر الله له وعمرًا لا يُصِيبُهُ السُّوءُ \* ولا في الامر بين ان  
 يكون بالصيغة كما مرَّ او باللام نحو زيدا ليرحمه الله \* وانما صحَّ ذلك مع اللام ولا  
 الطَّلَبِيَّتَيْنِ وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي  
 بلا على النفي بها \* فان اقترن النعل بالفاء فان تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل  
 ضيف يأتيك فأكرمته نُزِّلَ الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور  
 لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها . والأوجب نصب نحو زيدا فأكرمته  
 لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع .  
 وحينئذٍ يُجْعَلُ ما بعدها جوابًا لشرطٍ مقدَّر كما في نحو ربك فكبر على ما سيجي في  
 باب أمّا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدمة  
 على الاسم كما سيجي في تفصيله هناك \* ويطرأ نصب ايضا في ما وقع بعد اداة يليها  
 النعل غالبًا كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإن نحو ازيد  
 ضربته وما عمرًا لقيته \* فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو ازيد ضربته  
 ام عمرو فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان النعل متحقق الوقوع فلا تعلُّق للهمزة به  
 لان الاستفهام عن تعيين المنعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر عند الجمهور  
 ذهابًا الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليه يُروى بالنصب قول الشاعر  
 أتعابة الفوارس ام رباحًا      تذلت بهم طيبةً والخشابة

غير انه مع النصب يُضمَرُ العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسوؤل  
 عنه بها كما سيجي \* وكذلك يترجَّحُ النصب عند خوف الالتباس في ما يوه لو كان  
 مرفوعًا ان المفسِّرَ صفةً لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر . فلو قيل كل شيء  
 بالرفع احتمال ان يكون النعل صفةً لشيء فيكون المعنى ان كل شيء من مخلوقاتنا بقدر  
 وهو خلاف المقصود \* واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصّلت عن الاسم المُشْتَغَلُ عنه  
 بغير الظرف ترجح رفعه نحو انت زيد تحبه لان النصب يقتضي تكلف حذف النعل  
 وانفصال التميمير الذي كان مستترًا فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفًا



بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيجي . فيكون  
التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني اُتِمَّت الغلام قتل  
اباه . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يُغَيِّرُ حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله  
وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يُخَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كما اذا الفجائية يجب رفعه نحو  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره \*  
وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو  
زيد ما رأيتاه وعمرو ان لقيته فأكرمته لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في  
ما قبله \* او كان العامل واقعا ضلة نحو عمرو انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما  
قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملا \* وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يُخَصُّ بِالْفِعْلِ فَنَصَبٌ حَتْمًا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهمزة  
وأدوات الشرط والعرض والتخفيض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيتاه  
وان عمرا زرتاه اكرمك والآن بكرأ تضيفه وهالآن خالدا اكرمته . وذلك لان النصب  
يقتضي إضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وُضِعَتْ له من الاختصاص  
بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن  
وضعها \* واما المواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب  
عندهم دخولها على الافعال لانها امُّ الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها \*  
واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا  
بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر

لَا تَجْزَعِي أَنْ مَنَفْسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي

اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس  
نظائره عليه

وَالنَّصَبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ يَلِي فِي الْأَغْلَبِ  
وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَ



فَلَا نَ هَذَا اللَّفْظُ الْكَثْرَةُ التَّحْذِيرُ بِهِ جُعِلَ عَوْضًا عَنِ التَّلْفِظِ بِالْفِعْلِ . وَأَمَّا مَعَ التَّكَرُّارِ  
وَالْعَطْفِ فَلَقِيَامُ الْمَكْرَّرِ وَالْمَعْطُوفِ مَقَامَهُ \* فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا إِذَا قِيلَ  
الْأَفْعَى فَقَطْ جَازَ اضْمَارُ الْفِعْلِ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ وَإِظْهَارِهِ لِنَقْدِ النَّائِبِ عَنْهُ

وَقَدْ أُجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأَوُّلاً وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

أَيِ انْتَهَمَ إِجَازُ الرِّفْعِ فِي التَّحْذِيرِ الْمَكْرَّرِ نَحْوَ الْأَسَدُ الْأَسَدُ عَلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ  
أَيِ هَذَا الْأَسَدُ . أَوْ خَبَرٍ أَيْ فِي طَرِيقِكَ الْأَسَدُ وَنَحْوِ ذَلِكَ \* وَاجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي  
الْمُتَعَاظِفِينَ نَحْوَ نَاقَةِ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا أَيْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَقَسَ عَلَيْهِ

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَمَا لَتَحْذِيرٍ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَا يَا مَنْ ضَمِنْ  
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِ فِي الْبَابَيْنِ فِعْلاً صِلْحًا

أَيِ أَنْ الْإِغْرَاءَ يُسْتَعْمَلُ كَتَحْذِيرٍ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ ضَمِيرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءُ  
أَيِ إِلْزَمِ الْوَفَاءَ \* وَيَكُونُ مَفْرُودًا كَمَا رَأَيْتَ . وَمَعْطُوفًا نَحْوَ الْعَهْدِ وَالذِّمَّةِ . وَمَكْرَّرًا نَحْوَ  
الْوَحَى الْوَحَى \* وَيَجُوزُ الرِّفْعُ فِي الْمَكْرَّرِ وَالْمَعْطُوفِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَاشْبَاهُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ  
لِجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النُّجْدَةِ السَّلَاحُ

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ فَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَابَيْنِ بِمَا يَصْلُحُ لَهُ فِي الْمَعْنَى . وَيَكُونُ  
حَذْفُهُ وَاجِبًا هُنَا مَعَ الْعَطْفِ وَالتَّكَرُّارِ وَجَائِزًا بِدُونِهِمَا كَمَا هُنَاكَ

### فصل

فِي اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

قَدْ يَشْتَغِلُ الْعَامِلُ نَصْبُ مَا أُلْتَحَقَ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ  
فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مَبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

أَيِ أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ يَشْتَغِلُ عَنِ نَصْبِ الْاسْمِ الْمَتَقَدِّمِ عَلَيْهِ بِنَصْبِ مَا يَلِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ  
ذَلِكَ الْاسْمُ نَحْوُ زَيْدٍ ضَرْبَتُهُ . أَوْ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوَ الْغَلَامِ قَتَلَتْ أَبَاهُ . فَيُرْفَعُ الْاسْمُ  
الْمَتَقَدِّمُ مَبْتَدَأً وَهُوَ الْأَرْجَحُ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَأْوِيلٍ كَمَا سَتَرَى . وَيَجُوزُ نَصْبُهُ



الظاهر البتة \* واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب \* والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون الحرف لفظاً ونية . ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يندب ولا يرخم . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يضمّن معنى الانشاء كما مرّ . وينصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت \* وقد انهى بعض المحققين الفروق التي بينهما الى عشرين فرقاً ونيّف فاقصرنا منها على ما ذكرناه

## فصل

في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا      إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا  
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ      شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْخُطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للخطاب بعامل مضمّر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أُوْحَذِّرُكَ مِنَ النِّقَاءِ نَفْسِكَ وَالْأَفْعَى غير انه لما كان المقام يضيق عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جارٍ ومجرور فانفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه \* واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجرّ بمن نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اي أُوْحَذِّرُكَ الدِّمَا وَأُوْحَذِّرُكَ مِنَ الْأَفْعَى \* وحكم هذا الضمير ان يكون للخطاب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحذف احدهم الارنب . وقول الآخر من بلغ السَّيِّئِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عطف على ضمير مخاطب نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ من الشرّ جاز لانه يجي في التوابع ما لا يجي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا      يُقَالُ أَيْضاً مَقْلَتِكَ وَالْقَذَى  
وَالْفِعْلُ دَعٍ فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسَوَى      ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهُوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الْحَيَّةَ الْحَيَّةَ . او مع العطف عليه نحو مَقْلَتِكَ وَالْقَذَى \* ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير



## فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كَنِدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلِلْإِنْشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدَعُ  
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ النَّفْسِ أَتَى نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

أي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى  
الإنشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الإنشاء كما في  
نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي \* وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل  
كذا أيها الفتى أي افعلة نختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس  
التكلم لا شخصاً آخر يخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه \*  
ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب  
كما يكون في الحكاية ولم تزل في موضع نصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره  
لَا خُصَّصَ لَا أَدْعُو \* والتزم رفع ذي اللام بعدها إتياناً للفظها كما كان في النداء \*  
واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلا  
منهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل  
الإنشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعُرَبُ نَزَعِي الذِّمَّ مِمَّا

وَذَا لِذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ يَلِي كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

أي ان هذا المخلص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل  
الاختصاص المضمرة كقولك نحن العرب نزعى الذم أي اخص العرب \* وهو يكون  
تارة مقروناً بال كما رأيت . وتارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا  
تورث \* وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل \* ونذر وقوعه  
عالمًا كقول الآخر بنا تيمًا يكشف الضباب \* وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم  
يحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم \* ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم



بقلبها ياء . لانه لو قيل وا غلامهاه ووا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب \* فان اُضيف الى ضمير جماعة الذكور قيل وا غلامكموه باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل وا غلامكمماه التبس بالمضاف الى ضمير المثني \* واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى \* وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمرا نحو يا لك فارسا ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَا عَبْدَاهُ      بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا ندب دفعا لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها وا عبده \* واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري امثاله مما في هذا الباب \* واعلم ان الهاء اللاحقة الاخر هنا حقه السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ      وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُذَكِّرُ النَّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ      لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ  
لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ      وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يُلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب \* والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . واما قول الشاعر

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ      يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

اي يا لمالك فمحمول على الضرورة او الشذوذ \* واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عمّن يناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه \* ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنيا قبل النداء كحذام عند الاكثرين . وما يلزم النداء كككرمان عند الجميع



اي ان المندوب يُوصَل غالباً آخره بِالْأَلِفِ مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن أَلِفًا فيُحذف  
لالتقاء الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَت تلك الحركة لنزول الفتحة  
مكانها . وان كان منونًا حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف \* وهذه الالف  
تلتحق المندوب لاجل مد الصوت به اظهاراً لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فوا كَبِدًا من حَبٍّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا أُنْثَنَ فَنَاءً

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيُقال واكْبِدَاهُ \* واذا نُدِبَ نحوُ مُصْطَفَى حُذِفَت  
أَلِفُهُ لالتقاء الساكنين بينها وبين أَلِفِ النُّدْبَةِ فيُقال وا مُصْطَفَاهُ . وهو مذهب  
الجمهور \* فان كان آخر المندوب أَلِفًا وهَاءً كعبد الله لم تلحقه أَلِفٌ وهَاءٌ فراراً  
من ثقل اللفظ فيُنْدَبُ مجرداً عند الاكثرين \* واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم  
به من حرفٍ او كلمةٍ فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون  
معه كلمة واحدة او كالكمة الواحدة . فيقال وا عبد المَلِكِ كاه ووا معدي كَرِبَاه ووا  
تأبط شرَّاه ووا من حَفَرٍ بِرُزْمَماه . والحركة البنائية او الإعرابية تُقدَّر على كل  
ما قبل الألف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة \* وعلامة النُّدْبَةِ

تليزم المندوب اذا كان يلبس بالمنادى المحض كما في قول الشاعر

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فان أَمِنْ اللبس جاز إلحاقها وتركها \* ورُبَّمَا لحقت غير مندوب نحوَ واعجبا ووا أسفاه .

ومنه قول الراجز

واعجبا لهذه الفليقة هل تُذهبن القوباء الريقة

وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريما . وما أضيف نعته اليه

كقول الشاعر

كم قائل وا أسعد بن سعاد كلُّ أَمْرِي بِأَكِّ عَلَيْكَ أَوَّاه

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وَحَيْثُ كَانَ الْفَتْحُ دَاعِي الْلَبْسِ فَأَلْفٌ أَقْلَبُهَا بِحَرْفِ الْجِنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِفِ النُّدْبَةِ يُؤَدِّي الى الالتباس يترك ما قبلها على حركته  
وتُقلَّب حروفها مجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او  
المفردة المخاطبة قيل في الاول وا غلامُهُ بقلب الالف واوا وفي الثاني وا غلامَكِيه



وَاللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِضُ الْفَاءُ تُطْرَفُ  
 اي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بـالف في  
 آخره للفرق بينهما نحو يا زيدا عمرو . وعليه قول الشاعر  
 يا يزيدا لآمل نيل عزٍ وغنى بعد فاقة وهوانٍ  
 وقد لا يعوّض فيخلو منهما جميعاً كقوله  
 ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب  
 وحينئذ يجري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما  
 ينصب \* ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا عمرو لامتناع  
 الجمع بين العوض والمعوّض عنه .

وَمِثْلُ مَا اسْتَغِثَ مَا تَعَجَّبَا مِنْهُ كَيَا لِلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا  
 اي ان ما تعجب من ذاته او من صفة يجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث .  
 فتدخل عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها  
 الألف نحو يا طربا . وقد يُجرّد منهما جميعاً فيقال يا طرب بالضم \* وقس على كل ذلك

## فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِنَجْعَةِ نُدْبٍ أَوْ أَلَمْ يَوْأَ وَتَعْيِينٍ يَجِبُ  
 اي ويجري مجرى المنادى ما ندب لتنجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعة  
 لذلك \* ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة  
 مبهمّة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة \* وهو يعطى ما للمنادى  
 من البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم ووا امير المؤمنين ووا حاميا عشيرتنا  
 بالنصب \* وينوّن عند الضرورة رفعاً ونصباً . وبهما يروى قوله  
 وا فقّعساً واين مني فقّعس ا ايلي ياخذها كروّس  
 وقد يُندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُندب بغيرها مطلقاً  
 وَغَالِباً صَلِّ عَجْزُهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحاً مَا لَمْ يَكُنْهَا فَأُحْذَفِ



## فصل

## في الاستغاثة

وَأَجْرُ مَنْادَى يَا أُسْتُغِيثَ مُعَرَّبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المُنَادَى بيا اذا طُلِبَتْ منه الاستغاثة لغيره يُجَرُّ باللام لفظًا نحو يا لزيد لعمره لكنه لا يزال في محلّ النصب على حكم المنادى \* ولذلك اذا نُعِتَ يجوز في نعته الجرّ والنصب نحو يا ازيد الشجاع للظلوم بجرّ الشجاع ونصبه \* وهو معربٌ لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الافراد لانه قد تركب مع حرف الجرّ فاشبهه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء \* واعلم ان المستغاث لا يُسْتَعْمَلُ له غيرُ يا من حروف النداء كما تُشعر به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المنادى لفظًا ومعنى فاقتضى أمّ الباب لاحتمال التصرف فيها بخلاف غيرها

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحُ وَدُونَهَا أَكْثَرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المُسْتَعَاثِ تُفْتَحُ وان كانت لام الجرّ لانه قد وقع بعد حرف النداء موقعَ الضمير فتُفْتَحُ معه اللام كما تُفْتَحُ مع الضمير في نحو لك . ولذلك اذا

عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَمْ تُكْرَرْ يَا تُكْسَرُ اللام كما في قول الشاعر

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَالشَّبَابِ لِلْعَجَبِ

واما اذا كُرِّرَتْ يَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْحِ مَعَهَا كما في قول الآخر

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عَتَوْهُمْ فِي أَزْدِيَادِ

واما لام المُسْتَعَاثِ لَهُ فِي مَكْسُورَةٍ مُطْلَقًا عَلَى أَصْلِهَا \* وقد يُجَرُّ بمن كقول الآخر

يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهْم دِينَا

واعلم ان المُسْتَعَاثِ مِنْ أَجْلِهِ قَدْ تَكُونُ الاستغاثَةُ لَهُ وَقَدْ تَكُونُ عَلَيْهِ كَمَا رَأَيْتَ فِي

الأمثلة وانما يُطْلَقُ عَلَيْهِ المُسْتَعَاثُ لَهُ لِأَنَ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ \* وَالْأَوَّلُ لَا يُجَرُّ إِلَّا

بِاللَّامِ وَالثَّانِي يُجَرُّ بِهَا أَوْ بِنِ كَمَا رَأَيْتَ \* وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَا لَا يُنَادَى

حَقِيقَةً نَحْوُ يَا لِلْعَجَبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاثًا وَالْمُسْتَعَاثُ لَهُ مُحذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَيَجُوزُ

الْعَكْسُ فَتُكْسَرُ



اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو النعت والتاكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل  
اذا كان مفرداً تابعاً للمبني يجوز فيه الرفع حملاً على لفظه الظاهر او المقدر والنصب  
حملاً على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيدي ويا خليل  
بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً  
وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى ندائه كما مرّ فانه يتعين فيهما الرفع \*  
واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد  
اشبهه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقده  
فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له \* واذا كان التابع متصلاً بضمير  
المُنَادَى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار  
مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كلهم او كلكم . وقس عليه .

وَمَا بِآلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبَ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بآل مما سوى التابع المقصود يعدّ كالمفرد لانه في  
تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين \* وما بقي من ذلك وهو تابع المُعَرَّبِ  
مطلقاً والمُضَافِ المعنوي والمُضَافِ اللفظي المجرد من آل والمُشَبَّه بالمضاف ينصب على  
الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر  
العظيم الشان ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب  
لا غير في الجميع \* واما التابع المقصود فقد مرّ من الكلام عليه ما يغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كَلَامِهِ اتِّبَاعُ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المُعَرَّبِ اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا ايها  
الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم  
صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه \* واما تابع التابع  
المبني فيجري مجرى تابع المنادي المبني لان متبوعه في حكم المنادي المستقل . وعلى  
ذلك يقال يا سعيد كرز الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب  
لا غير . وقس على كل ذلك



يعتبروا في نحو ثَبَّة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد ثَقُلَ بالتركيب مع العلامة فاستحق التخفيف . ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمتنع ترخيمه . وعليه قولهم يا شاة اذجني اي يا شاة \* فتأمل

وَقَدْ يُضَمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى      إِذْ لَيْسَ يُنَوَّى مَا مِنْ أَسْمٍ يَلْقَى  
وَعَلَّمَ بِهَا قَلِيلًا ضُمَّ إِنْ      لَمْ يَلْتَبَسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهْنُ

اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه فكأنه موضوع على هذه الصيغة . فيقال يا جَعْفُ بضم الفاء كما يقال يا زَيْدُ \* وأما المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علماً لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا مَيَّة في مية . فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح \* على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصوداً فهو خليق بالمراعاة \* ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر والأخرى لغة من لا ينتظر

### فصل

#### في توابع المنادى

وَكَالْمُنَادَى إِذْ نُوِيَ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء . فيقال يا سعيد كُرْزُ ويا عبد الله بِشْرُ بالضم فيهما . ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كُرْزُ ويا بِشْرُ ويا اخانا ويا عبد الله \* وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد ويا عبد الله وخالد بالضم فيهما لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدر هناك . ولذلك يشترط فيه ان يكون مجرداً من ال لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وغير ذلك أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ مُفْرَدًا      مَعَ ذِي الْبِنَاءِ مِمَّا سِوَى مَا قُصِدَا



فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ      إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً  
وغيرُ ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ اُخْتَلِفَ      فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْفِيفًا حُذِفَ  
اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب  
المزجي . وهذا الحذف يُعرَف عند النحاة بالترخيم \* وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً  
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خُوَيْلَ بحذف الراء والdal \*  
فان كان قبل آخره حرف مدٍّ زائداً رابعاً فما فوق حُذِفَ ايضاً فيقال في مَرَوَاتٍ  
يا مَرَوَ \* او ينال كلمةً وذلك في المركب المذكور نحو يا مَعْدِي في مَعْدِي كَرِبَ \* فان  
لم يكن حرف العلة حرف مدٍّ كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلافٌ والجمهور على اثباته فيقال  
يا فِرْعَوَ بالواو \* وأما ان كان حرف العلة غير زائداً كما في مُخْتَارَ عِلْمًا فلا يُحذف .  
وكذلك اذا كان ثالثاً كما في عِمَادٍ فيجب إثباته في مذهب الجمهور \* ولما كان المراد  
بالترخيم التخفيف لم يرخموا ما دون الرباعي من الاسماء كزيد لانه خفيفٌ بالوضع  
وترخيمه يُجَحِّفُ بالقدر الصالح لوضع الاسماء \* واما غير العلم فلا يُرَخِّمُ ولو كان  
صالحاً للترخيم لانه لا يُعْلَمُ المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي  
منه دليل على ما حُذِفَ . وشذَّ قولهم يا صاح اي يا صاحب لفقد العلمية . غير انه  
لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه العلم فهات ترخيمه \* وكذا ما سوى  
المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابَّ شَرًّا والمركب الاضافي نحو عبد الله  
فانهما لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكيٌ فلا بد من المحافظة على صورته التي  
حُكِّيَ عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حُذِفَ منه آخر المضاف لم  
يكن الترخيم آخرًا ولو حُذِفَ آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى . وما  
ورد بخلاف ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالتَّاءِ أَحْتَمِلُ      إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَالِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالتاء يحتمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او  
غير زائد لان التاء خارجة عن بنيته فلا يُخْلَلُ حذفها بشيء . ولذلك لا يُحذف معها  
حرف المد الواقع قبلها في نحو أَرْطَا لانهما في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف  
ما قبلها . وعلى ذلك يقال يا فاطمَ ويا جاريَ ويا ثَبَّ ويا أَرْطَى وهلمَّ جرًّا \* واعلم انهم لم



## فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النَّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَالَ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا  
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ أَقْلُ نَحْوُ رَجُلًا خَذُ بِيَدَيْهِ  
اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسنُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَسَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيْهَا  
الثَّقَلَانِ وَأَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافرًا في القياس  
لان فيه حذف العوض والمعوّض عنه \* وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة  
كقول الشاعر

ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ آلِ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ  
ومع اسم الجنس المعين كقولهم أَطْرِقْ كَرَا ان النعمان في القرى . اي يا هذا ارجع  
عن جيلك . واخضع رأسك يا كَرَا وهو مرخم كَرَوَانِ اسم طائر \* وذلك لان حرف  
النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يُحذف كما لا تُحذف  
الأداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى الجنس باعتبار الإيهام جري مجراه \* وأقل  
من حذفه معهما حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي  
اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك  
انما يكون في المعرفة دون النكرة \* ولا يكون الحذف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا  
يُقدر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازَ إِذْ لَا يُهْدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا اسْجُدُوا  
اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا  
يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا اسجدوا  
فان المنادى فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوها \* وسيأتي استيفاء  
الكلام على ذلك في بحث حروف النداء

وَعَجْزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا



اي وجاز ان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله بالالف واللام لان  
الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله \* وأما  
همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيها على ان ال قد خرجت فيه عن  
اصلها وصارت كجزء منه \* ولا يُنادى اسم الجلالة الا بيا تكريما له لانها امُّ الباب .  
ويحذفونها فيعوضون عنها بيم مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في  
الاستعمال \* ولا يجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأما قول الشاعر  
اني اذا ما حدثت أَلَمَّا اقول يا اللهم يا اللهم  
فشاذ دعت اليه الضرورة

## فصل

في ما يلزم النداء

خُصَّ فَعَالٌ بِالنِّدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا  
وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَثْرًا فَتَنَوِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لثَانٍ مَا رُوي  
اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتما للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتما للرجل  
نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقة وفاسق \*  
غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه تقديرًا . وهو مقيس بالاجماع في  
كل وصف من فعل ثلاثي مجرد \* وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر  
النكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسماعي عند آخرين محفوظ في  
فسق وغدر وخبت وأكع لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكُلُّهُ بِإِلَّا خِلَافٍ يَنْقَلُ  
اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاضل محفوظة نحو يا فل مقطوعا من فلان .  
وكذلك يا فلة للمرأة مرادًا بهما مجرد النداء \* ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل  
الكريم ونقيضه يا ملامان \* ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أبت يا أمت وغير  
ذلك مما لا نطيل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق



وَالزِّمَّةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قَصِدُ  
وَإِنْ قَصَدْتَ مَا بِهِ يُشَارُ  
تَابِعَ مَبْهَمٍ لَا يُضَاحَ يَرِدُ  
فَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة ففعل  
إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء . وقيل حمل على لفظ المبهم  
الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له \* وهو يجعل تابعاً لذلك المبهم موضحاً له . فيكون صفة  
له ان كان مشتقاً نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل \* وما  
ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور . وأما مع اسم الإشارة فان  
كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى ندائه تعين رفعه ايضاً .  
وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له  
جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَاقِعًا ذَا دُونِ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله  
أَيُّهَاذَا نِ كَلَّا زَادَ كُفًّا ودعاني واغلا في من وغل  
او معه نحو يا أيها ذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِأَمْرِ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعاً لأي في صورتين وذو اللام تابعاً لاسم الإشارة في الصورة  
الثانية \* واعلم ان أي لا تتبع إلا بذی اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول  
المصدر بآل نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الإشارة لا تتبع إلا بذی  
اللام والموصول المذكورين \* وهما التنبيه التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا  
التي في يا هذا الرجل اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة  
بها لا باسم الإشارة \* وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة  
ليس مفعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما ستري

وَجَازَ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ "بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْتَهَرُ"  
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا



## قول الشاعر

سلامُ اللهِ يا مَطَرُ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا اليَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نَوْنُ للضرورة فانه يُكسَرُ في حالة الجرّ بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بدّ معه من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب \* واعلم ان المَنَوْنَ المنصوب اذا نُعِتَ تعيّن في نعتِه النصب لانه منصوبٌ لفظاً ومَحَلًّا. واما المَنَوْنَ المضموم فيجوز في نعتِه الرفع والنصب لانه مضمومٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

## فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادِ مَا بِالْأَمِّ حَلِيًّا      دَفْعًا لَتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّقِيًّا  
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ      يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع مُعَرِّفَيْنِ عليه من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل \* وانما جاز ان يُقال يا زيد لان احدى علامتين لفظية والأخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصّلوا الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات حكم لازم له. أمّا مصحوب ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتي ليتمكن ان يتناوله المبهم فلا يُقال يا أيها الحرث \* وأمّا أي فحكمها ان تلحق بها التنبيه دفعاً لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه. وهي تُستعمل بلفظ واحد مع الجميع الآ مع المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيتها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تُبنى على الضم كغيرها من النكرات المعينة \* وأمّا اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يُقال يا ذاك الرجل



او بدل او مفعول به بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدًا ضُمُّهُمَا وَأَرْفَعَ أَوْ أَنْصَبَ ثَانِيًا مُحْتَكِمًا

اي فان قلت يا زيد زيدا بافراد الاسمين ضم كل واحد منهما كقول الراجز

اني وأسطار سطر سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضا . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة والصحيح انه يضم على انه منادى ثان . ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ الاول او محله . وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو رُجَحًا إِيْتَابَعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا

اي ان العلم المفرد الموصوف بابن متصلاً به مضافاً الى علم آخر كما رأيت في المثال يُخْتَارُ فِيهِ الْفَتْحُ عَلَى الضَّمِّ إِيْتَابَعًا لِفَتْحَةِ النَّصْبِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهُ يُقَالُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بَفَتْحِ الدَّالِ \* وَقِيْدُهُ بَعْضُهُمْ بِمَا تَظْهَرُ فِيهِ الضَّمَّةُ كَمَا رَأَيْتَ لَا بُدَّ الْمَقْصُودِ بِهِ الْمَشَاكِلَةُ اللَّفْظِيَّةُ . فَاِنْ كَانَ مِمَّا لَا تَظْهَرُ فِيهِ نَحْوُ يَا عِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ تَعَيَّنَ تَقْدِيرُهَا دُونَ الْفَتْحَةِ \* وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ جَمِيعِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ آنْفًا فَاِنْ اخْلَ بِشَيْءٍ مِنْهَا تَعَيَّنَ ضَمُّهُ عَلَى

الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمَبْهَمٍ أَلْفُ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة نحو يا رجلاً صالحاً . والجملة نحو يا عظيماً يرجي لكل عظيم . وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجمل ويا جارية في الهودج . وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عوملت معاملةً في النصب \* وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان الوصف مقدّر لها قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً \* وقيل انها حينئذ قد اشبهت المشبه بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراه في النصب \* واما ما وصفت منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمّه على الاصل

وَرُبَّمَا نُؤْنُ مَا ضُمَّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في



وقول الآخر

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمَ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمَ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

وَمِثْلَ يَا أَبْنِي قِيلَ يَا أَبْنِ أُمِّي فِي مَا خَلَا الضَّمَّ وَيَا أَبْنِ عَمِّي

أي أنه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بهذه اللغات في المضاف إلى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فإنه لا يجوز معهما لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني

بالكسر والفتح . وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا أَبْنِ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنُكْفَى الْهَمَّا

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة إلى الأم أو العم . ومنه قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَمِي لَا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مِسْمَعِي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزهُ إلى غيره كما شقيق أُمِّي ويا ابن أخي ونحو

ذلك

وَكَا الْمُضَافِ نَصَبُوا الشَّبَهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ الْبِنَاءِ مِثْلُهُ

أي أنهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الإضافة . وهذا التعلق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . أو في المنعول نحو يا طالعاً جبلاً . أو في المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زُبْدًا وتمرًا إذا سميت رجلاً بذلك \* والاول هو الغالب في استعماله وبه سُمِّيَ شبيهاً بالمضاف لأنه قد عمل في ما بعده وهو يتخصَّص به ويفتقر إليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف إليه

وَأُضْمُّ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوَّلًا كَزَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصِبْ مَا تَلَا

أي أنه يجوز في الاول من نحو يا زَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ ان يُضَمَّ على أنه مفرد وهو الأرجح . أو يُفْتَحَ على أنه مضاف إلى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زَيْدِ الْخَيْلِ زَيْدُ الْخَيْلِ فُحِذِفَ المضاف إليه الاول استغناءً عنه بذكر الثاني \* وأما الثاني فليس فيه غير النصب على أنه مُنَادَى بتقدير الحرف أو تأكيد أو عطف بيان



آخر \* وكذلك ما أُضيف الى المضمَر فانه 'يُصح' ان يُنادى منه 'ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا علامة ولا يقال يا علامة . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصح اضافته الى المخاطب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادهما والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضايين . فتأمل

« وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَا سِوَى الْمَعْتَلِّ وَالْحَذْفِ أَقْتَفَى »  
 « فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ إِنْ تَرَدُّ وَأَضْمَمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَاكَ لَا يَرُدُّ »

اي ان الياء من الضمائر التي يُضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال في يا غلامي يا علامة . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة وحينئذٍ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها \* ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تنعلي بضم الميم \* وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالأب والام ونحوها \* وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرّ حكمه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالتَّاءِ فِي يَآ أَبَتُ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَآ أُمَّتُ

اي ومما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوّضوا عنها محذوفة مع الأب والام بالتاء فقالوا يا أبت ويا أُمّت . وهي تاء تانيث كاللاحقة رُبّ ونحوها بدليل جواز ابدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا آبه . ولذلك يفتح ما قبلها \* والاكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز فتحها لانها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها \* ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من الياء . وأما قول الشاعر

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَانْمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دَمَتِ عَائِشَا



وَذَاكَ مَفْعُولٌ مُحَلًّا قَدْ نُصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انا دي زيداً ثم حذف الفعل للتخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المنادى من باب المفعول به \* وحكم المنادى ان يكون اسماً ظاهراً غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمَر . فان كان مفرداً معيناً بِنِي ولو تقديرًا على الصورة التي يرفع بها لو كان معرباً . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع \* ويدخل في المعين ما كان معيناً قبل النداء نحو يا زيد . وما صار معيناً بعده نحو يا رجل مراداً به رجل بعينه \* ويدخل في البناء ما حدث حقيقة على المنادى المعرب كما رأت . وما قدّر حدوثه على ما كان مبنياً قبل النداء نحو يا سيدي \* ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضممة في نحو يا زيد والألف في نحو يا رجلاً والواو في نحو يا مؤمنون . وما نقدر فيه نحو يا يحيى ويا قاضي في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله . وكله يكون في محل النصب باعتبار معنى المنعولية \* وأما الوجه في بنائه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمنه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار \* ومن ثم أعرب ما لم نتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير معين وما ليس مفرداً نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلاً فكان ينصب لفظاً على حق المنادى كما علمت \* وانما احتج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبني . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أَبَى تَكَلَّفَ الْخِطَابِ مِمَّا اجْتَلَبَا

وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِحَّةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمَر لا يُنادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجتلب اليه بواسطة النداء .  
أما المتكلم والغائب فلأنه ينافي وضعهما . وأما المخاطب فلأنه لا يتحمل خطاباً



وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يُلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهنْدُ قَامَتْ وَزَيْدٌ لم يَقُمْ فهو المطلوب . وإِلَّا سَكَنَ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ أَصْلِيًّا أَمْ زَائِدًا . باقياً على لفظه ام مُبْدَلًا . وذلك مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

«وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ»

لِسُكُونِهِ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتِجِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشَبَّعُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

وَلَا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَمْرَ قُبَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَسِرُّ النَّاسِ مِنْ سَرَقَا

وقول الآخر

فَلَا تَشْرَبْ بِلَا طَرَبٍ لَانِي رَايْتُ الْخَيْلَ تَشْرَبُ بِالصَّفِيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كالمنصوب المنون الذي يُبَدَّلُ تنوينه أَلْفَاءً وهذا الاستعمال انما يُباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الامسجاع المقفأة اذ لا وزن فيها

## مسائل منتورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنْ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا لِظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعَيَّنًا يَرَى بَنِي كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرَا



وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخْنَارُ وَمَعَ مُحَرَّكِ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ نَقَعَ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخْنَارُ في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو ادعُ واخشَ وارم ولم يدعُ ولم يتأن ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادعه واخشه وهلم جرّاً . ومنه قولهم في المثل وجدت الناس أخبز ثقله . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليه \* ويجوز إلقاء الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْهُ وما أدراك ما هِيَّةٌ وجئتُ أَمْسِيَةً . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له من هوة

ولا تلحق المُعَرَّبَ ولا المبني بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الإعراب تُعرَفُ بالعامل فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الإعراب لحدوثها بسبب شيء يشبه العامل \* واختلف في إلقاءها الماضي والمختار منه لان حركته تشبه حركة الإعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعَرَّبِ كما علمت ذلك في موضعه . وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودُ مِمَّا سَكَنَ مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحقين بالالف نحو وازيدا ويا خالدا . والمُنَادَى المضاف الى ياء المتكلم المنقابة الفاً نحو يا عمّاً . وما كان مبنياً بناءً لازماً مما آخره الف أصلية نحو هُنا . فيقال وازيداه ويا عمّاه وجاست هُناه وقس على ذلك \* ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفاً كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوا او ياء محوّلين عنها كما في نحو واغلامهوه وواغلامهكه كما سترى كل ذلك مواضعه ان شاء الله \* واعلم ان هذه الهاء قد نَقَعَ في الوصل مُلْحَقَةً بالساكِن المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرحباهُ بحمار ناجية اذا اتى قرْبتهُ للسانية

وحيثُ يجب تحريكها دفعاً لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فتضمُّ تشبيهاً لما بهاء الضمير وهو الاكثر . وقد تُكسَرُ على اصل التقاء الساكنين كما ينبغي \*



فقد يُوقَف عليه بحذف آخره بناءً على أن أَل قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال ولينذر يوم التلاق \* ومن هذا القبيل المنادى المقصود نحو يا قاضي فانه قد يُوقَف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال \* والمختار عند الجمهور استحباب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت مخدوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف \* وأما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنَّ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَنَحْوِ قِ الْهَاءِ الْحَقِ

اي انه يجب رد الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مَرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مَرٍ باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجحافاً به لبقائه على اصل واحد ساكن \* وأما الفعل الباقي على اصل واحد فان كان امراً نحو قِ وجب الحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال فيه اذ لا سبيل الى رد المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعيش يره " وَقُلْ لِمَهِ مُسْتَفْهِمًا وَجَازَ لِمَ اَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءٍ مَ الْهَاءِ التَّزِمُ " اي انه اذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي في تلحقها هاء السكت لبقائها حينئذ على حرف واحد فيقال لِمَ وعَمَ وكَيْمَ . ومنه قول

الراجز

يَا فَقْعَسِي لِمَ اكَلَمْتَهُ لِمَ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَف عليها باسكان الميم مجرودة باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصاروا كالكمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال \* وأما المجرورة بالاسم كما في نحو ابْتِغَاءٍ مَ اتيت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابْتِغَاءٍ مَ لان الاسم لا يمتزج بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة



ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاضٍ ويا رجلُ صَ بالسكون في الجميع \* واما  
نحو قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا غَنِمٌ وَطَيْبٌ حَدِيثُهَا      لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفٌ  
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة \* واعلم ان المقصور يُوقَف عليه بالآلف اتفاقاً .  
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الآلف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِف  
التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلْ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ      فَأُبْدِلْ لَدَيَّ الْفَتْحِ كَذَا نُونٌ إِذَنْ  
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا      أُولَاهُمَا فَرُدَّ مَحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التاكيد الخفيفة تُحْمَل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا  
فَتُبْدَلُ أَلِفًا اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر  
وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تُقَرِّبَنَّهَا      وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَأَعْبُدَا

اي فاعبدن \* وكذلك نون إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلونها أَلِفًا في الوقف تشبيهاً لها  
بالمنصوب المنون نحو ولن تفلحوا اذا . وهو مذهب الجمهور \* وأما اذا وقعت نون التاكيد  
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يا رجال واذهبن يا فلانة فاذا وَقِف عليها  
تُحْذَفُ كما يُحْذَفُ التنوين بعدهما . وحينئذ يَرُدُّ ما حُذِفَ لاجلها من الضمائر لزوال  
موجب الحذف وهو التقاء الساكنين فيقال يا رجال اضربوا ويا فلانة اذهبي \* فان  
كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضربن يا قوم وهل تذهبن يا جارية  
رُدَّتْ ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضربون  
ويا جارية هل تذهبين . وحينئذ تستوي صورة المؤكّد وغيره \* وكل ذلك يجري  
في النون المخففة واما المشدّدة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا  
تجري مجراه

وَقَلَّ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحذُوفِ فِي      قَاضٍ وَقَلَّ الْحَذْفُ إِنْ يُعْرَفِ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجر كقاض قد يُوقَف عليه برد آخره  
المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه  
قراءة بعضهم ولكل قوم هادي وما لم من دونه من والي \* فاذا عُرِف كالقاضي



وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور \* وإذا  
اجتمعت التوابع يُقدَّم النعت ثم البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها  
في الذكر هنا . فيقال جاء أبو حنص الكريم عمر نفسه أمير المؤمنين وعثمان . وهو  
اختيار الأكثرين

## فصل

## في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفْنَا تَاءً أَنْتَى أَبْدَلِ فِي أُسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي  
اي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يقال لها المربوطة يُوقف عليها  
بإبدالها هاء إذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى  
جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت  
طلحة وهلم جرأ بالهاء في الجميع \* وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبَّت . وبقيد  
المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقف  
عليه بالتاء المبسوطة \* وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها  
معه لانه متحرك تقديرًا لقلبه عن متحرك \* واعلم ان التاء في نحو كَتَبَ وقُضِيَ  
تُحَسَّبُ كَتَاءً طَلْحَةً ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فتجري مجراها في الإبدال \*  
وما سمي بجمع المؤنث السالم كعَرَفَات يُعطى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله \*  
والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كُرُبَّت وثَمَّت منهم من يجعلها للبالغة في المعنى فيقف  
عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ  
حيثما وقعت بحسب الوقف عليها \* وإذا وقِفَ على نحو يا طَلَحَ مُرَحَّمًا رُدَّتْ الهاء  
المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سُكِّنَ التبس الاسم بالمجرّد منها .  
وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدَلِ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْفَيْرُ حَذِفُ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مختوماً بتاء التأنيث يُبدل الفاء سواء كانت  
الفتحة إعرابية نحو رأيت زيداً ام بنائية نحو إِيَّاهُ . فيقال رأيت زيداً ويا زيد  
إِيَّاهُ بالالف فيهما \* وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيُحذف ويُسَكَّنُ



ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بريء مما تشركون فعلي تأويل أن تناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تأويل الخبر اي وأشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ فَيَعَابُ عَطْفُهُ  
وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرُّ كَفِي الْحِمَى عُثْمَانُ وَالْدارِ عُمَرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد واخاك عمرو كان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور \* فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجار سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كلُّ بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة . وهو المشهور بين النحاة

وَأُعْلِمَ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالرَّدِّ لِدَاكَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برّد المياه وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يقال له عطف التفسير \* وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأُسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمُوَافَقَةِ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجمال المتعاطفة في الاسمية والنعلية نحو زيد قائم وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين الطرفين \* وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يخادعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة \* واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مقدر من لفظ عامل المبدل منه .



وَالْعَظْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدِّرَا " بِهِ وَبَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى "

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقَدَّرُ بالفعل كاضارب ونحوه  
ليمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أَوْ لَمْ يَرَوْا الى الطير فوقهم  
صافآتٍ وَيَقْبِضْنَ . اي صافآتٍ وقابضاتٍ او يَصْفُفْنَ وَيَقْبِضْنَ . وانما خالف بينهما  
لإفادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني \* واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم  
على الفعل كما رأيت ويقلُّ العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع \*  
واعلم ان هذا الفرق لم يُعْتَبَرْ في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو  
حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يُخَيَّرُ فِيهِ في تقديم ايهما شئت \*  
وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تَأْوِلُ به نحو مرت برجل شريف وابوه  
كريم اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه  
لما علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأْوَلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة  
بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيُحْيِي وَيُمِيتُ وَقُمْ فَأَنْذِرْ \* ولا بُدَّ من هذا التعادل بينهما  
ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحاباً . ونحو يقدم قومه يوم  
القيامة فاوردتهم النار . اي فاثارت ويوردتهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني  
للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي  
للدلالة على تحقق وقوعه . وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفْقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءُ حَسَبَ مَا اُشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو  
اَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة \*  
وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي غَزَاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَلَّ مَا قَيْكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ



اكثر من المعطوفين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين \* واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَفَقِ فِي الْخِلَافِ دُونَهُ أُذِنَ  
اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الإعراب فقط . وأما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال \* وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا \* وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما ستري ان شاء الله  
وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يَنْفَصِلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمُنْفَصِلِ  
وَكُرِّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَنْفَضِ إِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يَنْفَصِلُ بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذ كانه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة \* وهو يشمل الضمير البارز نحو قت انا وزيد . والمستتر نحو قم انت وعمرو \* وقد يَنْفَصِلُ بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار إبعاده احدهما عن الآخر كما يُعْتَبَرُ ذلك لتوك التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملئكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا \* فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال النعل بالناعل . فيقال مررت بك وبزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيد \* وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيقال رأيتك وزيدا وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيدا ضربت وقس عليه



اي ان من البدل ما يفصل المَجْمَل الذي قبله . وذلك المَجْمَل قد يكون متعدداً في اللفظ وهو المثنى كما في مثال النظم والمجموع كما في قول الشاعر  
 أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ بِدِشَّةٍ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ  
 وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر  
 أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا وَعَالٌ عَنَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ  
 فان كل واحدٍ من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله . ولذلك يُقال له بدل التفصيل \* وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب قومٌ الى ان البدل هو الأوّل فقط وما يليه معطوفٌ عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تنيد انه بعض المَجْمَل الذي قبله \* وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإتيان على الاصل والقطع بإخمار محذوف . فيقال مررت بالرجلين زيد وعمر . والجر على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيد وعمر . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمرًا . فتدبر

## فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَظْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَ بَطُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطُ  
 فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ  
 اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الأوّل قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المجيء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى \* وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء \* واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يُقال قُم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل



والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا يَحْيَى أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يُبدِلون ممَّا سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى ادعُهُ كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد الا سباً كما مر في باب الاستثناء \* والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في بابه

وَرُبَّمَا أَبْدَلَ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه . او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لسانه الى غيره . ويقال للاوّل بدل البداء او الإضراب والثاني بدل النسيان والثالث بدل الغلط . ويجمع الثلاثة قولك اعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط \* وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكر فيه المُبدل منه على سبيل العمد اي عن قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يُذكر فيه على سبيل الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران \* واعلم ان بدل الغلط انما يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما ارتجل منه في النادر \* قال الشيخ الدمايني وهذا نوع غريب أن يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر . انتهى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الضُّحَى وَالطَّفَلَ

فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ



في بدل الكل \* واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرة انما يكون من البارز دون المستتر  
فلا يقال هند تعجبنى حسنها \* واختلفت في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والاكثر  
على انه بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مِثْمَرٍ مِنْ مِثْمَرٍ وَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازه بشرط الموافقة  
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورايتك اياك . وهو مذهب  
البصريين \* غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتاكيد .  
واذا توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التاكيد لا يكون الا بالضمير  
المرفوع كما علمت \* واما اذا اختلف الضميران نحو رايتك انت ومررت به هو فيتعين  
التاكيد بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجُمْلَةُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في  
الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب \* وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي  
الآلوف متلف لماله وعمر ومتق يخاف الله \* وان تماثل الجملتان في الاسمية والفعلية  
نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا نقيم عندنا والا فكن في السر والجهر مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل ينظر الى نفسه دون  
فاعله والجملة ينظر اليها برمتها فيكون الا تباع لمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة  
باسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذِينَ مِنْهُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان  
جملة من هما بدل من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله  
الا الله كلمة الا خلاص فان كلمة الا خلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها \* غير  
انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمّل الاولى على تأويل النسبة



لَنَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً خَاطِئَةً \* واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتنكير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المنوي وكونه في التقدير من جملة اخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وَزَاطَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ      فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِإِلَاسِمِ الظَّاهِرِ  
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةً عَنَى      "إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمْنًا"

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيداً آياه . ويبدل الظاهر من المضمر الغائب كما يبدل من الظاهر نحو رأيت زيدا وقبلته يده واحبته حديثه \* فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يبدل الظاهر منه بدل الكل فلا يقال رأيتك زيدا لان المبدل منه حينئذ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحداً فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره . بخلاف ضمير الغائب فان فيه إيهاماً ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منه \* فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا . ومنه قول الشاعر

فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا      ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِمَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قمتم ككم . فان لم يكن كذلك لم يجوز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور \* وأما غير بدل الكل فجائز عند

الجميع ومنه قول الراجز في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْإِدَامِ      رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذَرِ بَنِي إِنْ أَمْرُكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَفْنَيْتَنِي حَلِي مُضَاعَا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحداً كما



وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ      إِنَّ قُرْنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد  
عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ      تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

وذلك لانه اذا أُبدِلَ ممّا يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون إبداله عبثاً لعدم  
حصول الفائدة به.

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ      وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ

وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْجَرِّ فَإِنْ      لَاقَى ضَمِيرًا فَبِتَصْرِيحٍ قَمَرٍ

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو  
على نيه تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى \* والتابع  
في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام  
واحلال التابع محله \* وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن  
جاراً فيجيزون التصريح به أشد اتصاله بالمجرور نحو مرتت بزيد باخيك . فان كان  
البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور  
لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضُمْنًا      يَبْدُو كَمَنْ يَدْعِي أَزِيدًا أَمَّا أَنَا

اي اذا ضمّن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل  
لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قمت إن ليلاً او نهارة اقوم وكيف  
انت اسمح ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت \* وهذا البدل من قبيل بدل  
التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ      إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خَصَتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدي الى  
صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة  
من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود اوفى من المقصود نحو كلاً



بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما  
 ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى  
 الاول لتحسين الكلام لفظاً ونقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم  
 حسن بسن . او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبث الشر  
 اي نبشه . انتهى \* وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الإيتباع اذ لا معنى لها عند  
 انفرادها او لها معنى متكلف \* وهو كالتأكييد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ  
 منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه مطرد في القياس

## فصل

## في البدل

يُبدَلُ عَيْنٌ مَا لَتَمْهِيْدٍ جُعِلَ      أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ  
 كَخَالِدٍ أَخُوكَ لَأَحْتِ نَارُهُ      وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما  
 رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته .  
 وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له  
 كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتمال \*  
 واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او نقديراً  
 نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما  
 يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي ناره لان ال  
 تنوب عن الضمير كما ستعرف \* وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد  
 الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط \*  
 وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان  
 جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه \*  
 ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عامله عليه دلالة مجتمعة يفهم منها معناه بطريق  
 الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر  
 ماؤه ولا اسرجت زيدا فرسه لتعيين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني



استغناءً بالضمير عن الظاهر \* فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوهما لا تلزمه  
إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يُقَوَّى بِمُرَادِفٍ كَمَا      فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوْ أَلْقَى رَمَى  
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمَقْدَرِ      نَحْوُ تَقُومُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَتَرِ  
اي ان اللفظ قد يُقَوَّى بذكر ما يرادفه ايضاً تاكيداً له نحو قُمْتَ انت وذهبت انا  
وَأَلْقَى الْكِتَابَ رَمَاهُ وَإِنِّي نَعَمْ وَهَلُمَّ أَحْضُرْ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَادِفَاتِ . وَمِنْهُ

قول الشاعر

فَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ      أَجَلُ جَبْرِ إِنْ كَانَتْ أُبْحَتِ دَعَائِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا يَا لَكَبِ قَتْلَهُمْ      وَلَعَلَّنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتى ان يؤكّد  
الضمير المُقَدَّرُ بِالْمَذْكُورِ نَحْوَ قَامَ هُوَ وَتَقُومُ أَنْتَ \* وقال بعضهم ان التاكيد بالمرادف  
حيث امكن أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اساس في العبارة . والله اعلم  
وَأَلْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمَلُ      تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ .

اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكّد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً  
او مجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه نجرّداً عن لفظٍ يعمل فيه  
بخلاف المنصوب والمجرور . فيقال قُمْتَ انا بطريق الاصاله . ورأيتك انت ومررت به  
هو بطريق الاستعارة . ومن ثم يُسْتَعَارُ لَهُ نُحْلُ النصب والجرّ قضاءً لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حُكِيَ مِنَ الْإِتْبَاعِ      عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ  
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ      وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأُحْفِظُ

اي انه قد عدّ من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإيتباع كقولهم فلان هاع  
لاع اي شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان آيطان وغير ذلك \*  
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يُقَوَّى



كما مرّ. وهو مذهب الكوفيين \* وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات  
الأجزاء المعلومة المقادير كالدينار ونحوهما فيقال انفتحت ديناراً كذا واعطيت  
درهماً اجمع \* فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال  
جاء رجل نفسه ولا صمت زماناً اجمع \* واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التاكيد  
للتقرير والحذف منافي له. فلا يقال الذي رايت نفسه زيد اي الذي رايت نفسه \*  
ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو  
كلاهما \* واختلف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما. والمحققون على منعه لعدم  
الفائدة في تاكيد اذ لا يكون الاختصاص الا بين اثنين فما فوق فيكون تاكيد من  
قبيل اللغو في الكلام \* واعلم ان التاكيد ضربان احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون  
بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رايت. والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر  
ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأَكِيدَ أَنْ يَكْرَرَا لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَا

اي انهم استعملوا التاكيد ايضاً بان يكرّر اللفظ بمعناه تقريراً له. ولذلك يقال له  
التاكيد اللفظي \* وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد. او نكرة نحو زيد عالم  
عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيد قام زيد \*  
غير ان الجملة كثيراً ما اقترن بعاطف نحو اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى. ما لم  
يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يؤهم ان الضرب قد  
تكرّر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود \* واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا  
حرف زائد لا يعتمد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف  
بينهما كما صرّحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا  
على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست  
للجواب يُعاد معه ما اتصل به لانه كالجزء منه. فيقال مررت به به في تاكيد الضمير.  
وان زيداً ان زيداً قائم في تاكيد الحرف. ويجوز ان يقال ان زيداً انه قائم



المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخواتها تنصرف بحسب  
 متبوعها . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعاء والمؤمنون كلهم اجمعون  
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه \* وأما المثني فيؤكد المذكر منه  
 بكلاً والمؤنث بكليتهما نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كاتهما \* والنفس والعين  
 يؤكّد بهما المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرد  
 وتُجمعان مع المثني والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان انفسهما  
 والرجال اعينهم وهلم جرّاً

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِالشَّامِلِ      تَجْزِئَةٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ  
 كَجَاءَ قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَاءً      وَبِعْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَاءَ

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم  
 كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن  
 اثبات المجيء لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والربع  
 ونحوهما . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس  
 نظائره عليه \* واعلم ان كل قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره  
 كقول الشاعر

كم قد ذكرتكَ لو اجدى تذكُّركم      يا ائبى الناس كلَّ الناس بالقمر  
 اي يا ائبى الناس كلهم . واكثر ما يستعمل ذلك في الشعر ويجمع نادراً في النثر  
 كقولهم العجب كل العجب بين جمادى ورجب

وَلَيْسَ لِلنَّكَرَةِ مِنْ تَأْكِيدٍ      إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمُحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محدوداً . واكثر ما يكون  
 ذلك في اسماء الزمان كالיום والشهر ونحوهما مما يدل على مدّة معلومة المقدار لان في  
 ذلك فائدة للتاكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للبالغة . وقد  
 ورد السماع به عن العرب كقول الشاعر

نَابَتْ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ      لَا نَاتِقِي إِلَّا عَلَى مِنْهَجٍ

ومنه قول الراجز قد صرّت البكرة يوماً اجمعاً . وقوله تحملني الذلفاء حولاً اكشعا



وهي تُستعمل مضافةً الى ضمير المتبوع كما مرَّ فيستغنى بذلك عن تكرار الاضافة في اجمع وما يليه فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتب اكتب ابصع . ويقال لأجمع وما يليه توابع كل ولا كتع وما يليه توابع اجمع \* وجميع هذه الالفاظ غير منصرفة للوزن وشبه العمليّة لانها معرفة بلا معرف كما مرَّ في باب ما لا ينصرف وهو المشهور \* وقد يؤكّد باجمع دون كل نحو فبِعِزَّتِكَ لأَغْوِيَنَّهُمْ اجمعين . ومنه قول الراجز اذا بكيت قبلتني اربعا اذن ظلت الدهر ابكي اجمعا ولا يؤكّد بتوابعه دونه الا شذوذا كقوله

يا ليلى كنت صبياً مرضعاً تحماني الذلفاء حملاً اكتبها

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعيّة له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاعل مرتجلة لا معنى لها عند انفرادها وانما تُذكر اتباعاً لمجرّد التقوية \* واذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد من تقديم اكتب . واما اكتب وابصع فقد يتساهل في الترتيب بينهما \* واعلم ان ما تعدّد من الفاظ التاكيد يكون كله تأكيداً للمتبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله \* ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يُقال جاء الامير نفسه وعينه ولا جاء الجيش كله واجمع لان العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء على نفسه \* ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي جيء بها لاجله

كذلك جمعاء "وما صرف من جمعهما بكل ما مرَّ قمن"

اي ان جمعاء مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتابعها كتماع وبتعاء وبصعاء وهي تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاء كتماع الى آخره \* ويقاس على المفرد منها الجمع وهو اجمعون وجمع فتجمع توابع كل منهما كمتبوعها ويجريان في سائر الاحكام على ما ذكر \* واعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف البواق فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

"وأعلم بأن كل مع ما يتبع بها لما سوى المثنى تقع"

"واللمثنى جعلوا كلتا كلاً والنفس والعين لكل شملاً"

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخواتها تُستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو



بهما ليربطهما به . والثاني يكون بكلّ وكلاً وكتماً مع الضمير المذكور وأجمع بدونه .  
 فيقال جاء الأمير نفسه وابنة الخليفة عينا والقوم كلهم والرجلان كلاهما  
 والمرأتان كلتاهما والجيش أجمع دفعا لاحتمال ان يكون قد جاء رسول من نسب  
 المجي الى ذاته او بعض من نسب الى كله ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز \* واعلم  
 ان النفس والعين قد تجرّان بيا زائدة نحو جاء الأمير بنفسه فيجري عليهما اعراب  
 المتبوع محلاً \* وقد يؤكّد بهما جميعاً بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء الأمير  
 نفسه عينه لان النفس تدلّ على الذات بالحقيقة والعين تدلّ عليها بالمجاز \* وقد  
 يؤكّد بجميع كقول الشاعر

فذاك حيّ خولان جميعهم وهمدان

وكذلك بعامة نحو جاء القوم عانتهم وكلاهما من نادر الاستعمال ولذلك اغفلهما  
 اكثر المصنفين

وَأَكْدُوا ضَمِيرَ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَنْفَصِلِ .  
 اي ان ضمير الرفع المتصل اذا أريد تأكيد كيدته بالنفس او بالعين يؤكّد قبل ذلك  
 بالضمير المنفصل فيقال زيد جاء هو نفسه ، وذلك لانه قد يلتبس في بعض الصور  
 نحو هنت نفسيها او عينا . فانه يوم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها فقالوا  
 ذهبت هي نفسها او هي عينا دفعا لهذا الالتباس . ثم حملوا على ذلك بقية الصور طرداً  
 للباب \* ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل ولا مع غير المرفوع من  
 المتصل ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك . فيقال انت نفسك ضربت زيدا  
 وإياك عينك اريدت وهنت رأيتها نفسها ومررت بها عينا والقوم جاءوا كلهم وهلم  
 جرّاً . وأما مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقاً فلا يقال جاء الأمير هو نفسه ولا رحل  
 القوم هم كلهم لان التأكيد تكملة للمؤكد والضمير اقوى من الظاهر في الاعرفية  
 والاقوى لا يكون تكملة لما هو اضعف منه

وَعَزَّزَ التَّأَكِيدَ بَعْدَ أَجْمَعِ بِأَكْتَعَ فَأَتَعَ فَأَبْصَعَ

وَهُوَ إِكْلٌ تَابِعٌ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

اي ان التأكيد يقوى بعد اجمع باكتع وما يليه . واجمع يؤكّد به غالباً بعد كل .



انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا  
 فان اقران التارك بال يمنع بدلية بشر لامتناع اضافته اليه \* ومنها نحو يا زيد  
 الحرث ويا ايها الرجل عبد الله وائي الرجلين زيد وعمرو اتاك وكلا اخويك بكر  
 وخالد في الدار . فان كل ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء  
 على مصحوب ال وجعل العلم تابعا لاي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة  
 مفردة وإضافة كلا الى المفرد وكل ذلك لا يجوز . وأما قول الشاعر  
 كلاً اخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإلمام الملمات  
 فشاذا لا يلتفت اليه \* واذا قيل يا سعيد كرز فان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع  
 والنصب كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم .  
 فان كان غير منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه  
 حينئذ مضموماً غير منون وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب \* واعلم انهم ذكروا  
 فروقا كثيرة بين عطف البيان والبدل . منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس  
 في نية إحلاله محل الاول ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى .  
 ولا يجوز فيه القطع ولا يكون ضميراً ولا تابعا لضمير ولا فعلاً ولا تابعا لفعل ولا  
 يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز  
 الحذف بخلاف البدل في الجميع \* وهي الفروق المسألة عند الجمهور فاحتفظ بها  
 وبالله الهداية

## فصل

## في التأكيد

يؤكد اسم مجازي يحتمل	في نسبة أو في عموم قد شمل
والنفس والعين لتقرير النسب	مع مضمّر له به الربط وجب
واللعموم معه كل وكلا	كلتا كذا أجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي يحتمله الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها  
 الشامل لجميع افراده \* والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم الموكّد



وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان لجملة دعا مولاه لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في الجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى \* والنحاة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما لا يخفى على ذي بصيرة .

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رَدْفَ الْبَدَلِ  
كَيَا أَخِي ذَا الطَّوْقِ لَا عَمْرًا حِمِي قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان بصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح الاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن عدي اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه لانه يجوز ان يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب \* وكذلك حمي قومي الرجال والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للتبوع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال حمي الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحمي قومي فقط \* فان لم يكن كذلك امتنع البديل . إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لفظاً في النداء . وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يوذي الى ان يكون عمرو وأكرم النساء \* وإما من جهةيهما جميعاً كما اذا قيل هند جاء زيد غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقد الرابط المخل بالمعنى \* ويدخل تحت هذا الضابط صور شتى يتعين فيها البيان ويمتنع البديل

منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف في عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على الضم . وقول الآخر



وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالآدم المراد به القيد فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الآدم ولا تقول القيد الآدم \* وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي الصائغ الجياد . وقس عليه

## فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوُ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز  
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالناطقة ونحوه \* والغالب فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه بيان حقيقة فيكون كالتعريف له كما في عمر بن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها \* وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً \* ولا يختص بالأعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يسميها رُكبان مكة بين الغيل والسند  
فان الطير بيان للعائذات ولا عالمية فيهما كما ترى

وَهُوَ كُنْعٌ وَفَقَّ مَتْبُوعٌ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرَفَيْهِ الْمُضْمَرَا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف الضمير عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به \* واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض نحو لبست ثوباً جبّةً والاخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين



بانقلابه من إعراب إلى آخر ثم إلى آخر

وَنَقْتَضِي النِّكَرَةَ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لانه اذا قطع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص \* وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول وعلى ذلك قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

فانه اكتفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ اقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمِلَ

اي اذا اختلف العاملان او عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا الفاضلان ورأيت عمرا وقام زيد الكريمين \* ولا يجوز الا اتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف \* وكذلك اذا اختلف العمل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبته اليهما \* وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جل وقل طلبا للاختصار \* واعلم ان من الاسماء ما يُنَعَتُ وينعت به كاسم الإشارة . وما لا يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ به كالضمير . وما يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ به كالعالم . وما يُنَعَتُ به ولا يُنَعَتُ كالوصول المصدر بالالف واللام \* والاشياء التي يُنَعَتُ بها هي الاسم المشتق والجامد الماقول به وبعض المصادر والجمل كما عرفت \* وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بمتعلقاتها لا بها كما مر كان يرجع الى تلك المتعلقات وهي داخلة في الاشياء المذكورة \* وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو وأنا له الحديد أن أعمل سابغات اي دروعا سابغات \* وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجري بشرط ان يكون المنعوت بعض ما قبله كقول بعضهم منّا ظعن ومنّا اقام اي منا فريق ظعن وفريق اقام . ونحو ومنّا دون ذلك اي ومنّا قوم دون ذلك \*



وَنَعْتُ مَا عُدِدَ تَفْرِيقًا عَظِيفٌ بِالْوَاوِ حَتْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثني والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجلان قيسي وتميمي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفقيه . بخلاف المتفق فانه يُسْتَعْنَى بتثنيته وجمعه عن تفريقه نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء . وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

الى المَلِكِ القَرَمِ وَأَبْنِ الهَمَامِ      وليثِ الكَتِيبَةِ في المَزْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد الا بالواو لافادتها مجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والا جاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأم . ومنه قول الشاعر

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحرثِ آل      صابحِ فالغائمِ فالآئِبِ

و يُسْتثنَى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثني والمجموع فلا يُقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقيه على سبيل النعت وانما يُقال على سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطَعَ النِّعَتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ      كَأَنَّ نَعْتَ المَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ  
وَأَخِرِ المَقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ      دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقِ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعت الذي يُراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على اضممار مبتدأ نحو هو . ونصبه على اضممار فعل نحو أعني \* وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع ايهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجَمِّ الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه مُنْزَلٌ مع المنعوت منزلة الشيء الواحد \* وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء الحرث المخزومي الكريم بقطع الاخير . فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو الحمد لله الغني الحميد \* واذا اتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام



كما مر في بحث الفاعل \* غير ان الجمع المحذور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير  
فجائز عند الجمهور بخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل \* واختلاف في الترجيح بينه  
وبين الإفراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً  
كمرت برجال قيام عبيدكم فالتكسير اوضح وان كان مفرداً او مثني فالإفراد اوضح \*  
واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع  
فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصِّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَأْوَلَهُ

اي انهم بنعتون بجملة مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتقة على ضمير يعود الى  
المحكوم بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لقيت رجلاً يركض اي  
راكضاً وقس عليه . وأما قول الشاعر

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَأَعِنْتُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي

فقبل جملة يسبني نعت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه نحلى بلام الجنس وهي  
لا تفيد تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل في حال باعتبار صورة  
التعريف فيه وهو الأرجح \* ولا تقع جملة النعت إنشائية فلا يقال عندي رجل  
هل تعرفه ولا عندك غلام ليتف كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب  
وذلك لا يكون الا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع  
ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في بابه \* واعلم انه اذا نعت بمفرد وجملة  
يُقدّم المفرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . ونادر تقديم الجملة  
نحو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَبَيْنَ مَنْعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِّلَ مَا لَمْ يَكِ النِّعْتُ لِمَبْهَمٍ جَعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم . ما لم  
يكن النعت لمبهم نحو مرت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبهمة لما يوضحه  
فتشدد الملازمة بينهما \* واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون  
تكرارهما بين النعوت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل  
نفس أجل إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال



للفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطار لالتحادهما في المعنى . ومما يُنعت  
 من الجوامد ما التي يُراد بها الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية  
 كقولهم لأمر ما جدع قصير أنفه أي لأمر من الأمور \* وقيل قد يُراد بها التعظيم  
 كقول الشاعر

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

ي لأمر عظيم . وهي على الصحيح اسم تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لما الحرفية .  
 ولا يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجامدة بالاجمال \* واعلم ان الاصل  
 في النعت ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال له الحقيقي \*  
 وقد يدل على معنى في متعلق المنعوت كما سترى وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَّعْتُ فِي الْمَعْنَى لِمَا      بَعْدُ كَنَجْدِ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حِمَى  
 وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ      فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ  
 لِكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ      يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

أي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرّ ويقال له السببي لانه  
 يتعلق في المعنى بما هو من سبب المنعوت أي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو  
 جاء الرجل الكريم أبوه وعليه مثال النظم كما رأيت \* وكه يكون بحسب ما قبله في  
 التعريف والتنكير مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادهما وهي التثنية والجمع  
 والتانيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانه \* فان رفع ضمير المنعوت المستتر  
 طابقه في كل ذلك كما يطابقه الفعل فيقال جاءني رجل كاتب ورجلان كاتبان  
 ورجال كاتبون وامرأة كاتبة وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يقال رجل يكتب  
 ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما لم يكن ممّا يشترك فيه المذكر والمؤنث كعبور وجريح  
 وعالمة فلا يتغير عن لفظه في التذكير والتانيث \* وان رفع سببيه الظاهر طابق  
 ذلك المرفوع في التذكير والتانيث والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في  
 الفعل . فيقال رجل ذاهب غلامه وذاهب غلاماه او غلمانهُ وذاهبة جاريتاه او جواريه  
 كما يقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلم جرا \* وكذلك اذا رفع ضميره البارز  
 نحو جاءني غلاماك الضاربهما أنت وقس عليه فلا بُشْنَى ولا يُجْمَع الا على لغة يتعاقبون



زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
 قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر  
 كم عاقل عاقل اعيت مذهبهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً  
 وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله أولى به

وهو بمنزلة الربط يقتضي وصفاً عليه بأشتقاق قد قضى  
 والشاهد العدل ونحوه على تأويله بالوصف معني حملاً

اي ان النعت يقتضي ان يُربط بضمير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك  
 لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً  
 لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل \* وأما قولهم شاهد عدل فمحمول  
 على تاويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير  
 مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين \* واعلم ان المصدر المنعوت  
 به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قميصه بدم كذب اي كاذب . وعليه مثال  
 النظم كما رأيت \* وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي  
 وموثوق به \* ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث فيكون  
 مفرداً مذكراً مع الجميع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وأشبه المشتق لفظاً ما جرى مجراه معنى كالفتي هذا أفترى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة  
 فيجوز النعت به كإسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتي هذا اي المشار اليه او الحاضر \*  
 وأما المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بتعلقاتها \* ومن هذا  
 القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب وإسماء العدد واسم الجنس القائم  
 بإسماءه معنى يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً  
 تميمياً اي منسوباً الى تميم . ومررت برجال ثلاثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي  
 رجل أسد اي شجاع \* ويقاس على أسماء الإشارة الأسماء الموصولة المصدرة بالالف  
 واللام لان الذي قام مثلاً بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبية ذو الطائفة لاتحادها في



## باب التتابع

## فصل

في احكام التتابع وانواعها

التَّابِعُ الْمُوضِحُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدَ  
وَمَا لِتَقْرِيرٍ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يُقْصَدُ  
وَمَا بِحَرْفٍ فَادَعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْنَمُ مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت .  
او جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان \* والذي يقرر امر متبوعه نحو  
جاء الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرف نحو جاء زيد أخوك  
هو البدل . والذي يتبع ما قبله بواسطة حرف نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق \*  
وكل ذلك يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

## فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِيصٌ بِالْإِصْفَةِ  
اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً .  
ويختص الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى  
ما يوصف به وضمير الغائب محمول عليه طرداً للباب \* فان كان الاسم الظاهر معرفة  
كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او  
نكرةً فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم \* وقد يكون النعت لمجرد  
المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او  
التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل \* وقد يكون  
لبيان الواقع فقط مجرداً عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر



فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسلم  
المذاهب وانما لم تُنَوَّن طاباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لمحل الموصوف بعد دخول  
لا او قبله على ما عرفت . فيقال لارجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة . ولا رجل  
حسن الوجه او راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع \* وأما المنفصلة عن الموصوف فتجري  
مجرى المعطوف بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة  
منها لعدم الداعي الى المشاكلة . فيقال لارجل عندنا كريماً او كريم ولا غلام لنا  
حسن الوجه او راكب فرساً بالنصب والرفع \* وكذلك مع الموصوف الغير المفرد  
متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سفر جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة  
بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَتَحْ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا  
اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب  
باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً  
بالاسم او منفصلاً عنه فانه يُنصَّب او يُرْفَع بأسره \* وأما اذا لم يكن صالحاً للعمل  
فيه نحو لا أحد زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت  
وَأَعْلَمْ بِأَنَّ لَا كَمَحْضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأِسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ تَقَعُ  
اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لاتزال جارية على جميع الأحكام التي كانت  
لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبر  
إخلاله بتحقيق النفي \* غير انه تارة تبقى كل واحدة منهما على معناها كقول الشاعر  
ألا اصطبار لسلَى ام لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه امثالي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

ألا أرعوا لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم

وتارة التمني كقول الآخر

الا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

واعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تمني فيه من جميع مواقعها لان  
ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر



فيقال لا حول وقُوَّةٌ بنصب قُوَّة ورفعها . وقد رُوي بالوجهين قول الشاعر  
 فلا أَبَ وأَبْنًا مثل مروان وأَبْنِه إذا هُوَ بالمجد ارتدى وتازرا  
 ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا \* واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون  
 على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من  
 معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار  
 منسوخاً بها . وهو اضعف الالوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة \* واما الرفع الذي  
 ليس بعد الفتح فعلي الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في  
 ثاني المرفوعين بالعطف على اولهما \* وكل ما رُفع او نُصِب بعطف مصاحباً لا تكون  
 لا المصاحبة له زائدة ايتا كيد النفي \* ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان  
 معلوماً نحو لا بأس اي لا بأس عليك . واكثر ما يحذفونه مع الانحو لا اله الا  
 الله اي لا اله موجود \* واختلف حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يُرفع بدلاً من  
 اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما عرفت \* واجازوا نصبه على الاستثناء لنية  
 التام قبله على ما مر في باب الاستثناء \* ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي  
 لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصِبَ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعْ مُطْلَقًا فِي الْمُعْرَبِ  
 اي فان فقد الافراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفر ولا  
 جارية حضر لنا . او اختص باحدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفر  
 عندنا او لا غلام سفر ولا جارية لنا يُنصب المُعْرَب اي الغير المفرد او يُرفع مطلقاً  
 فيجوز ان يكون كل واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً  
 له . وذلك مع تكرار لا كما رأيت \* فان لم تنكرّر نحو لا غلام سفر وجارية  
 حضر لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعه \* واما المفرد فيجوز  
 فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف منه على منصوب \* وكل ذلك يجري  
 على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَالنَّعْتُ مِثْلَ الْعُطْفِ مَعَهَا إِذَا وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِّلَ  
 اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا .



له ولا بدّين لك باسقاط الالف واثبتات النون \* وهو عند الاكثرين مقصور من  
المفردات على الاب كما مرّ . والاخ كقول الشاعر

اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى العيجي بغير سلاح  
وشائع في المتن والمجموع على حذف قياسا فيهما كقولهم ثوب لا كمي له وقولك لا  
كاتبي للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اعْتِمَادًا      مَعَهَا فَتُلْفَى عِنْدَ فَصْلٍ أَبَدًا  
وَحَيْثُ تُلْفَى جِيٌّ بِهَا مُكَرَّرَةٌ      فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النُّكْرَةِ

اي انه يشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان  
فصل بينهما وجب إلغائها \* وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون  
عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجل ولا  
امراً ولا زيد عندنا ولا عمرو بالرفع فيهما \* أمّا الإلغاء فلان فصل مع النكرة وانتفاء  
الجنسية مع المعرفة \* وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها  
ومع المعرفة ليكون التعداد قائماً مقام الجنسية \* واعلم ان امم لا قد يقع معرفة في  
تاويل النكرة . وذلك يكون غالباً في الاعلام التي اشتهرت بمسمياتها ببعض الصفات

نحو لاحاتم في عصرنا اي لا كريم كحاتم . وعليه قول الراجز

لا هَيْثَمَ اللّيلةَ اللَّطِي      ولا فتيَ الآبَنِ خَيْبَرِي

اي لاحادي حسن الخداء \* وقد يراد بالعام الواحد من مسدياته كقول الشاعر

وتبكي على زيدٍ ولا زيد مثله      بريء من الحمى سليم الجوانح

اي لا واحد من الزبود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي      كَلًّا أَوْ أَرْفَعْ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمَلِ  
وَالثَّانِي أَنْصِبْ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَ      وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز  
فتح الاممين ورفعهما . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع  
فتح الاول \* فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف نصب والرفع



البناء وهو مذهب سيبويه \* واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما ستري وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء \* واذا دخل على لا حرف جرّ يُعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زادٍ وغضبت من لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجرّ يطلب الاسم متصلاً به فتكون لامعترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ افْتَحَ اِنْ تَرِدُ      وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجدّ عواقبه      فيه نلذ ولا لذات للشيب  
واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه      كنون مسلمين لا كتنوين رجل فلا ينافي البناء  
وعليه يروى بهما قول الآخر

لا سابقات ولا جأواء باسلة      نقي المنون لدي استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْبَى الْبِنَاءُ      وَقَدْ يَعْمْ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه به ينصب مُعَرَّباً لكرهتهم تركيب ثلاث كلمات فيقال لا غلام سفر حاضراً ولا طالباً علماً بوجود النصب فيهما لفظاً \* وقد يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب فيقال لا طالب علماً بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب كله على نسق واحد . وهو مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت \* واعلم ان المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوه مُصَرَّحاً معه باللام كقولهم لا ابا له ولا يدي لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا ابا في الدار . ويشتراط في متعلقها ان يكون صفة الاسم لا خبراً عنه ليكون متممًا له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجود او مذكور كما في المثال الثاني . فان جعل خبراً قيل لا اب



اي ان لا تحمل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم \* وهي في هذا الباب تحمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي \* فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

## فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصّاً فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن تم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الاثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه \* واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير مثني ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية . فاذا قيل لا رجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ النَّكْرَةُ اسْماً مُفْرَداً تَبْنِي كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَهْدَا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا انفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبنى على ما هو المعهود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما \* واختلف في علة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد رُكِبَ معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع



بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَت في النكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظم لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضاً وعليها قول

الشاعر

تَعَزَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْاَرْضِ بَاقِيَا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا اَنَا بَاغِيَا      سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتَرَاخِيَا

وقيل انه لم يُسَمَّعِ اِعمالها الا في الشعر كما رأيت \* والغالب في خبرها ان يكون

محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

اي لا بَرَّاحُ لي \* واعلم انه يُعْتَبَرُ فِي اِنْ وَلَا مِنْ الشَّرْطِ مَا اُعْتَبِرَ فِي مَا . وانتقاض نفي الخبر يُبْطِلُ عَمَلَ الْجَمِيعِ اِذَا كَانَ بِنَفْسٍ اِلَّا . فان كان بما هو تبعناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير قارئ \* وقس على كل ذلك ما جرى نجره

وَزَيْدَتِ التَّاءُ عَلَى لَا " فَسَقَطَ اسْمُهُ فِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتِ فَقَطْ "

اي ان التاء زيدت على لا نصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان التاء قد صارت كالفاصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين مناص بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان العرب \* ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت منهما على المحذوف . ولم يعملوها الا في اسماء الزمان غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفه كالساعة والايوان ونحوهما في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ      وَالْبَغِيُّ مَرْتَعُ مَبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها \* وللنحاة في هذا المقام كلام طویل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعمول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ      فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ

وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا      تَعْبًا بِمَنْ عَيْنَ مَعَهَا الْأَوَّلَا



تحت الشرطين المذكورين في النظم \* فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً . والّا أهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمرو ضاربٌ وما زيدٌ الا شاعرٌ وما إن عمرو كريمٌ برفع الجزئين مبتدأ وخبراً \* غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر  
 باهبة حزمٍ لذن وان كنت آمناً فما كل حين من توالي مواليا  
 بخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر  
 وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافي منى انا عارف  
 واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهملونها مطلقاً لانها لا تخص بقبيل كما هو القياس . ولذلك تُلَقَّب العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعَ مِنْ خَبَرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعٌ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها . وذلك يكون في الخبر كما مر . وفي المبدل منه اذا وقع بعد الا نحو ما زيد شيئاً الا شيء لا يعاب به . وفي المعطوف عايه ييل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالس وما عمرو مقيماً لكن راحل . وذلك على اتباع البديل لمحل الخبر قبل دخول ما . وتأويل المعطوف خبراً لمبتدأ محذوف اي بل هو جالس ولكن هو راحل \* ويجوز في ما بعد الا نصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه \* فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باخمار المبتدأ قبله \* فتدبر

وَالْحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقوا ان النافية بما في العمل لمشايتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خيراً من احدٍ الا بالعافية . وقول شاعرهم  
 ان المرء ميتاً بانقضائه حياته ولكن بان يبغى عليه فيخذل  
 والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها باي لا نحو ان هذا الا ملك كريم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت \* ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها اخط رتبة منهما لضعف شبهتها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة



وَقَدِرَ كَكَفِّ الْقَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَاتِيهَا يَتَدَسَّمُ  
والهمزة لا تختص بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها  
ايضاً فيقال أَمَنْ يَقُمْ يَقُمْ معه بالجزم كما ترى \* واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية  
لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيداً فاذا مَنْ يزوره يكرمه بالرفع . غير  
انه قد يُضمَر بعدها مبتدأً فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصر  
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ اقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضاً  
فَمَا نَفَى جَزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبُ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة  
الإعراب . فما وُضع للنفي من الجوازم وهو لم وأما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت  
آنفاً . والنواصب وبقية الجوازم تُخْلِصُهُ الى الاستقبال \* فان وقع الماضي شرطاً او  
جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع .  
وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معنى مجزوماً محلاً \* وبهذا  
الاعتبار لا تُؤَثَّرُ ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ معناه

## باب ما يعمل من الحروف المشتركة

### فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبْهِ تَمَّ الْحَقِ مَوْصُولَةٌ بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ  
اي ان ما النافية تلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شبيهاً تاماً وذلك في جمودها  
وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة  
الباء في خبرها . والمشهور في عملها اربعة شروط . الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها  
ولا معموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها \* والثالث ان  
لا تزداد بعدها إن لانها لا تقوى على العمل مع الفصل \* والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها  
بإلا لان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس \* وكل هذه الشروط تدخل



اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه  
 جعل الجواب للسابق منهما فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَقُمْ زيدٌ والله  
 أَقْمُ والله ان جاء زيدٌ لا كرمته \* وأما ان تقدمهما ما يطلب الخبر فيرجح بعده  
 جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يُساق  
 لمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالجزم فيهما  
 جميعاً \* وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق  
 المعنى عليه بخلاف القسم \* واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل  
 والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثُر ماله بخيل . ومنه قول

الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحمى الى وان لم آتِه لحبيب  
 ويُقال لها حينئذٍ ان الوصلية \* ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو  
 ان زُرْتَنِي أَزُرْكَ وإِلَّا فلا . او احدهما نحو زُرْنِي وإِلَّا أَعْتَبْ عَلَيْكَ . فان كان لك  
 عذرٌ فلا . اي وان لم تزني فلا ازورك وهلم جرّاً . \* وقد يُحذف الشرط معها بدون  
 لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيراً  
 بخير . اي ان كان خيراً \* ونادر حذفه مع غير ان مقتراً بلا كقول بعضهم من  
 يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ . اي ومن لا يُسَلِّمُ . فاعرف كل ذلك  
 وَرَبَّمَا تُجْعَلُ مَنْ مِثْلَ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرِّ فَالْجَزْمُ أَنْبِذِ  
 وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أُلْفِيَ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَآيٍ طُرّاً قَدْ شَمَلْ

اي ان من قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجزئاً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو  
 من يطلبُ يَجِدُ برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال \* فان وقعت هي او ما او اي بعد  
 ما النافية وهل وجب اجراؤهاً وهذا المجزئ فيقال ما من يقومُ اقومُ معه وهل اي  
 شيءٌ تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختص بنفي الحال وهل تختص بالاثبات كما سيأتي  
 في المسائل المنشورة فلا يناسبهما الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا  
 تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه

قول الشاعر



تَسَلَّمَ وهل تزو. في أُحْسِنُ اليك وهلمَّ جرًّا \* ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذ لا مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صَهْ أَحْدَثَكَ وَنَزَالَ أَنْظُرَكَ وَرَزَقَنِي اللَّهُ مَالاً اتَّصَدَّقَ مِنْهُ وَحَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنْهَى النَّاسَ وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف الجواب المقرون بالفاء \* فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذَرَهُمْ في خوضهم يلعبون ضَعُفَ الْجُزْمُ لِعَدَمِ الدَّاعِي إِلَى تَقْدِيرِ الشَّرْطِ \* واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يُجْزَمُ الجواب بعد هذا كما لا يُجْزَمُ بعد ذاك \* وَيُشْتَرَطُ فِي النَّهْيِ ان يكون الشرط المقدّر بعده منفيّاً ليكون الجواب مرتباً على النفي المناسب لمعنى النهي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم . وضابطه ان يصحّ تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من الاسد تهلك اذ لا يصحّ ان يقال ان لا تدن منه تهلك \* والشرط المقدّر بعد الطاب الجامد يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صَهْ أَحْدَثَكَ إِنْ تَسَكَّتْ أَحْدَثَكَ . وقس نظائره عليه وَعَاضَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مُقَدِّمًا كَالْعَبْدِ حُرٌّ إِنْ وَفَى وَمَا بِهِ أَخْبَرَ عَمَّا قَدِّمًا فَوَجَبَ الحذفُ لِذَلِكَ مَعَهُمَا اي انه يُعْتَاضُ عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدّم اداة الشرط من جملة يُكْتَفَى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو انا ان شاء الله لمهتدون \* وانما اختص ذلك على الاصحّ بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رايت . او معنى نحو ستندم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتيض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدّر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِنْ لَمْ يَلْحَقَا      ذَا خَبَرٍ أَجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا  
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يُرْجَحُونَهُ      لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ



لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فتجتمع فيه الالوجه الثلاثة \* وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية \* واقوى هذه الالوجه الجزم وادفعها النصب واعلم انهم اجازوا اضراراً في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوه \* ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استيفاء الكلام . واجازه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبر المحذوف والجملة حال ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبِطُونَ جُمْلَةً اُسْمٍ بِاِذَا      لِفَجَاءَةٍ كَالْفَاءِ مَعَ اِنْ وَاِذَا  
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ "ذَاتِ خَبَرٍ"      وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ اَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضاءاتها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل عليها ناسخ \* وعلى ذلك نعتين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرًا حاضر \* وتعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة ان لانها اُمُّ الباب نحو وان تصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عبادي اذا هم يستبشرون \* ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِاِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ      مُسَبِّحًا جَوَابَهُ كَاَسْأَلٍ تُجِبُ  
وَجَازَ غَيْرُ الْمُحْضِ اِذْ لَيْسَ هُنَا      كَاَلنَّصْبِ سَبْكَ مُصَدَّرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّرُ بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمه ان تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها اُمُّ الباب كما علمت فلا يُقدَّرُ غيرها عند الحذف . وان يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدَّر ليشأقي معه تقدير الشرط المحذوف . ومن ثم يُجْزَمُ ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره اسأل فان تسأل تُجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد



ضارع نحو وان تعودوا نَعُدْ . ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عُوَقب .  
 ما في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول . او معنى فقط  
 كما في المثال الثاني فانه في معنى يُعاقب . وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة  
 الى ربطه بالفاء \* فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب  
 ربطه \* وقد ضبط بعضهم التزام الربط يكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو  
 ضابط مطرد فعليك بالاستقراء

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا أَلْفَاءٌ أَقْتَضَى كَالْمَبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فَرَضًا

ي انه قد يُقدَّر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل  
 الجواب جملة اسمية . وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعادى عن تأثير اداة الشرط  
 . ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان  
 زُرْتَنِي فَأُكْرِمُكَ بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه \* وكذلك قد تُقدَّر قد مع  
 لازمي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي  
 قد صدقت \* فان لم يكن معها شيء يمنع تأثير الاداة لا لفظاً ولا تقديرًا امتنعت  
 الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صَبَرَ ظَفِرٌ والمضارع  
 المنفي بلم نحو من حَرَصَ لم يندم \* واما المنفي بلا فان جُعِلَتْ لَنِي المستقبل يربط بالفاء  
 رفوعاً على تقدير المبتدأ كما مرّ نحو فَمَنْ يُوْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا اي فهو  
 لا يخاف . وان جُعِلَتْ للمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم  
 نحو وان تعدوا نعمة الله لا تُحصوها \* واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّر هنا لا يكون الا  
 ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قت فقوم  
 زيد جُعِلَ ضمير الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزِمُهُ أَوْ أَنْصِبْ قَصْدًا  
 فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرَدُّ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزُرْنِي فَتُحَدِّثْنِي أُكْرِمُكَ  
 جاز فيه الجزم عطفًا على لفظ ما قبله او محله والنصب على إضمار ان المصدرية \*  
 فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله فيغفر



وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أُسْمٍ إِذِ الْخُذُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتَمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيختص بالفعل خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية وهي قد تكون خبرية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِنَاءٍ مِنْهُ كُلُّ مَا لَا يُؤْثِرُ الْحَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالَ

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيجي يربط بالناء السببية لتدل على كونه جواباً . وذلك يكون في الفعل الطلبي والجامد والجملة الاسمية كما مر . وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف ا قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه . وان توليتم فما سألتكم من اجر . وان تعاسر فسترضع له اخرى . وان خفتكم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله . وان يكذبوك فقا كذبت رسل من قبلك . وذلك اماً في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فالأداة متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه اداة الشرط استقبالا آخر \* واما في الجامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها . وذلك اماً في الجامد والجملة الاسمية فظاهر . واما في المنفي بما او إن فلان الاولى لما صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها . ولذلك يبقى الماضي بعدهما على مضيه والمضارع على تعيينه للحال \* واما في الفعل المقترن بقدر فلانها تجعل الماضي متحقق الماضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الانشاء فيشبه الافعال الطلبية \* وقد تحذف هذه الناء في الضرورة كقول الشاعر فمن لم يمت في اليوم لا بد أنه سيعلقه جبل المنية في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . ونادر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا أستمتع بها \* واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخايل الى الاستقبال \* وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في



وَالشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرِّفَ وَالْجَوَابُ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

ي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُبْنَى عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً لانه يُتَرَتَّبُ عَلَى الاول كما يُتَرَتَّبُ الْجَوَابُ عَلَى السُّؤَالِ . وَيُقَالُ لَهُ الْجَزَاءُ اَيْضاً لِتَرْتُّبِهِ عَلَيْهِ كَمَا يُتَرَتَّبُ الْجَزَاءُ عَلَى الْعَمَلِ . وَمَنْ تَمَّ بِجَبِّ تَقْدِيمِ الْاَوَّلِ كَمَا يَتَقَدَّمُ السُّؤَالُ عَلَى الْجَوَابِ وَالْعَمَلُ عَلَى الْجَزَاءِ \* وَالشَّرْطُ بِخُتْصٍ بِكَوْنِهِ فِعْلاً خَبَرِيًّا مُتَصَرِّفًا وَهُوَ يَشْمَلُ الْمَضَارِعَ وَالْمَاضِي \* وَأَمَّا الْجَوَابُ فَلَا يَقِيدُ شَيْءً مِنْ ذَلِكَ . وَهُوَ قَدْ يَكُونُ مُوَافِقًا لِلشَّرْطِ وَقَدْ يَكُونُ مُخَالَفًا لَهُ . فَيَقَعُ الْفِعْلَانِ مَضَارِعَيْنِ نَحْوُ اَنْ يَنْتَهَوْا يَغْفِرَ لَهُمْ . وَمَاضِيَيْنِ نَحْوُ اَنْ عُدْتُمْ تُدْنَا . وَالْاَوَّلُ مَضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًّا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ اِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ تَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ \* وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلاً اِنْشَائِيًّا نَحْوُ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلاً جَامِداً نَحْوُ وَمَنْ لَا يُجِيبُ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ يُعْجِزُ فِي الْاَرْضِ \* وَاعْلَمْ اَنْ وَقُوعَ الشَّرْطِ مَضَارِعًا وَالْجَوَابَ مَاضِيًّا لَفْظًا ضَعِيفَةً لِانْ فِيهِ تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطْعُهُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

اَنْ تَصْرِمُوْنَا وَصَانَاكُمْ وَاَنْ تَصْلُوَا مَلَأْتُمْ اَنْفُسَ الْاَعْدَاءِ اِرْهَابًا  
وَجَعَلُوَا مَا سُمِعَ مِنْهُ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ اَنْفَاءً مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا  
وَجَازَ رَفَعٌ فِي مَضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى اِلْضَعْفِ الْعَمَلِ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو اَنْ زُرْتَنِي اُكْرِمُكَ . او في المعنى فقط نحو اَنْ لَمْ تَزُرْنِي اَغْضَبُ \* وَذَلِكَ اِنْ اِدَاةَ الشَّرْطِ اَلَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهَا فِي فِعْلِ الشَّرْطِ الْقَرِيبِ ضَعُفَتْ عَنْ الْعَمَلِ فِي الْجَوَابِ الْبَعِيدِ \* وَاخْتَلَفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ وَالْاَكْثَرُونَ عَلَى تَرْجِيحِ الْجَزْمِ لَانهُ الْاَصْلُ وَقَدْ امْكَنَ اسْتِمْحَاةُ فُهو اَوَّلِي . وَعَالِيهِ الْآيَةُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا \* وَاعْلَمْ اَنْ الْمَضَارِعَ الْمُنْفِيَّ بَلَمَ فِي هَذَا الْبَابِ يُجْزَمُ بِهَا لَفْظًا وَبِادَاةِ الشَّرْطِ مُحَلًّا لِامْتِنَاعِ تَسْلِيْطِ الْعَامِلِينَ جَمِيعًا عَلَى لَفْظِهِ \* وَبَعْضُ النُّحَاةِ جَعَلَ الْمَضَارِعَ الْمُبْنِيَّ كَالْمَاضِي فِي جَوَازِ رَفْعِ جَوَابِهِ لَعَدَمِ ظُهُورِ التَّأْثِيرِ فِيهِ فَيُقَالُ اِنْ تَذَهَبْنَ اُذْهَبُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ



أَضْرِبَ . او مفعولٌ مطلقٌ نحو أي سِيرَ تَسِيرًا تَبَعَكَ \* واختلِفَ في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر المحققين على انه الشرط فيهما \* وكل هذه الاسماء لها صدر الكلا. لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جرّ نحو بن تَذَهَبَ أَذْهَبَ . او مضافاً نحو غلام من تَضْرِبَ أَضْرِبَ ما يَغَيِّرُ شَيْئًا من حكمه لان المجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مرّ وهو معمول لما بعده \* وان كان العامل غيرهما خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لما يرفع المضارع بعده لتجرّد نحو اِنْ مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ وليس ما يَسُرُّكَ يُعْجِبُنِي وما شا كل ذلك \* ومن هذا الباب ما لا يجوز الا مُلَحَقًا بما وهو حيث واذا لانها تكفّرهما عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع فتصيران مثل اِنْ في الايهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو مَنْ وما وها واني . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو اِنْ وأي ومتى واَيَّانَ واَيَّينَ وكيف عند من يجوز بها

وَيَجْزُمُونَ بِإِذَا فِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَدِرْ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر  
واذا تُصِيبُكَ من الحوادث نكبة فاصبر فمك كل غيابة فستنجلي  
وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى اِنْ الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت \* وانما اعملوها في الشعر حملاً لما على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بدّ عند اعمالها من تجريدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة \* وربما سلّخت متى عن الشرط فأهمّلت حملاً على اذا كما في قول الشاعر  
وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع  
غير ان اهمالها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بِنِيَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سُمِّيَا



المثال . فيجوز ان يقال لم يَقُمْ زيدٌ ثم قام ولا يجوز ان يقال لَمَّا يَقُمْ ثم قام لما علمت \*  
ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تَزُرْني اُعتَبْ عليك بخلاف لَمَّا . ويجوز  
حذف مجزوم لَمَّا نحو قاربت المدينة وَلَمَّا اي وَلَمَّا ادخلها بخلاف مجزوم لم . وأما قول

الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم  
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة \* والاخرى ان تخلصانه الى الاستقبال لان  
الفعل الطلبي لا يكون الا مستقبلا ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمْتَ فَعَلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبْطِ  
اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ تَعَجَّلْ تَنْدَمْ لانهما قد ارتبطا ببعضهما  
لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد . وهو مذهب سيبويه والمحققين من  
اهل البصرة \* وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو  
الصحيح وعليه الجمهور

وَضُمِّنَتْهَا مَنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى اَيُّ مَتَى اَيَّاتِ اَيْنَ اَنَّى  
مَهْمَا وَاِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا  
اي ان هذه الادوات المذكورة قد ضُمِّنَتْ معنى اِنْ الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرْني  
اُكْرِمُهُ بمعنى اِنْ يَزُرْني زيدٌ او عمرو او فلان اُكْرِمُهُ . ولذلك عملت عملها في  
جزم الفعلين كليهما كما رايت \* وذلك يَطْرُدُ في جميعها اتفاقاً اِلَّا كيفما فانها تعمل  
كذلك عند الكوفيين قياساً على حيثما وَاِذَا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو  
كيفما تَجَلِسْ اُجْلِسْ والا فلا عمل لها اتفاقاً \* وكل هذه الادوات اسماء على الاصح .  
غير ان ما قد تُسْتَعْمَلُ زمانية كقول الشاعر

وما تحي لا اُرهب وان كنت جارماً ولو عد اعدائي عليّ لهم دَخَلَا  
فتكون حرفاً هناك \* وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمينها معنى الحرف الا اَيَّ فانها  
معربة لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء \* واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على  
مكان او زمان نحو اينما تكونوا يَدْرِكُكُمْ الموت ومتى نَقُومُ نَذْهَبُ فهو ظرف . وغيره  
ان كَانَ مجرداً فهو مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو من تَضْرِبُ



إرسال رسول ولولا توقع معتز فإرضاءؤه وهلم جرثا \* فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تضمر أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها لانه في تأويل الذي يطير \* غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير الجحود . وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرّ الكلام عليهما . غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة . فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام \* ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك \* واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخلة عليه \* وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة نصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة \* ولا تضر ناصبة في غير هذه المواضع الا شذوذا كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه اي أن تسمع . او ضرورة كقول الشاعر  
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد الذات هل انت مخلي  
اي ان أحضر الوغي . او تشبيها باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجوازم \* وأما اضمارها غير ناصبة نحو أفغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

### فصل

#### في الجوازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةُ فِعْلاً وَلَامِ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختاروا لماً النافية ولام الامر ونقيضتها لا الناهية \* والأوليان ثقلان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما ينضج اي ما قام وما ينضج . غير ان المنفي بلم يحنل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلماً يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في



فَتُحَدِّثُنَا . ومن الطلب باسم الفعل بنحو صَة فَأُحَدِّثُكَ لان الفعل لا يُنصب في هذه المواضع \* أمّا في الأوّل فلان المقصود نفي الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلان النفي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فتحدّثنا . واما في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يُعطَف عليه المصدر المتأوّل مما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها \* وبهذا الاعتبار يمتنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرمه لجمود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر يُتَصَيّد من معنى الظرف اذ هو نائبٌ مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه \* واختلّف في الطلب بلفظ الماضي نحو رَزَقَنِي اللهُ مالاً فاتصدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حَذَارِ فتسلم . والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتنال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلْمُصْحَبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطَفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْتَنِي  
وَدُونَ هَذَا الْعَطَفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَحْدًا وَفِيهِمَا غَلَبُ

اي ان الواو التي هي للمصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مرّ . فيقال لا أزوورك وتهجرني وهل تظلمني وأنصفك وهلمّ جرّاً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعاً لتوهم كونها عاطفةً ولذلك يُقال لها واو الصّرف . ويكون التقدير لا تكون زيارةً مني وهجرته منك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني وقس عليه \* وكذلك يُضمَر أن بعد العطف على اسمٍ خالصٍ اي ليس في تأويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلاّ وحياً او من وراء حجاب او يُرسل رسولاً . والفاء كما في قول الشاعر

لولا توقُّعُ معترٍّ فأرضيه ما كنتُ أوثِرُ إتراباً على ترَبِ

والواو كقول الآخر

ولبسُ عباءَةٍ ونقرٌ عيني أحبُّ إليّ من لبسِ الشفوفِ

وثم كقول الآخر

اني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافت البقرُ

فان هذه الافعال كلها تأوّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلاّ وحياً او



بمحدوف هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأ كيد  
انما هو باعتبار ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين  
وَأَوْ إِذَا تَصْلَحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمَثَلُ  
اي واضمروا أن ايضاً بعد أَوْ العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إِلَّا الاستثنائية كقول

الشاعر

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

اي إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ . او الى الانتهاء كقول الآخر

لَأَسْتَسْمِيَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يشمل ان يكون المعنى اضربه إِلَّا  
أَنْ يَمَثَلَ او الى أَنْ يَمَثَلَ \* واعلم ان تقدير إِلَّا او الى مكان أَوْ تقديرٌ يلاحظ فيه  
المعنى دون الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدر قبل او  
مصدرٌ يُعطف عليه المصدر المسبوك بعدها من أَنْ الْمُضْمَرَةُ والفعل المنصوب بها لئلا  
يلزم عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربٌ له او امثال منه  
وقس عليه . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحَضَّانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .  
أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزُرنا زيدٌ فَنُكْرِمُهُ . او بالفعل نحو ليس  
الشيخ حاضراً فَنَسَأَلُهُ . او بالاسم نحو زيدٌ غيرُ قادمٍ فَنَنْتَظِرُهُ \* ويلحق به التشبيه  
الواقع موقعه نحو كانك اميرٌ علينا فَنُطِيعُكَ . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فَنَحْدِثُنَا .  
فان قصد بهما حقيقة معناها امتنع النصب \* وأما الطلب فيشمل الامر نحو زُرني  
فَأَكْرِمْكَ . والنهي نحو لا تخاضمني فاشتمك . والاستفهام نحو اين تذهب فاتبعك .  
والعرض نحو ألا تزورنا فنُحَسِّنَ اليك . والتخفيض نحو هلا نقرأ فتستفيد . والتمني نحو  
ليتك عالمٌ فتُفِيدَنَا . والترجي في الصحيح نحو لعلني احجُّ فازورك \* وانما قيدنا الفاء  
بالسببية احترازاً من الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تزورنا فتحدِثُنَا اي فما تحدِثُنَا .  
والنفي والطلب بالمحضين احترازاً من النفي المأوّل بالإثبات نحو ما تزال تأتيننا



وَأُضْمِرُوا أَنْ بَعْدَ كِيٍّ إِذَا تَعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ حَرْفٍ جَرٍّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجرُّدها من اللام لفظاً وتقديراً . فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها \* وهو مذهب سيديويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذَا لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَا مٌ عَلَلَتْ أَوْ تَجَحَّدُ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً . وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْنِي حَتَّى أَكْرِمَكَ او للغاية نحو صُمَّ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ \* وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتُ . او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله بالنسبة الى ما قبله نحو مَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ . فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم . فان أُريدَ بالفعل معنى الحال حقيقةً او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانها حاضرة امتنع النصب لامتناع اضمار أن قبله لانها موضوع للاستقبال وحينئذ تكون حتى حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعاً لتجرُّد . غير انه لا بد ان يكون فضلة ليستقل ما قبلها بدونه لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة . وان يكون مسبباً عما قبلها لانه لما فاتهما الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينهما ليتحقق معنى الغاية المدلول عليه بها . وعلى ذلك قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه . فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقةً بالنظر الى زمان التكلم او حكايةً بالنظر الى زمان المرض المقام له . وهو فضلة لان الكلام قد تم قبل حتى . ومُسَبَّبٌ عما قبلها لان انتفاء الرجاء مُسَبَّبٌ عن المرض \* وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخل البلد لان ما بعد حتى عمدة لكونه خبراً فلو جعل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر \* وفي نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغياب الشمس \* وكذلك تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَانْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ . وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كِيٍّ لَانْهَا بِمَعْنَى كِيٍّ الْجَارَةِ \* وَتُضْمَرُ اِيضاً بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا لَتاً كَيَدِ النَّفِيِّ بَعْدَ كَانَ الْمَنْفِيَّةُ لَفْظاً نَحْوُ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ . او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم \* واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق



ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اذن اكرمك او اذن انا اكرمك او اذن اذنك صديقاً اُهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تحطى الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحقيقاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال \* وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زررتي اذن اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بثلثها وامكنني منها اذن لا اقيها

اي والله لئن عاد لي \* واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ واذن لا يلبثوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيهما . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل وممولاتها فلم يعتد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيغترف الفصل به كما مر

فان تلت عطفاً على ما لا محل له فانت بالخيار في العمل

اي ان اذن اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز اعمالها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واذن اكرمه او فاذن احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتداءية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اذن . وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى \* وأما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل \* تلي ان الاكثر عندهم الإلغاء مطاقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو \* وأما ان فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال



## باب الحروف المختصة بالفعل

## فصل

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعاً بِأَنَّ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بأن وكي المصدريتين ولن وإذن . وتختصر  
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده  
باضمار أن لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنَّ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أُمْتَنَعَ

اي انهم استعملوا أن في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أن ازور  
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة لأنه يناسبها .  
ويمتنع وقوعها بعد العلم لأنه يدل على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعده نحو أفلا  
يرفون أن لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقيلة لأنها للتأكيد فيناسبها اليقين  
ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً للتجرّد \* غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجعلون  
الواقعة بعده مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف \* واما الواقعة في  
غير ذلك فهي المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لأنه حينئذ يتعين  
كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله \* فان  
لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة  
بخلاف المجردة عن اللام لفظاً وتقديرًا كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم إذن ان تكون صدر الجواب الذي يجاب بها وان تكون متصلة بالفعل  
وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إذن اكرمك جواباً لمن قال اريد ان



هناك الآ مخففة كما سيجي . . . وحيث يندرج يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر  
عَلِمُوا أَنَّ يَوْمًا لَنَجَادُوا      قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

فان كانت الجملة اسمية نحو وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة  
الفعل نحو وأن ليس للانسان إلا ما سعى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس  
« وَأُجْرِيَتْ كَأَنَّ مَجْرَاهَا مَتَى      خَفَّفَتْ وَالْفَصْلُ بِقَدْ وَلَمْ أَتَى »

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن  
مخدوفاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مَشْرِقُ النَحْرِ      كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فاصها عنه في الايجاب بقدر  
كقول الشاعر

لَا يَهْوُلُكَ أَصْطِلَاحُ لَطَى الْحَرِّ      بَ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا      أَيْسُ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك  
فلا حاجة الى الفصل \* وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنَّ إِذَا تُخَفَّفُ      فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ  
والمعنى فأجريت مجراها \* ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقاً بينهما لان الواو لا تدخل  
على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كفر سليمان  
ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك \*  
ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه





واذا دخلت **إِنْ** المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من  
 المبتدأ والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكلية . وحينئذٍ تدخل اللام على الجزء  
 الثاني من معموله نحو **وَإِنْ** كانت أم كبيرة **وَإِنْ** وجدنا أكثرهم لفاسقين . وهو الشائع  
 في استعمال العرب \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام  
 الابتداء او لاماً غيرها اجتنبت للفرق ولهم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه  
 والاول هو المختار وهو مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ      يُنَوِّسُ وَبِالْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرِ  
 وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيْنِ أَوْ      كَلَّمَ عَنْ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان **أَنَّ** المفتوحة لا تُهْمَلُ راساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهها  
 بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل \* ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على  
 وجهٍ يُشْعِرُ بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شان يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلاً  
 عاملة \* ولا يكون خبرها والحالة هذه إلا جملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف  
 وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين **أَنَّ** الناصبة للفعل لئلا تلبس بها . وذلك يكون  
 بقدر كقول الشاعر

شَهِدْتُ بِأَنَّ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ      وَأَنَّكَ تَحُو مَا تَشَاءُ وَنُثِبْتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا      أَبَشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ  
 او بحرف نفي نحو **أَيَحْسَبُ** **أَنَّ** لم يره احد . او اداة شرطٍ نحو **وَأَنَّ** لو استقاموا على  
 الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها \* ولذلك استشكل  
 الفصل بلا كقول الشاعر

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاةِ فَاَنِّي      أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنَّ لَا أَذُوقُهَا  
 لانه لا يمتنع اعتراضها بينهما \* والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض  
 بها بين المتلازمين قل الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً \* فيكون دخولها بعد  
 المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يُفَصَّلْ بها يتعين النصب إلا اذا  
 كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او مافي معناه لانها لا تكون



أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا اضْأَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيَّدَا  
وَحِينَئِذٍ تُكَنَّفُ عَنْ الْعَمَلِ فَيَقَالُ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ وَهَلُمَّ جَرًّا. وبهذا  
الاعتبار جاز دخولها على الأفعال لأنها إذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم أن  
يكون مدخولها صالحاً له \* وذلك مطردٌ عند الجمهور إلا في ليتما فإنه لم يسمع دخولها  
إلا على الجملة الاسمية ومن ثم ترجَّح بقاء عملها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء.

وقد روي برفع الحمام ونصبه قول الشاعر  
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقصدي  
وأما إذا لم تكن ما زائدة نحو إن ما عند الله باقي وإن ما صبرت جميل فليست في  
شيء من ذلك

وَحَفِيفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعُفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ  
وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ  
أي أن الأحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي إن وأن وكأن ولكن قد استعملت  
مخففةً فدخل عليها الضعف لأن ذلك قد أدى إلى نقص أحرفها وسكون أواخرها \*  
ومن ثم جاز دخولها على الأفعال . غير أن الماضي أولى بدخولها عليه لأنها كانت  
تشبهه في فتح أواخرها قبل التخفيف \* وأما أحكامها في الإعمال والإهمال فسيأتي  
تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تَهْمَلَ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّابَسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ  
وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِنَاسِخٍ حِفْظًا لِرِسْمِ الْمَنْزِلِ  
أي أنهم لاجل الضعف الذي يحدثه هذا التخفيف رجَّحوا إهمال إن المكسورة عند  
تخفيفها فيرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير أنها حينئذٍ تلتبس بإن النافية لاتحادها  
في الصورة فيجب أن يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لأنها لا تدخل في خبر  
النافية فيقال إن زيد لقائم . ما لم نَقُمْ قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر  
أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن  
فإنها لو قد رت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام \*



او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن \* ومنها لتعين المفتوحة ما وقعت فيه فاء لا نحو بلغني انك شاعر \* او نائب فاعل نحو سمع انك راحل \* او مفعولا نحو عرفت انك ناصح \* او مبتدأ نحو عندي انك فاضل \* او خبرا عن اسم معنى نحو الحق ان العلم نافع \* او مضافا اليه نحو احبك مع انك ظالم \* او مجرورا بالحرف نحو وثقت بانك امين \* ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزني فاني اكرمه \* فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فانا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمي له ثابت \* او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل \* او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسم ان الدار ملك زيد فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجر اي على انها ملكه \* او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابه والمفتوحة على اضمار حرف الجر اي لانه عدو \* وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع \* واعلم ان المفتوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز ان تقع اسما لاختواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي انك فاضل \* الا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادة مسد معموليها لاشتغال صلتها على المسند والمسند اليه نحو ليت انك فقيه \*  
وعليه قول الشاعر

فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام  
وهو مذهب الجمهور

وما اذا زيدت على الكل انقضى حكم اختصاص ولها الكف اقتضى  
«وذلك دون لیتما اذ لم تزل على اختصاصها فرجح العمل»

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على الأفعال نحو انما يوحى الي انما الحكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ومن ذلك

قول الشاعر

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وقول الآخر



يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قادم ومروا لان  
معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معموليها سادة مسد منفعوليها  
وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ  
تُكسر همزتها فيقال علمت ان زيدا لقادم وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة  
كما ترى \* فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قادم وعمرًا تعين النصب لانها  
مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور \* ويقع ذلك ايضا في  
لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في  
المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول الشاعر

وما قصرت بي في التسمي خوولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاخبار  
بالمُسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف  
من التوابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر \* وللنحاة في هذا  
المقام تفاصيل ومناقضات بطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور  
في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ      خِلَافَ إِنْ فَهِيَ مَوْطِنُ الْجُمْلِ  
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ      تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مُوَرَّدٍ

اي ان أن المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر  
مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد. بخلاف  
المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة مَوْطِنَ المفردات  
والمكسورة مَوْطِنَ الجُمْلِ. فان صحَّ تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منهما  
والا تعيَّنت احدهما بحسب موقعها \* وقد ذكرت النحاة لكل فريق مواضع منها  
لتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو ان الله واحد. او محكية بالقول نحو قال  
اني عبد الله. او جواباً لقسم لم يُصرَّح فيه بالفعل نحو والله ان زيدا صادق. او  
خبراً عن اسم عين نحو زيد انه كريم. او صفة له نحو مروت برجل انه صالح. او  
صدر صلة نحو جاء الذي انه لبيب. او في موضع الحال نحو قصدته واني واثق به.



الصدیق زائر. او المکروه نحو لعل العدو قادم. ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالاشفاق \* وقد تحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها \* وأما أن المفتوحة الهزمة فالأكثر على أنها للتوكيد لأنها فرع عن إن المكسورة وإنما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجي وهو

مذهب سيديويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسِطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو إن عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها كما مر \* وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف \* واعلم ان محل جواز التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رايت . وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو إن مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين

هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ابْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ  
“فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ أَنْ تَرِدَ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ”  
“وَذَلِكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنَّ وَفِي لَكِنَّا”

اي ان إن المكسورة الهزمة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى الابتداء لأنها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للفظه والرفع اتباعاً لمحلّه من الابتداء الباقي اعتباره في المعنى . غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو إن زيداً قائمٌ وعمروٌ لأنه لو قيل ان زيداً وعمروٌ قائمان كان الخبر معمولاً لأن من حيث انه خبرٌ عن زيدٍ ومعمولاً للمبتدأ او لتجرّد في احد القولين من حيث انه خبرٌ عن عمرو ولا يجوز تواردهما على معمول واحد \* ولما كانت أن المفتوحة الهزمة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها إن المكسورة في وقوعها موقع الجملة كما ستعرف . وذلك



قالت أمانة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلت محمولا على ضغينة ومضطاع الأضغان منذ انا يافع

غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما قبلهما ولا يتقدم خبرهما عليهما . واذا أضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به كما في سائر الظروف \* فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيت منذ يومين ترجحت حرفيتهما معه ولا إضافة عند الاكثرين

### فصل

في إن وإن واخواتها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَأَنَّ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنبص المبتدأ وترفع الخبر نحو إن زيدا قائم ولعل الحبيب قادم وقس ما بينهما . وهي كالأفعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاوخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرها كما سيجي . ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالأفعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الأفعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الأفعال فلا تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة \* وأما معانيها فمعنى إن التوكيد . ومعنى كأن التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيدا اسداً . وأما ان كان مشتقاً نحو كأن زيدا قائم فهي للشك لان الخبر حينئذ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشئ لا يشبه بنفسه \* ومعنى لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم لكنه غير عامل . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العمل لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه \* ومعنى ليت التمني وهو طالب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم \* ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل



لو كان في قاي كقَدَرٍ قُلامَةٍ حُبًّا لغيرك ما ائتكَ رسائي  
وتارة في موضع النصب كقول الآخر  
وذُقْ كَأَلَّذِي قد ذاقَ منك مَعاشِرٌ لعبتَ بهم اذ انت بالناس تلعبُ  
وتارة في موضع الجر كقول الآخر  
يَبِضُّ ثَلَاثٌ كنعاجٍ جُمٌ يَنْتَحِمُ كَنَ عن كَأَبَرَدِ الْمُنْهَمِ  
وهو عند سيدي به مختص بالضرورة وعليه المحققون \* واستثنى ابن هشام الزائدة منها  
نحو ليس كمثله شيء . والواقعة صلة كقول الراجز  
ما يُرْتَجَى وما يُخَافُ جَمَعًا فهو الذي كالغيث والليث معا  
فان الاسمية تمتنع فيهما . أَمَّا في الاولى فَلِأَنَّ الاسماءَ لا تُزَادُ . وَأَمَّا في الثانية فَلِأَنَّهُ  
يُحْتَاجُ معها الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حُذِفَ صدر  
الصلة مع قصرها وهو مُنْكَرٌ \* وَأَمَّا اسْمِيَّةٌ عن وعلى فهي مُقَيَّدَةٌ بوقوعها بعد من  
الجارّة على الاصحّ وعليه قول الشاعر  
اراهُ تارةً من عن يميني يمرُّ وتارةً من عن يساري  
اي من جانب يميني ومن جانب يساري وقول الآخر  
غَدَت من عليه بعد ما تمَّ ظَمُّوْهَا تَصَلُّ وعن قَيْضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلِ  
اي من فوقه \* وكذلك مُذْ وَمُنْذُ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدهما مرفوعاً وهما  
حينئذٍ ظرفان معناهما أوّل المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً .  
فيرفع الاسم بعدهما على انه خبرٌ عن احدهما في اصحّ المذاهب نحو ما رأيتُهُ مُذْ يومُ  
الجمعة او مُنْذُ يومان اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة انتفائها يومان \*  
وبهذا الاعتبار صحّ الابتداء بهما لانهما مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليهما  
والتقدير مُذْ ما رأيتُهُ يومُ الجمعة او يومان ثم حُذِفَت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما  
يدل عليها \* وكذلك اذا وقعت بعدهما الجملة فانها تُتَعَيَّنُ فيهما الظرفية وتكونان  
مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدهما فعلية كقول  
الشاعر  
وما زلتُ مُذْ خطَّ السوادُ بعارضي أَفْتَشُ في اهل الزمان واكشفُ  
وقول الآخر



نحو وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الانهار اي بأنّ لهم . ونحو حصرت صدورهم أنّ يقاتلوكم اي عن ان يقاتلوكم . والمراد بذلك التخفيف لطولها بالصلة \* غير ان ذلك مشروط بأنّ من اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجّع اللصّ أنّ يسرق امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود \* وقد سمع حذف حرف الجرّ في غير ذلك نادراً والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربّهم اي برّبهم . ومنه قول الشاعر

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

اي تمرّون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين \* وشذّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال كيف اصبحت اي بخير لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مضمراً . ولذلك يُخَيَّر في تحلّ أنّ وأن بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيهما خفي فلا يظهر المحذور \* واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور بمثل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أخلق بذي الصبر أنّ يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أنّ يلجا  
اي ومدمن القرع . او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر  
ما لمحبّ جلد أنّ يهجر ولا حبيب رأفة فيجبر

اي ولا الحبيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقةً بمثله كما اذا قيل مررتُ بزيد فتقول ازيد التاجر اي ازيد . او بعد ان الشرطيّة كذلك نحو أمرنّ بأيتهم شئتُ ان زيد او عمرو اي ان يزيد \* وقد ذكروا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءَ كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لِمَا تَلَا  
” وَمَذُومٌ وَمَنْذُومٌ عِنْدَ رَفْعِ اسْمٍ بِلِي كَمَنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجُمْلِ “  
اي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق فتكون كل واحدة منهنّ مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء \* غير ان اسميّة الكاف مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر



وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضْمَنُ معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تَضْمَنَ كُلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ معنى عند . نحو لن تُغْنِي عَنْهُمْ اَمْوَالُهُمْ وَلَا اَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً . ولزيدٍ عليّ دين . وهو اشهى اليّ من اخيه . وكتبتهُ لخمس من رجب . اي عند الله وعندى وهلمّ جرّاً \* وعن قد تَضْمَنَ معنى بعد نحو لتركبن طَبَقاً عن طَبَقٍ اي بعد طبق \* وكذلك اللام نحو اقيم الصلوة لدُلُوكِ الشمس اي بعد دلوها . وربما ضَمِنَتِ اللام معنى مع كقوله

فلما تفرّقنا كأنني ومالكاً      لطول اجتماعٍ لم نبت ليلةً معاً

اي مع طول اجتماع \* غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يُقَاسَ عليه شيء دون آخر نحو هو اشهى اليّ خانه يجوز ان يُقال هو احب اليّ ولكن لا يقال افضل اليّ

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا      يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في الدار . فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه \* وكذلك مع شبه الفعل مذكوراً نحو انا ضاربٌ لزيدٍ او مقدراً نحو الكتاب لعمرٍ و اي حاصل له \* ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ وربّ رجلٍ كريمٍ لقيته اذ لا ربط فيهما . ولا اَحْرُفُ الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيدٍ لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها \* واخْتَلَفَ فِي تَعْلُقِ الْكَافِ وَالْاَصْحَحُّ اَنَّهَا تُتَعَلَّقُ بِفِعْلِ اسْتِقْرَارٍ مُحْذُوفٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُحَقِّقِينَ

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ      أَنَّ قِيَاساً حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ

« وَدُونَ ذَلِكَ الْخَذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ      فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ »

اي ان حرف الجر يُحْذَفُ قِيَاساً عَنْ أَنَّ الْمَشْدُودَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةِ وَأَنَّ الْمَخَفَّةَ الْمَصْدَرِيَّةَ



«وَرُبَّمَا» جَرَّتْ ضَمِيرًا فَسِرًّا      بِنَكْرَةٍ فَرَدًّا لَغَيْبٍ ذِكْرًا

اي ان رُبَّ قد تُستعمل جارةً لضمير غيبة مفردٍ مذكّرٍ مفسّرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ على الأصحّ لانه عائدٌ على واجب التنكير وهو النكرة المفسرة له . وهذه النكرة تُنصب على التمييز مطابقةً للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيُقال رُبُّه رجلاً لقيته ورُبُّه امرأةً رأيتها ورُبُّه رجلين ضربتهما ورُبُّه رجلاً أكرمتهما وهلمّ جرّاً .

وعلى ذلك قول الشاعر

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا      يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وهو مذهب البصريين وعليه الأكثرون

وَرُبَّمَا ضَمَّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ      مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضمّن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمرادف له . وذلك ان من قد تُضمّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرفٍ خفيٍّ اي به \* وعن قد تُضمّن معنى على نحو فانما يخل عن نفسه اي عليها \* وفي قد تُضمّن معنى الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصيرٌ في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأصابكم في جذوع النخل اي عليها \* وعلى قد تُضمّن معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه \* والى قد تُضمّن معنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه \* والباء قد تُضمّن معنى من نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على نحو ان تأمنه بقنطار يؤدّه اليك اي على قنطار \* واللام قد تُضمّن معنى عن نحو قالت أولاهم لأخراهم ربنا هو لآء اضلونا اي عن أخراهم \* والكاف قد تُضمّن معنى على نحو كن كما انت اي على ما انت \* وقيل ان هذا التضمين انما هو للأفعال لان التجويز في الفعل اسهل منه في الحرف فيضمّن الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمّن معنى يروى وتبقى الباء على معناها وهو مذهب البصريين



وَمَذُومٌ وَلِزْمَانٍ أَسْتَعْمِلَا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مذومٌ ومُنْذُ تخنصان باسم الزمان ويشتراط فيه ان يكون معيناً لا مبهماً وماضيًا او حاضراً لا مستقبلاً. فيقال ما رأيتُهُ مُذُومٌ يوم الجمعة او مُنْذُ اليوم \* وعدا واختاها يُجَرُّ بهنَّ على تقديرهنَّ أحرُفَ جرٍّ بشرط ان لا نتقدمهنَّ ما المصدرية لما علمت في باب الاستثناء فيقال جاء القوم عدا زيدٍ وهلمَّ جرًّا \* واما معانيهنَّ مُذُومٌ ومُنْذُ تكونان لابتداء الغاية مع الماضي والظرفية مع الحاضر \* وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة له \* واعلم ان منذ مبنية على الضم بالاتفاق . ومذ على السكون عند الجمهور . غير انه اذا لقيها ساكنٌ تَضَمَّ نحو مُذُومٌ اليوم . وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَيِّ لِيَأْنُ وَصَلٍ وَمَا أَسْتَفْهَامُ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللَّامِ

اي ان كي تخنص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئتُ كي ازورك . وهي حينئذٍ حرف تعليل كاللام وهما معها في تأويل المصدر اي جئت لزيارتك \* وكذلك مع ما الاستفهامية كقولهم كَيْمَ يجذف اليها كما تحذف مع سائر احرف الجر اية لماذا . او ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرر فائما يراد الفتي كيما يضر وينفع

اي يراد للنفع والضرر على ما مرَّ وهو قليل \* وكل ذلك مشروط بان لا نقترن باللام لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ " تُنَوَّى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ "

اي ان رُبَّ تُنَوَّى بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن

الاول قول الراجز

وبلدة ليس بها انيس الا اليعاير والاعيس

اي ورب بلدة وهو كثير في الاستعمال \* ومن الثاني قول الشاعر

فان احنق فذي حنق لظاه يكاد علي يلهب التهابا

اي فرُبَّ ذي حنق وهو قليل \* ومن الثالث قول الآخر

بل بلد مل الفجاج قتمه لا يشتري كتمانهُ وجهرمة

اي بل رب بلد وهو نادر



اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورهما اسماً ظاهراً . والتاء تختص من الاسماء الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يُستعمل مضافاً الى الكعبة او ياء المتكلم فيقال تالله وتالرحمن وترب الكعبة او ترابي . والاول هو المشهور في الاستعمال وما يليه نادر \* واما معانيهن فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالمرجوت القديم . والتعليل نحو رب ارحمهما كما ربياني صغيراً . والتنظير نحو اجعل لنا الهام كما لهم الهة . وقد تُستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالألف . ويقال لها كاف الاستقصاء

### وَرُبَّ لِلنَّكَرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجُرُّ الطَّرْفَا

اي ان رب تختص بالنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورهما غالباً في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه بالصفة \* واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضياً كما رأيت لان معناها لا يتحقق إلا في ما قد وقع \* وحتى تختص بما كان آخرًا نحو صمت حتى المغرب . او متصلًا بالآخر نحو مهت حتى الفجر . واما معناها فرُب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية زمانية كما مرَّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها \* واعلم ان مجرور حتى يحنمل ان يكون داخلاً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحنمل ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم نَقْمُ قرينة على احد الوجهين فيحكم بقتضاها . فان انتفت القرينة يُحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف إلى فان الاكثر فيها عدم الدخول . ولذلك يُحكم به عند انتفاء القرينة \* واعلم ان رب تختص بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو ربما زيد قائم وعليه قول الشاعر

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعِنَّا جِيجُ بَيْنِهِنَّ الْمِهَارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو ربما قام زيد وعليه قول الآخر

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ امْرِهِمْ مَعَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وَأَمَّا مَعَ النُّكَرَةِ فَلَا تَحُولُ مَعَ زِيَادَةِ مَا عَنْ حَكْمِهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ

لأن الفصل بالزائد كلا فصل



كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أَيِ بَدَلِ  
الْآخِرَةِ . وهي أمُّ الباب ولذلك يقدمونها في الذكر \* وعن المجاوزة نحو سافرت عن  
البلد . والبدل نحو لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار إبراهيم  
لأبيه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو أحببتُ حبَّ الخير عن ذكر ربي أي  
فوقه \* وفي الظرفية حقيقة نحو جلستُ في الدار أو تجاوزاً نحو نظرتُ في الأمر . والمُصاحبة  
نحو خرج الأمير في موكبه . والتعليل نحو قُتِلَ كليبٌ في ناقةٍ . والمُقايسة نحو ما ذنبنا  
في عفوك إلا هفوة \* وعلى الاستعلاء حساً نحو وعلى الزناك تحمكون أو معنى نحو  
وفضّلنا بعضهم على بعضٍ . والمُصاحبة نحو يطعمون الطعامَ على حبه . والاستدراك  
كقول الشاعر

بكلِّ تداوينا فلم يُشفَ ما بنا      على أن قرب الدار خيرٌ من البعدِ  
والتعليل نحو ولتَكْبِرُوا اللَّهَ على ما هدام . والظرفية نحو دخل المدينة على - بين غفلةٍ \*  
والباء للإصاق نحو مرت يزيد . والتعدية نحو ذهبت بعمرو . والاستعانة نحو  
ضربت بالسيف . والسببية نحو قُتِلَ بذنبه . والمُصاحبة نحو جاء بأدله . والظرفية نحو  
أَقَمْتُ بالدار . والبدل نحو النفسُ بالنفس . والمُقابلة نحو هذا بذاك . والقسم وهي أصل  
حروفه . ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أَقْسِمُ بِاللَّهِ \* واللام للملك نحو المال  
لزيد . والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو  
هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ      فَكَلِّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ  
والتعدية نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعَّالٌ لما  
يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الأجل .  
وبدونه نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجلٍ مسمى وهو قليل \* وإلى  
لانتهاية الزمانية نحو اتعوا الصيام إلى الليل . أو المكانية نحو من المسجد الحرام  
إلى المسجد الأقصى . والمُصاحبة نحو جلست إلى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك  
بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من أفعال تعجب أو تفضيل نحو ما أحببني إلى زيدٍ وزيد  
أحبُّ إليَّ من أخيه

وظَاهِرٌ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَ      وَالتَّاءُ لِلِهِ وَرَحْمَنٍ وَرَبِّ



المُعْتَل وهو ياء المتكلم ومع الظاهر غير المُسْتَفَات . فتندرج فيها لام كني ولام الجحود .  
وتجري على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه \*  
واما حرف التعريف عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف  
ظائره \* ويتعين الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام  
والتسوية والنداء وتاء القسم وسين الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجواب  
والتوسط ولام الجر مع المستفات وغير الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جمهور  
العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُقَيَّدُ      فَإِنْ فِيهِ كُلُّ حِكْمٍ يَوْجَدُ

أي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقَيَّدُ بشيء من الأحكام . وهو يشمل  
الحروف المنردة اللاحقة اواخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة  
ما يُضَمُّ كيم الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يُفْتَحُ كالتاء في نحو لات . ومنها ما  
يُكْسَرُ كالكاف في نحو اياك . ومنها ما هو ساكن كنون التوكيد الخفيفة \* وكذلك  
المركبة كند بالضم وسوف بالفتح وجيز بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد  
فيه جميع احكام البناء كما ترى

## باب الحروف المختصة بالاسم

### فصل

في احرف الجر

مِنْ عَنْ وَفِي لِمُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجَرُّ وَالْبَاءُ وَلَامٌ وَإِلَى

يعني ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً  
كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكيرة كنزلت في دار وهلم جرا من غير  
اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها \* واما معانيها فمن لا ابتداء الغاية نحو  
خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من  
الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل .  
والانصيص على العدم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً



وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص بالاسم بحروف الجر . او بالفعل بحروف الجزم . ومشتراك بينهما بحروف الاستفهام . وكله يُعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى  
 وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ      اِذَا لَا كَجُزٍّ اَوْ كَوْصِفٍ يَدْخُلُ  
 وَغَيْرُهُ يُلْغَى سِوَى مَا نَدَرَا      حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه بحروف الجر المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا يكون ذلك الحرف كجزء مما اختص به بحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة المختص بالفعل . فانهما كالجزء من مدخولهما بدليل تخطي العامل لهما ولذلك لا يعملان فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه اياه كسوف التي تخصص المضارع بالاستقبال . او لافادته بيان حاله كقصد التي تفيد قلة وقوعه فانه لا يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف \* واما غير المختص فلا يعمل الا في النادر حملاً على عامل كاعمال ما الحجازية حملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه

وَالْحَرْفُ اِذَا لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيْبَ لَا      يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بِنِيٍّ مُجْمَلًا  
 اي ان الحرف اذا كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك كان لا يعمل فيه لان المعمولية مرتبة على التركيب المستعجب وجود العامل المقتضي لها . ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنياً بالاجمال  
 وَالْمَفْرَدُ اِفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ      هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا اَعْتَمِدُ  
 وَلَا مِ جَرِّ دُونَ مُضْمَرٍ اِذَا      صَحَّ وَمَا اسْتَفِيتَ اَوْ اَمْرٍ كَذَا  
 وَمَا لِتَعْرِيفٍ اِذَا عَدَّتْ هُنَا      فَاِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِلَفْظٍ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد مما يتعاق بعلم النحو يفتح الداخل منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم \* اما الباء فتكسر مطلقاً كيفما وقعت \* واما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير



ونحوهما كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر له . وسيأتي استيفاء الكلام على هذا الباب  
في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُرُوفِ عَمَلٍ فِي الْحَالِ      مَجْرَدٌ عَنِ الشُّرُوطِ خَالٍ  
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفَعْلٍ فِيهِ      مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل  
لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء  
وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرحيل  
عاجلاً . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر .  
فان قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف مأخوذاً ولذلك يسمى لغوا \*  
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبيه والتشبيه  
والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً  
وكأنك الاسد هاجماً وليتك جاري مكاسراً وهلم جراً \* وقد علمت ان عدل الظرف  
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالتفصيل  
فتدبر

## كتاب الحروف

### فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ      فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ  
وَهُوَ يَخْصُ اسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلًا      كَلِمٌ وَنَحْوُ هَلْ يَعْمُ كَلَامًا  
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا      وَسَمَّا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف انظر يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يقم  
زيد . فان لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه .



معنى التكثير فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مبالغة للفعل كما يستفاد من التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل \* وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيداً والقاتلون عمراً . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضاً ومنه قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجيّة  
مواعيد عرقوب اخاه يترب  
وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سِوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٌ مَعَهُ أُسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستوياً معه إلا في رفع الضمير البارز فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضمائر . وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير البارز . فيقال هيهات زيد وصه ورؤيد زيداً وتراكمه كما يقال بعد زيد واسكت وأمهل زيداً واتركه \* وأما نحو هلموا فمحمول على انه فعل امر وهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجميع وهي لغة اهل الحجاز \* وأما احكام اسم الفعل في نفسه فسياً في الكلام عليها في موضعه

وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ  
« فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَا لِابْتِدَا »

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين . غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتمداً على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره مما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك \* وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب المبتدأ . فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية . وان قدر بالوصف جاز ان يكون فاعلاً للظرف او مبتدأً مخبراً عنه به تبعاً لما يحتمله المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه \* وأما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فيتعين الابتداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور \* واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقاً كما رأيت . فان كان مقيداً بصفة كالقيام والقعود



وَهُوَ كَجُزٍّ فَصَلُّهُ يُسْتَنْكَرُ عَنْ مَنْ وَمَعَهَا مَفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه إلا بما بعده وهو من ومجرورها فكانه قد صار نعمة له. ولذلك يُستَنْكَرُ الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة. ما لم يكن بمعمول افعال نحو النبي أولى بالمومنين من انفسهم لان العامل والمعمول كالشيء الواحد \* ونادر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر  
وَأَفُوكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَمْرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَاخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بمن فيقال زيد افضل من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المراتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا. لانه لو ثني او جمع او انت لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتانيته قبل تمامه \* وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه \* واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها. فلا يُقال زيد الأحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد \* فان كانت من غير التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر  
فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ  
وكذلك زيد أخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُمْ يُلَغَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملا بسته ما هو من خصائص الاسماء. وكذلك ما وقع بافظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل \* فلا يجوز ان يُقال اعجبي ضربك الشديد زيدا. ولا زيد ضوئيرب عمرا. ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظلم. وانما يُقال اعجبي ضربك الشديد لزيد. وزيد ضوئيرب عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا أَعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ الْكَثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة اعمال ما ثني ويجمع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من



من ضمير الموصوف كما مرَّ ينوَى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحوّل اسنادها اليه  
 وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه  
 اذ كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت  
 من التشويش . فاذا أُريد الفرار منه أُضيفت الصفة الى ذلك المنصوب \* وعلى ذلك  
 يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب \* وعلى الرفع تكون الصفة  
 مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون  
 مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها فتكون قد تضمنت ضميراً \* فان كانت الصفة  
 المذكورة مجردة من ال كحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه  
 وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كُنِيَ مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا  
 وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعاً أَتَى بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَّتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان تجري الصفة المشبهة اذا أُريد بهما معنى  
 الثبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل  
 لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود  
 السيرة بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب \* وبهذا الاعتبار  
 يجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية  
 كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بقتضي الثبوت \* واعلم انهم  
 اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد  
 معطى الأب درهماً \* وأمّا اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم .  
 واجاز بعضهم ان يكون من المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع  
 السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول \* وأمّا المتعدي الى اكثر فممتنع  
 فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما أُول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقه  
 بالصفة المشبهة كقولاك مررت برجل تميمي ابوه وامراً قيسية الأم . فانه في تأويل



اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المفعول ونصبه كما ستري \* وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لان الثبوت يقتضي الشيوع في جميع الازمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر \* وقد علمت انهم اختلفوا في ال الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا الخلاف بُني عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مر وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْثَرْتُ أَعْمَالِيَا بِالسَّبَبِي  
مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِي  
وَشَبَهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ  
يَنْصَبُ وَالْزَّكْرَةُ تَمَيِّزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لنظماً كالحسن وجهه او تقدير كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب \* عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه \* واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً \* ومما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصيبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان زكراً كالحسن وجهاً جعل نصيبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالْجَرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذَا يَعْصِمُ  
فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى معمولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المفعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مر في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك \* واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها



معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كما ستري

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دلَّ على المرّة كضربة حفظاً لحق حملهِ على الفعل لانهُ انما يعمل عند موافقتهُ له . وذلك لان الفعل مبهمٌ فان كان المصدر محدوداً بعكسه كان نقيضاً لهُ فلا يصحُّ حملهُ عليه ومن ثمَّ لا يستحقُّ العمل \* وأما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبتني رحمتك زيداً لان التاء حينئذٍ لا تدلُّ على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معهُ فيجوز حذفه واثباته كما رايت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملةٌ فلا بدَّ لها من مُسندٍ اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيدٍ فانهُ لا يكون معهُ جملةٌ كما ترى \* ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانهُ يتحمل ضمير انيابه عن الفعل كما مرَّ

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفَعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمَثَلِهِ  
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال \* ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معهُ كالفعل المُسند الى فاعله فتناكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا . او صلةً نحو جاء الضاربُ اخوه زيداً . او صفةً نحو مرت برجلٍ راكبٍ فرساً . او حالاً نحو جاء زيدٌ معتقلاً رَمَحَهُ \* او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضاربٌ اخواك زيداً وهل قاتل بنوك عمرًا \* واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب \* واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يُشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيدٌ قائمٌ غلامه امس . وان كان مضمراً لم يُشترط له شيءٌ نحو ضاربٌ زيدٍ امس حاضر . وذلك لان الرفع



أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ إِنْ خَفِضَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوَ عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَيْ عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ ضَرَبْتَ  
 زَيْدًا . وَهِيَ قَدْ تُتَعَيَّنُ كَمَا فِي الْمَثَالِ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تُقَعُّ بَعْدَ الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي  
 وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي اقْتِضَاهُ تَمَامًا

أَيَّ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُضَافَ يُجَرُّ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظًا ثُمَّ يُتَمَّمُ عَمَلُهُ بِمَا اقْتِضَاهُ مِنْ  
 رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ إِذَا اقْتَضَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ \* وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ وَيُذَكَّرُ  
 الْمَفْعُولُ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْشَادِ زَيْدٍ شَعْرًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ  
 وَيُذَكَّرُ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ الشَّعْرِ زَيْدٌ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَا  
 يُذَكَّرُ شَيْءٌ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ زَيْدٍ أَوْ أَنْشَادُ الشَّعْرِ \* وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ  
 فَيَأْتِي بَعْدَهُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ كَالْمَنْوُونِ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ اللَّيْلِ زَيْدٌ شَعْرًا . وَكَانَ أَنْ  
 تَحْذَفَ بَعْدَهُ الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ أَوْ كِلَيْهِمَا وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ

وَأَعْمَلُ اسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرُ عَلَمٍ " كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ اسْتَتَمَّ "

أَيَّ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعَلَمٍ عَمَلُ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُسْتَوْفِيًا  
 لَشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ \* وَأَمَّا الْعَلَمُ مِنْهُ كَفَجَارٍ وَبَرَّةٍ  
 فَلَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ أَشَدَّةً بَعْدَهُ عَنِ الْفِعْلِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورُ هُوَ مَا دَلَّ  
 عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَخَالَفَهُ بِخُلُوقِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عَوَاضٍ مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ  
 كَالْعَطَاءِ . فَانَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ هَمْزَةٍ أَعْطَى لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَلَمْ يُعَوِّضْ عَنْهَا بِشَيْءٍ \* وَأَمَّا  
 مَا لَمْ يَخْلُ مَطْلَقًا كَالْإِعْطَاءِ . أَوْ خَلَا لَفْظًا فَقَطْ كَالْقِتَالِ الْمَقْدَّرَةِ فِيهِ أَلْفُ قَاتِلٍ . أَوْ  
 عَوَّضَ فِيهِ عَنِ الْمَحْذُوفِ كَالْعِدَّةِ الْمَعَوَّضِ فِيهَا بِالتَّاءِ عَنْ وَاوٍ وَعَدَ الْمَحْذُوفَةِ فَهُوَ مَصْدَرٌ \*  
 وَاخْتَلَفَ فِي الْمَبْنِيِّ لَغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ كَالْمَرْجِعِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ .  
 فَإِنْ كَانَ لِلْمُفَاعَلَةِ كَالْمُرَاجَعَةِ فَهُوَ مَصْدَرٌ بِالِاتِّفَاقِ \* وَأَمَّا الْفَرْقُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الْمَصْدَرِ  
 وَاسْمِهِ فَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِنَفْسِهِ وَاسْمُ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ  
 الْمَصْدَرِ . فَمَدْلُولُ الْمَصْدَرِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ اسْمِ الْمَصْدَرِ هُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ . فَيَكُونُ  
 مَدْلُولُ الْإِعْطَاءِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ الْعَطَاءِ هُوَ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي



## فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنْ أَوْ أُخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ

يَعْمَلُ مَا لِفَعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونَ أَوْ حَلِيَ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترون بأن او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً . وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً . فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من أن ضربت زيداً اذا أريد الماضي . ومن أن تضرب زيداً اذا أريد المستقبل . ومما تضرب زيداً اذا أريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول \*

وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالمواد

او محلي بأل كقول الآخر

ضعيف النيكاية ادعاءه يخال الفرار يراخي الأجل

غير ان المضاف أكثر إعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقر به من الفعل . وإعمال المنون أكثر من اعمال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل . وإعمال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل \* واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لا علة لعمله \* وانما قيّدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي \* وأما نحو ضربته ضرب الأمير اللص فعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المفعول المطابق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به \* فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالمختار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه \* ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن المعمول ظرفاً نحو فلماً بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لئما عندهم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ بمعنى الفعل وحده \* ويدخل تحت



وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَازِمٌ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لانه يعاقب المَعْرَب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعمة . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً \* وكل واحد من الماضي والامر مبني ببناء لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكَلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أُقْتَرَنَ ضَمِيرُ رَفَعٍ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ

أَوْ لَيْنٌ نَاسِبُهُ لِكَيْ يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِحَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ لان الضمير اتصل بفعله يحسب كالجزء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حمل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كَرَمْتُ طُرْدًا للباب وهو المشهور \* فان كان الضمير حرف لين ناسبه الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضَرَبُوا وَيُفْتَح قبل الالف نحو يَضْرِبَانِ وَيُكْسِر قبل الياء نحو اضْرِبْنِي لئلا يلزم قلبه في بعض الصور \* وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلاً تضربن واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر يبق آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خُتِمَ كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكَلَّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختتم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم \* وكذلك يجاريه ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبا وقوي . غير ان هذا الحذف كله يحمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على سبيل الإعراب كما علمت



الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا  
اشبه الفعل مثل إِنَّ التوكيدية كما سيجي في بابها لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على  
الحادث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ      نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ تَلِي  
وَمَعَهُمَا يَبْنِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا      لِلْفِعْلِ بِالْبَعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع  
الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه  
البناء مع الاولى على السكون نحو يضربن ومع الثانية على النتح نحو لا تضربن . وذلك  
لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء  
الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار \* غير ان بناءه مع نون  
التوكيد مشروط بباشرتها له كما رأيت . فان لم نباشره لنظماً نحو لا تضربان او نقديراً  
نحو لا تضربن مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بعزل عنه فتكون كنون الرفع الواقعة  
هناك \* واعلم ان الفاصل المقدّر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو انواو وفعل المؤنثة  
المخاطبة وهو الياء فانهما تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية  
لان المحذوف لعلّة كالثابت

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا      مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَا  
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا      خَفَضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا  
اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو  
زيد يضرب كما ان المبتدأ يُرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين  
وعليه جمهور النحاة \* فان لم يكن مجرداً فخكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل  
عليه من النواصب او الجوازم نحو ان يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما  
لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من  
شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يَجْرِي      مَاضٍ فَحَرَ كَوْهٌ دُونَ الْأَمْرِ



” فَصَغَرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا      لَشَبَهَ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا “

اي ان افعال التفضيل يُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .  
 نكل ما يَرِدُ للتعجب يَرِدُ للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا .  
 فيقال هو اكبر من اخيه ولا يقال اَسْمَرُ منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه الا  
 ما شذَّ كقولهم هو اَزَجَلُ من فلان واشهرُ من القمر واَعْطَى للدراهم واَحْمَقُ من  
 هَيْبَنَّةٍ وغير ذلك \* ويتوصل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى  
 التعجب ممیزاً بمصدره فيقال هو اكثر اقتحماً واشدُّ مُمرَةً ونحو ذلك \* ولما كان بين  
 اليابين هذه المشاركة اجازوا تصغير افعال التعجب حملاً على افعال التفضيل لما بينهما  
 من المشابهة كما حملوا افعال التفضيل عليه في عدم التصريف . وتلى ذلك قول الشاعر  
 يا ما اُمَيْلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ اَنَا      من هُوَلِيَّا يُكْنِ الضَالِ وَالسَّمْرِ  
 قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره اِلَّا في اَحْسَنَ وَاَمْلَحَ ولكن النحاة قاسوه عليهما \*  
 واما افعال الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركتها لافعال التفضيل في الصيغة فلا وجه  
 لحمله عليه

### فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ اِنْ اَشْبَهَ الْاِسْمَ اُعْرِبَا      مَا لَمْ يُصَادِفْ اِبْنَاءً سَبِيحًا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعْرَب حملاً عليه ما لم يعارضه سببُ للبناء فيُبنى كما  
 سيجي \* وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة  
 اللفظ والمعنى المتتقين فيهما . اَمَّا من جهة اللفظ فَلِأَنَّهُ يُجْرِي عَلَيْهِ في عدد الحروف  
 والحركات والسكنات كما بين يَضْرِب وضارب . وَاَمَّا من جهة المعنى فَلِأَنَّ كُلَّ  
 واحدٍ منهما يَأْتِي بمعنى الحال او الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما  
 سمعت وذلك لسلامته من الطعن فيه بخلاف غيره \* وباعتبار هذه المشابهة يُسمى  
 هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً \* وقد تحصل مما ذكر من احكام الاسماء والافعال  
 ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُنِيَ . والفعل اذا اشبه  
 الاسم اُعْرِب واذا اشبه الحرف جمده . بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم



اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه  
ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح  
العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعم  
وبئس . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما  
مرّ . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق  
الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهلم جرّاً . غير انه يضمن معنى  
التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيداً واخبت عمراً . ولذلك جاز تجريد  
فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم \* وكل ذلك  
من نوادر الاستعمال

## فصل

## في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجُبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ  
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرِّفَ لَا أَفْعَلَ وَصَفٍ تَمَّ مِمَّا فَضِيلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق  
التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب \* وانما قيدوه بكونه من صفة  
الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضروبيته لكان  
يلتبس بكونه من الضاربية \* ويشترط في الفعل الذي تبني منه هذه الصيغة ان  
يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الوصف منه على وزن أفعل . وان يكون  
تاماً يقبل التفاضل كما ستري \* فلا تبني من غير الفعل الا شذوذاً كقولهم ما أرجله  
مبنيّاً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤذي الى حذف  
بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لئلا تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة  
عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو  
ما يخّل زيد لئلا يلتبس المنفي بالمثبت . ولا من الجامد لان التصريف في ما لا يتصرف  
نقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كأممر ونحوه لان اكثر هذه الافعال  
تستعمل مزيدة فاطلقوا منعه فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا



وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْذَا رَافِعَ اِيْهَامٍ لِمَا مَرَّ اُحْتَذَى

اي ان التمييز يقع ايضاً بعد حبذا رافعاً ما في اسم الاشارة من الابهام كما يكون مع غيره من اسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مرّ في هذا الباب \* وهو يكون تارة قبل المخصوص نحو حبذا رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر  
أَلَا حَبْذَا قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْهَمِمْ وَفَوَا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ  
وتارة بعده نحو حبذا زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبْذَا الصَّبْرُ شَيْمَةً لَأَمْرِي رَا مَ مَبَارَاةَ مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء ظاهراً ومضمراً \* غير ان حبّ قد يُجْعَل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد يُجَرُّ بِيَاءٍ زائدة تشبيهاً له بفاعل الفعل الامر في التعجب . وحينئذٍ يجوز فيها ضم الحاء نقلاً من الباء لان اصلها حبّ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حبّ زيدٌ

وحبّ بزيدٍ بفتح الحاء وضمها فيهما . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِزَاجِهَا وَحَبِّبَهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبّذا فتكون كبئس في افادة الذم كقوله

الَا حَبْذَا عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب \* واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يُجَرُّ بمن كقول الشاعر

يَا حَبْذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْذِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَالْحَقُّوْا بِالْبَابِ فِعْلاً كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مُحَوَّلاً نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْتَفَى مَطَرِدًا كَحَسْنِ الْخُلُقِ الْوَفَا



اي ان ما ذُكرَ مما سوى حبذا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامة بمعنى الشيء  
مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو بئس ما هما اي الشيء هما \* وقد استعملها  
بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدر الصلة والعائد اي بئس ما نذكره هما \*  
وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نعم الذي يزار زيد  
وساء من يقصد عمره . وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على  
انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصحح اسناد هذه الافعال اليها .  
فان قصد بهن العهد امتنعت المسئلة

وَاضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا      وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جَوِّزًا  
كَنَعِمَ رُبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا      نَجِدُ وَنَعِمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَمِي

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حبذا ضميراً مستتراً مميزاً بنكرة تفسره  
كما هو شأن التمييز . وهي إما اسم جنس نحو نعم ربعاً دارنا . او ما النكرة التي  
بمعنى شيء نحو بئس ما نجد . والتقدير فيهما نعم هو ربعاً اي نعم الربع ربعاً . وبئس  
هو شيئاً اي بئس الشيء شيئاً \* واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر  
تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نعم الجار جاراً من  
حمي . وقد يكون مؤخراً عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ ابْنِكَ قَيْسٍ      فَنَعِمَ الزَّادُ زَادُ ابْنِكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وبئس اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعته كانت ناقصة اي  
موصولة او معرفة تامة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل  
صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع  
الاولى نعم الذي صنعته هذا . ومع الثانية نعم الشيء شيء صنعته \* وحيثما وقعت  
تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح \* والواقعة بعد نعم مطلقاً يجوز ان  
تدغم في ميمها ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فنعماً هي ونعماً يعظكم  
به \* وقد يتقدم نعماً اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه  
ويقدر المخصوص ضميراً له نحو سمحته سمحاً اي سمحاً نعم السمح هو \* وللنحاة في  
هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار



من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خُصَّ بالذكر ولذلك يُقال له المخصوص \* وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُؤَخَّرِ

اي ان الحمة النعلية هي حمة حمداً . أخواتها تُخَرَّبُ بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر . والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مرَّ في باب المبتدأ . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تُقَدَّمُ حَنَمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أُخِرَا

اي ان حبداً يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيد حبداً . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حبداً زيد حبداً هند حبداً الرجال حبداً المرأتان حبداً المؤمنون حبداً المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّرُ عن مواردها \* وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند وبئس الرجال صاحبك وبئست المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت الجوارى الزينات \* ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لما اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة \* واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخوك نعم الرجال وهلمَّ جرّاً . وحينئذٍ يجوز دخول النواسخ على المبتدأ من نحو كن زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارسُ فيها كنتُ نعم الممارسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَبَنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننتُ زيداً نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنْ ذِي الْأَلَامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَمَّتْ كِبَاشَ مَا هُمَا

وَأُسْتَعْمِلَتْ وَصَلاً كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بَيْنَ الْجِنْسِ مَعْنَى يَحْتَضِنُ



يستحق الوضع فلم يوضع استغناء عنه بالفعال المذكور \* فيكون الجمود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع الجهات . فتأمل

## فصل

في افعال المدح والذم

تُنشئُ مدحاً حبذا ونِعْماً      وهكذا بُسّ وساءَ ذمّاً  
 وَذَا لِحَبِّ فاعِلٌ وَمَا يَلِي      فاعلهُ ذَا اللّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ  
 فَإِنْ يَفُتْ ذُو اللّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ      وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةَ  
 كَحَبْذَا زَيْدٌ وَبُسّ الدَّارُ      أَوْ بُسّ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ  
 اي ان حبذا ونعم تُنشئان المدح وبسّ وساءَ تُنشئان الذم . وان ذا الاشاريّة فاعلُ  
 لِحَبِّ المتصلة بها . واما ما يليها وهو نعم وبسّ وساءَ فيجعل فاعلهُ مصحوب ال الجنسيّة .  
 فان لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك .  
 فيقال حبذا زيد . وبسّ الدارُ النارُ . او بسّ دَارُ الظالمين النارُ \* وقد يكون فاعلُ  
 نعم وما يليها مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نعم غلامُ سيد العشيرة زيد

وعليه قول الشاعر

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مَكْذَبٍ      زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ  
 واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حبذا جملة فعلية كما مر  
 وهو مذهب سيديويه . ونعم وبسّ فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو  
 نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ فَاطِمَةُ . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ      دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى بُسّ العيرِ فمحمول على تقدير محذوف  
 اي على عيرٍ مَقُولٍ فِيهِ بُسّ العيرِ . وهو مذهب البصريين \* واما ساءَ فالظاهر انه لا  
 خلاف في فعليتها \* واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نعم وأختيها على أنها شتى .  
 والصحيح انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برُمته ثم يخص  
 بعض افراده . فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الاجمال لانه واحد



وقول الآخر

وخبِرتُ سوداء الغميم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بصر أعودها

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني دنيًا وغاب بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنبئتُ قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن  
ولذلك قال أكثرهم أن هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله أعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا  
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يُحْذَرُ

أي أن الفعل إذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والتعجب في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف \* ولكونه قد ضعف بالجمود وجب أن يكون مذكوراً مقدماً على معموله متصلاً به . فلا يُحذف ولا يُؤخر ولا يُفصل لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الأحكام الكافية .

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنَعِمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ  
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلَ التَّعَجُّبِ

أي أن من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كأفعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمنه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه \* ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فمضى خرج عنها عاد إلى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم \* واعلم أن الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون مقدراً كما في أفعل التعجب فانه قد شبه حرفاً مقدراً كان



فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ نَقْلٌ جَمْعًا      نَصْبًا لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا  
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النَّقْلِ      عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أرى وأعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول . والجملة المشتمة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر . فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَاَعْلَمْتُ خَالِدًا بَكْرًا قَادِمًا \* ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك . وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ      وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ  
وَقَوْلِهِمُ الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا اللَّهُ مَعَ الْكَابِرِ \* وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا  
وَأَعْلَمْتُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمْعِ \* واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول  
الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين . ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة  
مفاعيل كما رأيت \* وكذلك جملة أَنَّ الْمُنْفُوحَةَ الْهَمْزَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا فَاضِلًا  
وَاَعْلَمْتُ أَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقًا . وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام  
من المسند والمسند اليه كما ترى

وَضَمَّنُوا أَعْلَمَ نَبَأًا خَبَرًا      أَخْبَرَ أَبْنَاءَ فَجَرَتْ كَمَا جَرَى  
وَالْحَقَّتْ حَدَّثَ فِي الْمُنْقُولِ      وَقِيلَ ذَاكَ اخْتَصَّ بِالْمَجْهُولِ  
اي انهم ضمنوا نبأً وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراه في العمل \* والحق بعضهم

حدث بهن لورودها في السماع ومنه قول الشاعر  
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدِّثْ      تَتَمَوَّهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ  
غير ان هذه الافعال لم تُسَمَّعْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ كَمَا رَأَيْتَ فِي قَوْلِهِ  
حَدِّثْ تَتَمَوَّهُ . وكذلك قول الآخر  
نَبَيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ      وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ النَّارِ



متصلين صاحبهما واحد نحو أراني مفرداً اي اري نفسي . ومنه قول الشاعر  
ولقد أ.اني للرياح درية من عن يميني تارة وامامي  
وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان  
يكون مؤثراً وحكم المفعول ان يكون متأثراً وحكم المؤثر ان يغير المتأثر . فان عرض  
اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس  
فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس  
كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز  
ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في  
الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأما في هذه الافعال فلم يفتقروا الى  
هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي  
يكنى عنه بالضمير \* واجازوا هذا الاستعمال في عدم وفقد ايضاً لانهما ضد وجد

فحملوها عليها حمل النقيض على النقيض . ومن الأول قول الشاعر  
لقد كان لي عن ضربتين عديمتي وعماً ألقى منهما متزعزع

اي عديمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما نديم المغبوط حين يبيع  
وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يمتنع في الاول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك ابن هند لم تعقك أمانة وما المرء إلا عقه ومواثقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفى عن قيده بما يلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول  
اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة  
ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار \* وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر  
الافعال المتعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المفعول مطلقاً لا باعتبار صفة  
يتقيد بها . فتأمل



بالاسم نحو لنعلم اي الحزبين اُحصى \* وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدراً كما

في قول الشاعر

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

اي وجدت لملاك الشيمة الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر

لعمرك ما ادري وان كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر

اي أشعيت بن سهم على ما عرفت \* واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فلينظر أيها أركى طعاماً . وابصر نحو فستبصر وبصرون بـ بكم المفتون . وسأل نحو يسأل أيان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جاز أن يلغى وذلك في توسط وهن

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدماً على الجملة كما رأيت جازاً لغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزآن على الابتداء والخبرية . والنعل حينئذ ملغى لا عمل له فيهما لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين \* ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال كان ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف الغاؤها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت \* وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المفعولين عليها نحو متى تظن زيد ذاهباً . او مخبر عنه بجملتها نحو زيد اظن غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالمتوسطة \* فان كان معها ما له صدر الكلام نحو لزيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين \* وانما اختصت هذه الافعال بجواز الالغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالأفعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا

وأستعملوا نحو أراني مفرداً منه وقالوا هبك مما جمداً

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأيت يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين



تلف الذي اتخذ الجرأة خلة وعظ الذي اتخذ الفرار خيلا  
 وكلها متصرفة إلا وهب بمعنى صير فانه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك \* وأما  
 جعل فهي تستعمل تارة لتحويل نحو فجعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الافعال  
 وتارة للظن نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً فتكون من افعال القلوب \*  
 وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل  
 واحد منهما منعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد  
 وباب ظن قبل ذي صدر فصل  
 علق ما صرف منه فأعتمد  
 وذلك مع ما إن ولا واللام  
 نحو ظننت لجريز أشعر  
 ورُبّ ذي صدر هنا يقدر

اي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين  
 الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يتخطاه اليها كما  
 علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزء بين ولكنها تكون في محل النصب به وذلك لان ما له  
 صدر الكلام يقتضي بقاء صورتها على محالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب  
 المعادلة بينهما براءة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى \* فان لم يكن ذو  
 الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعاقب على الاصح \*  
 وانما اختصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلق بمضمون  
 الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى \* وأما المعلقات فهي ما وإن  
 النافيتان نحو علمت ما زيد كاتب وظننت إن عمرو كريم \* ولا النافية ايضاً عاملة  
 او مهيمنة نحو ظننت لا رجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو \* واللام للابتداء

كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر  
 ولقد علمت لتأتيني مني  
 ان المنايا لا تطيش منيها  
 ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو أن حاتم  
 اراد ثراء المال كان له وفر  
 ولعل نحو إن أدري لعله فتنة لكم \* وكم الخبرية نحو أو لم يروا كم اهلكنا قبلهم من  
 القرون \* وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إن أدري اقرب أم بعيد ما تؤعدون . او



الظنّ فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم وألفى ودرى  
 ووجد وتعلم. ومنها ما يفيد الظنّ تارة والعلم اخرى وهو ظنّ وحسب وخال ورأى.  
 غير ان الثلاثة الاولى تُستعمل غالباً للشك والاخير يُستعمل غالباً لليقين \* والحقوا  
 برأى العليّة رأى الحلميّة نحو اني اراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر

أراهم رُفقي حتى اذا ما تجافى الليل وأنخزل الخزالا

واعلم ان القول قد يُضمّن معنى الظنّ فيعمل عمله. غير انه يُشترط فيه عند اكثرهم ان  
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدًا قادمًا اي أظنّ.

وعليه قول الراجز

متى نقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما

ويُغفر فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر

أبعد بعد نقول الدار جامعة شملني بهم ام نقول البعد محتوما

وقد يُفصل بعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر

أجهلاً نقول بني لؤي لعمري ابيك ام متجاهلينا

فان تخلف شيء من الشرائط المذكورة رُفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضاً مع  
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلْحَقُوا صَيْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكُ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ

وَوَهَبَ الْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ

وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يُرْتَبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها  
 تدلّ على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفاً. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلَحَّمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر



اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أن والنعل تاليا لما فتكون  
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أن يقوم وعسى أن يقوم  
زيد. ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أن تزورنا والرجلان عسى  
أن يذهبا والقوم عسى أن يرحلوا. وكذلك عسى أن تزورنا دند وعسى أن يذهب  
الرجلان وعسى أن يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخولق وهي  
لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في  
لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر

نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بمن اصيبا

وعملها حينئذ باق على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب  
الصحيح وعليه الجمهور

### فصل

في ظن واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا  
وَجَدَ هَبٌ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبُ بِهِنَّ الْمُبْتَدَأُ أَنْصَبُ وَالْخَبَرُ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ  
الى متصرف وهو من ظن الى وجد. وغير متصرف وهو هب وتعلم فانهما لا  
يُستعملان الا امرا فقط كقول الشاعر

فقلتُ اجِرْنِي اُبا مالكِ والّا فهَبْنِي اَمْرًا هالكا

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِأُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب. وما  
يدل على اليقين وهو باقيةا. ولذلك يقال لها افعال القلوب \* غير ان منها ما يفيد



ايضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأن لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كارجاء \*  
وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الاخبار بالحدث  
عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين الخبر عنه في المعنى والحدث لا يكون عين  
الذات . ولهم في ذلك تأويلات ومنافضات شتى بطول الكلام عليها . قال ابن هشام  
والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأيت به بخط بعض طلبة ابن مالك نقلاً عنه  
ان الاخبار انما وقع أولاً بالفعل المجرد . ثم لما صح الاخبار به جيء بأن لتؤذن  
بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوَسَّطَ الْخَبَرُ      كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرُ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال  
الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط  
الفارس . ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخراً في اللفظ لانه مقدم في النية \* غير  
ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يقال كاد ان يسقط الفارس  
لأن يوم اسناد الناسخ الى المصدر المأول من الفعل الخبر به واسناد الفعل الى الظاهر  
بعده اي قرب سقوط الفارس وهو خلاف المقصود \* واما تقديم الخبر على الفعل ايضاً  
فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت . ولا عبرة بما يقع فيه  
التصرف من هذه الافعال كما سيجي \* لانه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد  
جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجمود كما ستعلم

وَأَخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا      أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أُحْتَذَى

اي قد اختصت كاد واوشك من بين اخواتهما باستعمال مضارع لهما نحو يكاد البرق  
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ      فِي بَعْضِ فَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وهو كثير فيهما . وقد يستعمل اسم فاعل من اوشك كقول الآخر

فَانْكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا      وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

وحكى بعضهم غير ذلك وكله من نوادر اللغة

وَأُسْنِدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا      وَأَوْشَكَ أَخْلَوْ لِقَ فَأَلْقَوْا خَلَا



اي انهم التزموا الاخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء \* والتزموا ايضا اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رمحاً . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَدُّو الرِّجَاءَ عَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنُ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنْ  
وَلَا يَسَ الْحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا  
اي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفى وحرى الصديق ان يزورنا واخولق السماء ان تمطر \* واما افعال المقاربة والشروع فحكمها ان لا تقترن اخبارها بأن لانها ملابسة للفعل . اماً بدلالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . واما بدلالتها على الاشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال \* غير انه قد يُعتبر في عسى شبهة بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهم جؤن الرباب سكوب  
ويعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

ربع غناه الدهر طولا فأنمى قد كاد من طول البلى أن يمصحا  
وذلك قليل الا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقوله  
ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا  
واما حرى واخولق فلا بد معهما من أن للاشعار بانهما الرجاء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يشعر به \* واعلم ان عسى قد ترد للاشفاق نحو لا تغفل فعسى العدو أن يكون قادمًا . وعلى ذلك



اذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمَّةِ الفتى فليس يُغْنِ عنه عَقْدُ الرثائمِ  
فمحمولٌ عند الجمهور على الضرورة \* واعلم ان هذا الحذف لا يختص بكان الناقصة  
بل يكون في التامة ايضاً لا شترهما في اللفظ والحذف امرٌ لفظي فيصح اشتراكهما فيه  
وَشَاعَ فِي أُسْمٍ لَيْسَ مُحَضُّ النِّكَرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَارَةٌ مُقْتَصِرَةٌ  
اي انه قد شاع وقوع اسم ليس نكرة محضة وذلك لعمومه المستفاد من وقوعه في  
حيز النفي كما علمت . ومن ذلك قول الشاعر

كم قد رأيتُ وليسَ شيءٌ باقياً من زائرٍ طَرَقَ الهوى ومزورٍ  
وهي تقتصر عليه تارة فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول  
بعضهم ليس احدٌ اي ليس احدٌ هنا . وهو نادرٌ في الاستعمال ولذلك اهمله كثيرٌ  
من المصنفين

### فصل

في كاد واخواتها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوَلَقَ مَعَ كَانَ أَحْتَسِبَ  
شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفَقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ  
اي ان هذه الافعال المذكورة تُحْسَبُ مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب  
الخبر مثلاً . وهي ثلاثة اقسام . لان منها ما وُضِعَ لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهلهل  
وكرب بكسر الراء وفتحها . ومنها ما وُضِعَ لرجاء حمولة وهو عسى وحري واخلاه .  
ومنها ما وُضِعَ للشروع فيه وهو شرع وما يليها الى اخره \* وزاد بعضهم في افعال  
المقاربة أولى وألم . وفي افعال الشروع أثر وطبق . وعد بعضهم هلهل من افعال  
الشروع \* ويقال لمجموع هذه الافعال افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم  
البعض على سبيل المجاز

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لَغَيْرِ الْوَاقِعِ  
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ



لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً  
عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون أن في  
ميم ما لتقاربهما في المخرج فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر  
أبا خراشة أمّا انت ذا تقرّ فإن قوتي لم تأكلهم الضبع  
واذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهد ان  
فرداً عدم وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما  
تاتمه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لا تقر بن الدهر آل مطرف ان ظالمًا ابدًا وان مظلوما

وقول الآخر

لا يا من الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل

غير ان حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه  
جائز لانتفاء المانع \* واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من أدواته  
لان كل واحدة منهما أمّ بابها فتجمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف  
هناك الا ضميراً معلوم قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وجاء في نون مضارع سكن وصلًا بغير مضمّر الوصل اقترن

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة  
واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إمّا احد ضمائر  
النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك  
زيد قائماً اي لم يكن \* فان كانت النون متحركة وحركة عارضة غير ان النون  
كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان  
يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف \* أمّا في المتحركة فلائها قد قويت بالحركة  
فتعاضت عن الحذف . وأمّا في الموقوف عليها فلائ الوقف يستلزم اجتلاب هاء السكت  
مكان المحذوف كما ستعلم في بابي وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها  
واجتلاب حرف اجنبي مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلائ الضمائر ترد الاشياء الى  
اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول \* وأمّا ما سُمع من حذف المتحركة بالحركة  
العارضة كقول الشاعر



وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ      إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ  
وَتَمَمُّوا غَيْرَ فِتْيَ أَحْيَانَا      وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يعم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي برفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمر و بات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حين تَمُوتُونَ وحين تُصْبِحُونَ وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي \* وأما زال وفتي وليس فيلزمهنَّ النقص دائماً \* واعلم ان كان الناقصة موضوعةً للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً \* وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادُ كَانُ غَيْرَ عَامِلَةٍ      فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَةٍ

اي ان كان قد تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدل على الزمان الماضي . واكثر ما تزداد بين ما التعجيبة وأفعَل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على المضى فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا . وهو قياس فيها \* وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارمي وعليه الجمهور \* وربما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفأها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا      بِمَا كَأَنَّ أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا  
وَالْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ      وَالْإِسْمُ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمُ

اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضياً رَضُوا . فان اصله لأن كنت راضياً رَضُوا اي انهم رَضُوا لكونك راضياً . فحذفت



ما لا يحمل غيرها \* واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الاخبار والماضي يفيد الانقطاع  
وَالْمُبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٌ لَهُ فَلَمْ يُقَدِّمْ  
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا يقدم عليها \* واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع \* واما في التعريف والتنكير ونحوها فلا يزال جارياً على حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليهما بعد التركيب \* واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه يزورنا فالمقبول تقدم الفعلي منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش \* واختلف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجمودهما \* وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر  
لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته بأذكار الموت والهرم

## وقول الآخر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول  
لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت \* ويمتنع تقديم الخبر على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول صلتها عليها \* واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد ضارباً والمختار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منهما \* وفصل آخرون بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي . وان تقدم وحده كما مرّ يمتنع لتحقيق الفصل المذكور \* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمرئو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في  
باب الاحكام الكلية



تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ اَي لَا تَفْتَأُ . وهو نادرٌ في الاستعمال

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْأَخِيرَيْنِ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَّفَ مِنْهُ رُسِمًا

اي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانهما لا تنصرفان . أمّا دام فلانها لا تقع الا صلة لما الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وأمّا ليس فلانها قد وُضِعَتْ وضع الحرف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلّقها \* وأمّا غير دام وليس فمفهّم ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال واخوانها فانه لا يُستعمل منهنّ امرٌ ولا مصدرٌ . ومنه ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو البواقي \* وكل ما تصرف من هذه الافعال يعمل عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاحباً ولقد يكون على الشباب نصيراً

وقول الآخر

اقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا والافككن في السرّ والجهر مسلماً

وقول الآخر

وما كل من يدي البشاشة كائناً اخاك اذا لم تُلْفِه لك منجداً

وقول الآخر

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

وهكذا في البواقي فقس على ما ذكر ما لم يذكر

وَيُنْكِرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحَّحَهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْأُولَى أُذِنَ

اي انه يُنْكِرُ الإخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضاً لم تكن حاجة اليها فيكون ذكرها عبثاً . وهو مذهب الكوفيين \* فان اقترن الماضي بقدر يؤذن في الإخبار به لانها تقرّ به من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال \* وذلك انما يكون في السِّتَةِ الْأُولَى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضحى . فيقال كان زيد قد انطلق واضحى الحي قد خلا وقس ما بينهما \* واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال \* ويقال تركها دون ذلك غير انه مع كان ايسر لانها أمّ الباب فتحتمل



فَتِيَّ دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهُرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر  
الابتداء والخبرية وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة \*  
ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف  
الافعال التامة فان الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة  
خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب  
النواسخ ملحقاتاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله \* وهذه الافعال المذكورة هنا  
هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا  
وراح وعاد ورجع وآخ وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر  
فتجري مجراها

وَالنَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ لَهٗ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُ مَا  
كَمَا بَرِحْتَ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصِلْ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلْ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما  
زال زيد عاكفاً او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى  
النفي فاذا نفيت انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف \* ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو  
لا زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزل صابراً . والاستفهام الا انكاري نحو هل يزال الغلام  
جاهلاً \* ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر  
فأرحامُ شعيرٍ يتصلن ببابه وأرحامُ مالٍ لا تني تتقطع

اي لا تزال تتقطع . وقول الآخر

اذا رُمتَ ممن لا يريمُ متيماً سلوا فقد ابعدت في رومك المرمي  
اي ممن لا يزال متيماً \* واما دام فتلزمها ما المصدرية الظرفية موصولة بها نحو احسن  
ما دمت حياً اي مدة دوامك حياً \* واعلم ان الدعاء لا يكون الا بلا كما رأيت وهو  
مذهب الجمهور . واما النفي فلا يكون باداة معينة اتفاقاً . فيكون بالحرف كما مر . او  
بالاسم نحو زيد غير بارح كريماً . او بالفعل نحو ليس ينفك عمرو مقيماً \* واجازوا  
حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعاً واقعاً في جواب قسم نحو تالله



الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا  
وَزَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد علق به حكم آخر بعده نحو  
كان زيد قائماً . فإن كان قد دلت على حكم بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا  
الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها \* وهي قد نسخت  
حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح  
ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي \* وهكذا  
في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما ستقف عليه  
بالفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمَفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ  
كَقَوْلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقِسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة  
تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برؤيتها في محل الإعراب الذي  
يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية  
كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على  
حدته لا بمجموع الجزءين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

## باب النواسخ

## فصل

في كان واخواتها

لِلْمَبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ  
كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا  
بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْأَثَرِ  
أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرِحَا



اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدث قد استقر في نفس الفاعل كقوله زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو متعدي \* وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهماً . وفي ذلك تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا إِنْ تَرِدْ كُلًّا وَإِلَّا دَعْ أَوْ أَنْصَبْ مَا قُصِدَ  
فَحَالَ نَحْوَ الْفُرْسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ  
اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت زيدا درهماً . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع \* فان قصدت الاخبار عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمنعول اصلاً فترك المنصوب بأسره كقوله الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظر الى من يغزي او يعطي \* فان قصدت احد المنعولين فاذكر ما قصدته واترك الآخر كقوله العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي الذهب من غير اعتبار من تعطيه \* وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِيغَةٍ تَبْدَلُ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ  
فَيَتَعَدَّى لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرُ مَا عَدِّي كَمَا بَطَلَتْ الْكَذِبُ

اي ان المفعول قد ينشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استنفعَل نحو احضرت زيدا وقرَّبته وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهب زيدا اي اذهبته . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت \* فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو ابست زيدا ثوباً وعلمته المسئلة وطارحته الشعر واستكتبته الرسالة وأرَبته العلم نافعاً ونبأته عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى



ينصرف مع الأولى الى الماضي وبتعيين مع الثانية لحال — ومع الثالثة للاستقبال كما  
سيأتي \* واختلف في افعال الانشاء الابقاعية كقمت ونحوها انها تنصرف الى الحال  
اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه \* واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفر الله لك ويرحمك  
الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَّادُهُ      مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْنَعَادُهُ  
وَتَنْصِلُ التَّاءُ كَقَمْتُ الْأَوَّلَا      وَالسَّيْنُ نَحْوُ سَيَقُومُ مَا تَلَا  
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمُرْدَدَةِ      مَعًا كَقُومِي فَأَدِرِي لَا عَلَى حَدِّهِ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت. وعلامة المضارع قبول  
سين التنفيس في اوله نحو سيقوم. وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة  
المفردة في آخره معًا نحو قومي لا كل واحد منهما على حدته. لانه لو انفرد فيه معنى  
الامر تناول اسم الفعل كصه ونزال. ولو انفردت الياء تناول المضارع كتهجين. فتأمل

### فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مُرْدَدٍ      أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ شِئَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي  
وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ      وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مررد او جملة اذ شئ باسم تبتدي  
في جملة اسمية نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمرًا صادقاً. وكله يرفع ما قام به وينصب  
ما اقتضاه بعد ذلك كما رأيت \* ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه  
الى الاسم ومنى انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمُرْدَدِ مَا يُفِيدُ      حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ  
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرًا      فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا  
أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ      وَرُبَّمَا أَزْدَادُ التَّعَدِّي كَوَهَبَ



الوُدُّ انتِ المستَحَقَّةُ صفوهِ . مني وان لم ارجُ منك نوالا  
 وذلك لان الضمير كنايةٌ عن الظاهر فكانه قد أُضيف اليه \* وجاز نحو الضارب  
 العبد وايه مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في  
 الاوائل ومنه قول الآخر

الواهبُ المِئَةِ العُجَانِ وعبدِها عُوذًا تَرْجَى خلفها اطفالها

وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجلَ وزيدٌ . واما الضارب الرجلَ زيدٍ فان قدرت  
 التابع بدلاً لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بياناً جاز  
 لانتفاء هذا المحذور \* واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات  
 العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواسخ والحروف فسياتي الكلام على كل  
 واحد منها في بابهِ

## كتاب الافعال

### فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِنَ      فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قُرْنُ  
 كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا      فِي أَصْلِهِ وَكَقَمَ اسْتِقْبَالًا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعاً بالزمان ماضياً  
 كقام او حالاً كيقوم او مستقبلاً كقم . فلا يُشكل بنحو الغدو والرواح المراد بهما  
 الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولهما ليس  
 من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك  
 غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم \* وانما قيّدنا دلالة المضارع على الحال  
 بكونها في الاصل لانه يُحتمل الاستقبال ايضاً لكنه موضوعٌ للحال على الاصح كما ان  
 الماضي موضوعٌ لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي \* واعلم المضارع قد يُستعمل  
 للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يُحيي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرّده  
 عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او أداة كَلَمَ وليسَ ولكن فانه



اي ان اسم الفاعل المقترن بأل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو  
الضارب العبد كما حُمِلَت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما  
من المشابهة كما سيأتي في موضعه \* وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه  
وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف  
اصله كما ترى

وَالضَّارِبِي خَفَّ لِوَصْلِ الْمُضْمِرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بأل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضاربي  
باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب ايأي لان المعنى  
يقتضي النصب وهو الضمير المختص به . فحُفِظَ اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت  
الاضافة \* وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها  
ثم حُمِيت عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحسن الوجه . والاول هو المختار  
عند المحققين

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْتَمِعُ  
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول أَلْ على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا  
يجتمع معرفان على معرف واحد كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف  
اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للمشكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه  
المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يتبع الا مع المعرفة  
لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حُمِلَ غيرها عليها في  
الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً \* غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خلوء المضاف  
اليه من أَلْ اذا اُضيف الى مصحوبها كالضارب عبد الرجل والحسن وجه الغلام  
بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اُضيف اليه لانهما كالشيء الواحد .  
فان ابعدت ايضاً كالضارب راس عبد الرجل امتنعت الاضافة لبعده التأويل  
المذكور \* واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب أَلْ  
كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر



وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُطرنا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز اكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمخضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفِّفُ      لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحَذَفُ  
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقَبِلَ      كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً ينوي حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن منوئاً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضارب زيدا . والقاتلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهَ طَرِحُ      مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصِحُّ  
وَقِيلَ تَخْلِيصاً مِنَ الْقُبْحِ ارْتَكَبَ      لِفَوْتِ رَبْطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بِأَلٍ والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناءً على انه قد حذف منه ضمير لان اصله الحسن وجهه فحذف بحذف الضمير واستتاره في الصفة وان خلفته أَلٍ فانها اخف من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة \* وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلص الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمنعول به اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة . فاذا اُضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حُمَلًا      كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْتَدَلَا



المنصوب على الظرفية وغيره كما رايت في الامثلة \* ويُشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون مشتملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر المضاف اليه \* واذا صُدِّرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يوم لا حر ولا برء جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائب او افعالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضايقين

### فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا اللَّفْظُ فَقَدْ اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضاف الى معموله كضارب زيد الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية \* فان أُريد به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بحذفه \* واما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشيرة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار \* واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبيتها ولذلك يجمعان الطرفين \* واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه \* واما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة \* واختلف في تقدير الحرف هنا والأظهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اخيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يُحَوَّلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز



المشتملة على معنى الاستقبال نحو يومَ هم على النار يُفْتَنُونَ اكتفاءً بالمناسبة في المعنى \*  
ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازاً كان يجوز فيها الاعراب على الاصل  
لعدم لزوم الافتقار. والبناء لقصد المشاكلة لان الجُمْلَ كلها مبنية \* ولما كان الاصل  
في اعراب الظروف النصب كان بناؤها على الفتح للمناسبة بين حركة الاعراب وحركة  
البناء \* واعلم ان هذه الظروف تُضاف الى اِذ فتجري معها هذا المجرى وعليه قُرِئَ من  
عذاب يومئذٍ بجر يوم على الاعراب وفتح على البناء \* وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مثل وغير  
لمشابهتهما لها في الايهام. وذلك اذا اُضيفتا الى ما وَاَنْ وَاَنْ المصدريات نحو انه لَحَقَّ  
مثل ما اَنْتُمْ تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشربَ منها غيرُ اَنْ نَطَقْتُ حمامةً في غصونٍ ذاتِ اوقالٍ  
وذلك لانهما حينئذٍ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة  
الظروف. وعلى ذلك رُوي البيت وقُرِئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحهما  
على البناء

وَاخْتَرُ بِنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا يَلِي خِلَافَ مَا بِمُعَرَّبٍ وَأَسْمٍ تَلِي  
اي انه يُخْتَارُ بناءً الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرة بفعل مبنٍ. وهو يشمل  
ما كان بناؤه اصلياً كما في قول الشاعر

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ أَلَمَّا اصبحُ والشيبُ وازعُ  
وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لَا جَتَدِ بَرٌّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلِمًا على حينَ يستصبينَ كلَّ حليمٍ  
بخلاف الجملة المصدرة بالنعل المُعَرَّب كقول الآخر  
اذا قلتُ هذا حينُ أسلو يهيجني نسيمُ الصبا من حيثُما يطلعُ الفجرُ  
والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم تعلمي يا عمرَ كِ اللهُ أَنَّنِي كريمٌ على حينِ الكرامِ قليلُ

فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للمناسبة بين المتجاورين \* واعلم  
انه لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يومَ  
هم بارزون لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل \* والمراد  
بالظرف هنا اسم الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في



في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأوّل ايضاً معها بما يرادفها من الظروف المتصرفّة لتصحّح اضافتها الى المفرد . فيُقدّر في جاست حيث جاس الشيخ مكان جلوسه . وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وَرُبَّمَا يُقْفَو لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مَذْ مِنْذُ ذَاكَ تَارَةً قَدْ أَقْنَفِي

اي انهم ربّما اضافوا لَدُنْ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله صريع غوان راقهن ورّقنه لَدُنْ شَبَّ حتى شابّ سود الذوائب وسمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غُدوة فقط منصوبة بعدها على اضمار كان مع اسمها في المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لَدُنْ غُدوة حتى دنت لغروب  
اي لَدُنْ كان الوقت غُدوة . او مرفوعة على اضمار كان التامة اي لَدُنْ كانت غُدوة . وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصح وجوهها \* ولَدُنْ مبنية على السكون مطلقاً لشدة توغلّها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداءً الغاية . ولا يتصرّف فيها بشيء مما يتصرّف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً . ولذلك تُبنى مع الاضافة الى المفرد ايضاً \* وأما مَذْ ومنذ فتضافان تارة الى الجملة نحو ما رأيتهُ مَذْ رَحَلَ الحي وتارة الى المفرد في قول نحو ما رأيتهُ مَذْ يومين . ونُقْطَعَان عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدها خبراً عنهما على الاصح فيقال ما رأيتهُ مَذْ يومان . وسيأتي تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر \* وهما مبنيتان الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتهم مَذْ ومنذ الحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

وَمَبِهِمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعاً وَكَذَاكَ قَدْ بَنِي

اي ان المبهم المتصرّف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا اختصاص له بالته كالحين والوقت . وما له اختصاص ما كالיום والليلة . فيقال جئت يوم جاء زيد وأقدمت حين الجيش منهزم على تأويل يوم مجي زيد وحين انهزام الجيش كما مرّ . غير ان ما أريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافته الى الجملتين كما رأيت . وما أريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فينخص بالفعالية نحو سأذهب حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية



الآن ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل البناء \* وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخليبي التاجر فيترجم الفتح حرصاً على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى \* وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي وغلاماي وبسطت كلتا يدي وأرغمت انوف حاسدي بفتحها في الجميع \* واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه . فاذا اُضيف بنون ومُصطفون قيل بني بكسر النون ومُصطفين بفتح الفاء

## فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ      ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ  
وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا      يَلْزَمُ حَنْمًا وَلِذَا تَبْنَى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك يجب في حيث من ظروف المكان وإذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء وجوباً لافتقارها لللازم الى الجملة \* غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا . ومنها ما يختص بالفعليّة وهو لَمَّا واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث الامير نازل . وقمت اذ قام زيد وفرت اذ القوم غافلون . واتيت لَمَّا آتى عمرو . وأركب اذا ركب الجيش \* غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم      يبيض المواضي حيث لي العمام

وهو هناك مبتدأ محذوف الخبر على الصحيح \* والغالب في إذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذي غروب واضح      عذب مقبأه لذيذ المطعم

وأما لَمَّا واذا فلا تستعمل الاولى منهما إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل \*

واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلاً في

الوجود فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية \* والتمزوا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة



ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفّت مولى عليه العواطف  
اي من قبل ذلك \* واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة  
مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الزرات

## وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوة فما شربوا بعداً على لذة خمر  
اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة  
والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي \* واعلم ان من هذا القبيل عوض  
وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا أضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين  
اي دهر الداهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر  
رضيحي لبان ثدي أم تحالفا بأسحمت داج عوض لا نتفرق  
واكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

## فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحَّ والشبه له أكسر ان تضيف للياء وأدغم غيره إلا الألف  
اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن  
كدلو وظني يكسر اذا أضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واواً  
او ياءً أدغم فيها مقلوباً كهولاء بني . او سالماً كجاء قاضي وضربت غلاني . وان كان  
الف لم يتغير كفتاي وغلماي

«وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكَسْرِ طَوْعاً تَفْتَحُ وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يَرْجِعُ»  
«فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سَكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعٍ سَاكِنِينَ النُّقْيَا»

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسوراً يجوز فيها الفتح بناءً على ان  
التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر  
يا رب ليلى انت ربي وربها فحمل عليها بعض ما في فؤادها



كل وبعض ونظائرهما يلزم الاضافة لنتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض  
الظن انتم \* فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفٍ لِعُمُقٍ إِيَّاهُمْ ضَمِيرٌ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمائل وشبهه  
لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغل في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامراً مثل  
هند . فان كلا منهما لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان  
تنتبت به النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفُ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَقَطْ كَقَمْنَا فَوْقُ ضَمًّا بِنِي

وَهُوَ الْجِبَاتُ السَّتْ دُونَ وَعَلْ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضافته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه  
يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول

الشاعر

اذا انا لم أومن عليك ولم يكن لِقَاؤُكَ الْآ مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر

جواباً به تنجو أَعْتَمِدْ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُ

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لَعَمْرُكَ مَا اَدْرِي وَاَنِي لَا اُوجَلُ عَلَيَّ اَيْنَا نَعْدُو الْمَنِيَّةُ اَوَّلُ

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى  
أَقْبُ من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهلم جرا \* ويقال لها الغايات لانها لما  
حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُويَ اللَّفْظُ فَكَا لِمُضَافٍ فِي اللَّفْظِ مُعَرَّبًا بِلاَ خِلَافٍ

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب  
غير منونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة  
بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر



اي ولا مثل الشر \* والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام  
كقول الشاعر

أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا      ونارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

اي وكل نار \* غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَانٍ فَأَبْقَوْا أَوَّلًا      بِحَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَأَبْنَ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجزئاً من التنوين ونحوه  
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف  
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه

قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمَ      حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ      بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ أَمْالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ      بِمَثَلٍ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او انفع منه \* واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً  
شئياً . منها التعريف والتخصيص كما مرّ آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في  
الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تميلوا كل الميل .  
والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي  
في هذا الباب

## فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصٍ الدَّلَالَةِ التَّزَمَ      مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَأُسْتَمَ

فَإِنْ يَفَتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمَدَ      مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو



والمنسوب لا بد ان يكون منسوباً الى غيره \* وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كرز  
وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلي تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المسمى  
وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كرز كان كأنه قيل جاء  
مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِف بالصفة المذكورة  
اي بقلة الحجة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَت وجُعِلَت نوعاً مضافاً الى الجنس  
فصار كثوب خز ونحوه .

وَقَدْ يُضَافُ لِاشْتِرَاكِ عِلْمٍ مُنْكَرًا كَمَا يُضَافُ الْمُبْهَمُ

اي ان العلم قد يُضَافُ مَنْوِيَّ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ النِّكَرَاتُ الْمُبْهَمَةُ . وذلك يكون لوقوع  
الاشتراك فيه فيضَافُ الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كازن ربيعة تمييزاً له عن  
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَارِ رَأْسَ زَيْدٍ كَمْ بَايِضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ  
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحبان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في  
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَالْأَوَّلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفٍ مُنَابًا كَسَأَلَتْ الْبَلَدَا

وَجَرَّ مَعَ عَطْفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ فِتْيٍ يَحْمِي وَلَا دَارٍ حِمَى

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لانيابته عنه كما في المثال . فان  
اصله سالت اهل البلد فلما حذِف المضاف أُقِيم المضاف اليه مقامه فَأُعْطِيَ حكمه في  
الاعراب \* ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبأ اي مثل ايادي سبأ فنصبوا ايادي  
لتنزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبأ  
وهو علم لبعض ملوك اليمن \* فان كان المضاف المحذوف قد عُطِفَ على مثله في اللفظ  
والمعنى بقي عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان  
الاصل فيه ما كُلُّ فِتْيٍ يَحْمِي وَلَا كُلُّ دَارٍ حِمَى فحذِف المضاف وبقي المضاف اليه  
مجروراً كما كان قبل حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كُلُّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة  
اي ولا كُلُّ بيضاء . وقول الشاعر

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ



كصلوة العصر فمعنى في . والّا فمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد .  
او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ  
غير انها تنوى في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع  
ما يرادف عند كمكان ونحوه \* واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً  
في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع  
التنوين لانه علم التكن . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر  
وجب بناء المضاف كما سيجي .

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَمِمَّا

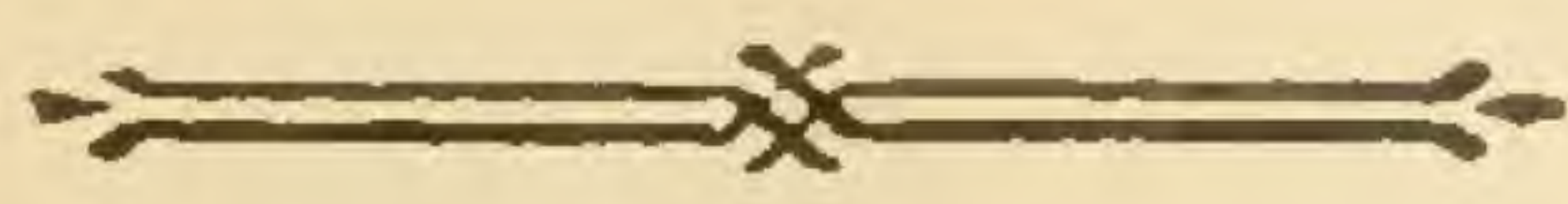
اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما نتم به الاسماء وهو نون التثنية  
والجمع وما ألحق بهما . فاذا أريدت اضافة الاسم جرّ د من كل ذلك كغلام زيد  
وجبائي نعمان ومسلمي مكة وقس عليه \* وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم  
بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكر \*  
واعلم ان التنوين الذي يُحذف من المضاف إمّا ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإمّا  
مقدّر كما في نحو دراهم زيد . وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى  
وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَ  
وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلٌ لَتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنُ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ  
اي ان المضاف الى معرفة يتعرّف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة  
يتخصّص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار تُسمّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد  
امراً معنوياً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف \* وكل واحد  
من هذين المضافين لا يقبل دخول أَل عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً  
آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أُضِيفَ أَوْ لَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف  
ونحو ذلك . لان كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه



العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانهُ يقتضي كونُ النفسِ مفسّرةً لزيدٍ وهو  
خلاف المقصود لان المراد كونها مفسّرةً للنسبة \* وأما نحوُ عندي ثلاثةٌ من الرجال وخمسةٌ  
عشرةٌ من النساء فعلى حذف المعداد اي ثلاثة افراد من الرجال وخمسة عشرة واحدةً  
من النساء \* واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً  
للإبهام . ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدّد ولا يتقدّم على عامله ولا  
يكون جملةً او شبهة . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت



## باب المجرور بالاضافة

### فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خَنْضًا      بِهِ لِحَقِّ طَابٍ قَدْ أُقْتَضَى  
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفٍ جَرٍّ      لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اضيف اليه اسمٌ يُخْتَضُ بذلك الاسم المضاف لانهُ يطلب المضاف اليه  
طلباً لازماً من حيث انهُ منسوبٌ اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انهُ محكومٌ  
عليه به . وذلك هو حقُّ العامل \* والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام  
زيدٍ بمعنى الغلام الذي لزيدٍ . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانهُ  
قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل \* وعلى كلا القولين لا يكون العامل  
في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال ضمير به كغلامي والضمير  
لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَالْحَرْفُ مِنْ      وَالظَّارِفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلْأَمْرِ ضَمِنْ  
كَثُوبٍ خَزٍّ وَصَلْوَةٍ الْعَصْرِ      وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كثوب خزٍّ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له



الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك \* وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً \* واختلف في نحو امتلاً الاناء ماءً والصحيح أنه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين \* واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر مالاً من عمرو . وضابطه ان يصح جعل أفعَل فعلاً فيقال زيد أكثر ماله . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد افضل رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيد افضل الرجال . فان اضيف افعَل الى غيره وجب النصب نحو زيد افضل الناس رجلاً لامتناع اضافته اليه ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمِيْزٍ لِّتَأْكِيْدٍ اَتَى كَصَارَتْ اَلْفَتِيَانُ عَشْرِيْنَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في

تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغلبيون بسس الفحل فحائمهم فحلاً وأمههم زلاًء منطبق

فان التمييز فيهما قد جاء لمجرد التقرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها به كما ترى

وَرُبَّمَا اُسْتُقِّ عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربماً وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دُرُّك عالمًا وأكرم بزيد فارساً وما اشبه ذلك

«وَأَجْرُ رُبْمِنْ اِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ»

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجر بمن فيقال عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثقال من ذهب . ويا لها من ليلة والله دُرُّك من بطل وما اشبه ذلك \* ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم



تُغَيَّرُ كَقَضِيبٍ خَيْرُ رَانَ تَجِبُ فِيهِ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِنَ التَّبَعِيضِيَّةِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى  
مَعْنَى مِنَ الْجَنْسِيَّةِ . فَإِنْ قِيلَ نَحْجَنَ خَيْرُ رَانَ جَرَى تَجَرَى خَاتَمَ ذَهَبٍ . فَتَدَبَّرُ  
وَدُونَ مَا رُكِّبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ

وَأُسْتَحْسَنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَّانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

أَيُّ أَنَّ مَا سِوَى الْمُرَكَّبَاتِ وَالْعُقُودِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ تَجِبُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَعْدُودِ نَحْوَ دَا  
مَّا يَتَمُّ بِهِ فَيُقَالُ عِنْدَنَا ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَمِئَةُ دِينَارٍ وَآلِفٌ دِرْهَمٍ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فَيَكُونُ  
أَحْوَجَ إِلَى التَّخْفِيفِ . بِخِلَافِ مَا يَلِيهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ كَالْوِزْنِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ تُسْتَحْسَنُ  
فِيهِ الْإِضَافَةُ كَمَا رَأَيْتَ لِلتَّخْفِيفِ وَلَا تَجِبُ لِقَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ \* وَرَبَّمَا قِيلَ ثَلَاثَةُ رِجَالًا  
وَنَحْوُ ذَلِكَ بِالنَّصْبِ جَرِيًّا عَلَى أَصْلِ التَّمْيِيزِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مِثْلَانِ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَّ مِنَ الثَّوَاءِ

وَهُوَ فِي غَايَةِ النَّدْوَرِ \* وَأَمَّا الْمُرَكَّبَاتُ وَالْعُقُودُ فَيَجِبُ فِيهَا النَّصْبُ نَحْوَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا  
وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً . وَتَمْتَنَعُ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهَا فِي الْمُرَكَّبِ نَقْتَضِي جَعْلَ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ كَالْأَسْمِ الْوَاحِدِ  
وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَهُمْ . وَفِي الْعُقُودِ لَا يَسْتَقِيمُ اثْبَاتُ النُّونِ مَعَهَا لِأَنَّهَا فِي صُورَةِ نُونِ الْجَمْعِ .  
وَلَا حَذْفُهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نُونُ جَمْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ

وَرُبَّمَا اتَّبَعَ كُفُو قَدِّ وَفِي مِنْهَا كُلِّي سَبْعٌ نَعَاجٌ وَكَفَى

أَيُّ أَنَّهُمْ رُبَّمَا اتَّبَعُوا مِنْ هَذِهِ الْمَفْسِّرَاتِ مَا كَانَ كُفُوًّا لِلْمَبْهُمِ الَّذِي يَفْسِّرُهُ وَافِيًّا بِحَقِّ  
مَقْدَارِهِ فَيَجْعَلُونَهُ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ نَحْوِ سَبْعٍ نَعَاجٍ وَعِنْدِي صَاعٌ تَمْرٍ وَخَاتَمَانِ  
ذَهَبٍ . فَإِنَّ النِّعَاجَ جَمْعُ النَّعْرِ وَالذَّهَبُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْقَلَّةَ وَالْكَثْرَةَ .  
وَكُلُّهَا تَنَفَّى بِحَقِّ الْمَبْهُمَاتِ الْمَفْسَّرَةِ لَهَا كُلِّ وَاحِدٍ بِحَسْبِهِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا . بِخِلَافِ  
نَحْوِ أَحَدٍ عَشَرَ عَبْدًا وَعِشْرِينَ أَمَةً وَمِئَةً بَعِيرٍ وَآلِفَ نَاقَةٍ فَإِنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمَفْسِّرَاتِ أَفْرَادٌ  
لَا تُقُومُ بِحَقِّ مَا فَسَّرَتْهُ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جَعَلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نُقْلِ  
كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَعْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمِنْ أَجَلٍ مِنْكَ قَدْرًا

أَيُّ أَنَّ تَمْيِيزَ النِّسْبَةِ قَدْ جُعِلَ نَصْبُهُ لِلْعَوَامِلِ النُّعْلِيَّةِ . وَهُوَ يَكُونُ فِي الْغَالِبِ مَنْقُولًا عَنْ



وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ      أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

أي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمرًا . وإما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرة نحو طاب زيد نفسًا . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . وإما الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لان الطيب قد نسب الى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيء مقدر من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نسب الطيب الى زيد من اجله .

وَيَنْصَبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ      مِنْ مَبْهَمٍ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

أي ان تمييز المفرد ينصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . او بالاضافة نحو لي ثلاثة اثواب خبزًا . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصبًا ايًا بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز اعماله فيه مع كونه اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وَزَنَ      وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْتَلِنُ  
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا      وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرًا

أي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ أرضًا \* ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهبًا ولا حبة دقيقًا ولا قدم سهلاً . او على مماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلًا . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها إبلًا . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان متفرعًا من مميّزه نحو لي خاتم ذهبًا . وهو يحمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال \* واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم



وهو مذهب سيبويه \* وكذلك يرتكون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها .  
وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو  
ولّى مدبراً . والتي يدلّ عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر  
في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرُدُّ      وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنًى يَعْتَمِدُ  
اي ان الحال قد تجيء معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون  
بالالف واللام كقول الشاعر

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ  
اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفرداً . وقد يكون  
بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبددة . ومنه قول الشاعر  
وذكرت من لبن المخلّق شربةً      والخيل تعدو في الصعيد بداد

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة  
كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً \* وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تُقصد لذاتها  
كما رأيت . وموطئة وهي ما تُمهّد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثّل لها بشراً سوياً \*  
وباعتبار فائدتها الى مبيّنة وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مرّ ويقال لها  
المؤسّسة . ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولّى مدبراً \* وباعتبار زمانها الى مقارنة  
وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد  
مذنباً . ومقدّرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً \* وباعتبار صاحبها الى حقيقية  
وهي ما جرت على من هي له كما مرّ . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد  
راكضاً جواده \* وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مرّ . ومتعددة  
وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة  
وهي ما كانت لشيء واحد كما مرّ . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها  
نحو قام يمشي راكضاً . فاحفظ وبالله التوفيق

### فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسِرَةِ      لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمٍ نَكِرَةٍ



حَدَّثَهُ دَفْعًا لِلْإِلْتِبَاسِ \* وقد يجري ذلك بدونه عند أداة تشبيهه الأولى بالثاني كما  
في قول الشاعر

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ      ونحنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

أي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمرة في  
أحدهما متقدمة وفي الأخرى متأخرة كما عمل أفعال التفضيل . غير أن الأولى مطردة  
لقوة لفظ التفضيل والثاني نادرٌ لضعف معنى التشبيه \* ومما يجب تأخيرهُ من الحال  
ما كان عاملاً جامداً نحو ما أحسن زيداً مقبلاً لأن الجامد لا يقوى على العمل في ما  
قبله كما علمت في الأحكام الكلية . غير أن ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع  
خبراً عن المبتدأ السابق فإنهم أجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من  
التوسع في الظروف . غير أنه ضعيفٌ لقصور العامل المذكور \* فان كانت الحال ظرفيةً  
نحو زيد بعد شبيهه في خلاعةٍ كانت المسئلة أقوى لأن العمل في الظروف أيسر منه في  
غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر

ونحن منعنا البحر أن تشربوا به      وقد كان منكم ماؤه بمكانٍ  
وهو سائغٌ عند الأكثرين بخلاف الأولى فإنه مقصورٌ على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ      تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُ يُرْتَكَبُ

أي أن الحال قد تاتي جامدةً بخلاف أصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشتق . وذلك  
يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فما بالنا أمس أسدَ العرين      وما بالنا اليوم شاء النجف

أي ما بالنا أمس شجعاناً واليوم جبناء . أو على مفاعلةٍ نحو بايعته يداً بيدٍ أي منقابضين .  
وكلمته فاه إلى أي متشافهين . أو على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً أي مرتبين .  
أو على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً أي منفصلاً . أو على تسعير نحو اشتريت التمر  
صاعاً بدرهم أي مسعراً \* وقد يُغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً .  
أو دلالتها على عددٍ نحو فتم ميقات ربّه أربعين ليلة . أو على أصالةٍ نحو أسجد لمن  
خلقت طيناً . أو على فرعيةٍ نحو وتحتون الجبال بيوتاً . أو على نوعيةٍ نحو لبس خاتمه  
ذهباً . أو على حالةٍ فيها تفضيلٌ نحو زيدٌ فتى أحسنُ منه غلاماً \* واختلف في نحو  
طلع زيدٌ بغتةً . والمختار عند الجمهور أن المصدر حالٌ مأوّلٌ بالصفة أي طلع باغتاً .



الظروف المتخبر بها عن النكرة المحضة فيبدأ آخر المبتدأ إذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد اكباً في معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب \* والغرض من تقديمها هنا كالغرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر  
وتحت العوالي بالقنا مستظلةً      ظيآءٍ أعارتها العيون الجآذر  
وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الاكثرين

وَأَخَرُوا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا      حَتَّمَا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا  
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ      وَهِيَ كَعَلْقَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ  
اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكب واقبل رجل وهو راكض . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا نتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها \* وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مرت بهند جالسة والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا      لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلْيَقْتَسِمَا  
وَمَعَ جَمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سَوَى      ظَرْفٍ كَرِهْمُ طَرًّا هُنَا قَدْ اسْتَوَى  
اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكد بها نحو ولي مدبراً لان المؤكد انما يكون بعد المؤكد به \* وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم خاطباً لانه أشبه بالجامد لعدم تصرفه . فلا نتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فضّل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منهما مندرجة في وسط الجملة نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد ما له منهما على



واقترانها بقدر كقول الآخر  
 متى يأت هذا الموت لم يُلَفِ حاجةً لنفسي إلا قد قضيت قضاءها  
 واجازوا الوجهين في الاسمىة مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها  
 بالواو نحو لا تقرّبوا الصلوة وانتم سُكَّارَى لانها تكون بدونها في صورة المُستأنفة  
 فتوهم انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكدةً لمضمون جملة فتتمنع الواو نحو هو الحق لا شك  
 فيه لان المؤكّد نفس المؤكّد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما  
 ليست كذلك يخنار اقترانها بالواو كما مرّ ويجوز تجريدتها منها على ضعف كقول الشاعر  
 ولولا جنان الليل ما آبَ عامرٌ الى جعفرٍ سرباله لم يُعزّق

## وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكاهي على زمن مضى لا خير فيه  
 فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر  
 والله يبقيك لنا سالماً برّداك تبجيل وتعظيم  
 يُستحسن معها ترك الواو طلباً للمشاكلة بينهما \* واعلم ان الماضي المثبت الخالي من  
 الضمير تلزمه قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما  
 في المتضمن الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مرّ  
 وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر  
 اذا نكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد  
 وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً علي سواد الليل او  
 تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ علي . والاول اولى لان المفرد هو الاصل في  
 هذا المقام ولذلك يخنار ترك الواو باعتباره ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدَا  
 فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِمَحْضِ النِّكَرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظُّرُوفِ الْمَخْبِرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدا في ما عُدّ له من امر التعريف والتقديم فيكون  
 معرفة مقدّمة كما مرّ وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو  
 جاءني غلام سفر متأهباً وهل اناك احدٌ راكباً جرى معها على رتبته كما رأيت .  
 وان كانت محضة وجب تقديم الحال عليه فيتأخّر بخلاف رتبته كما يجب تقديم



فان الواو لا تَمَسُّهُنَّ مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضية مثبتتين او منفيتين \* أمّا المضارع المنفي فمنه ما يُخْتار .

ربطه بهما جميعاً وهو المنفي بلم كقول الشاعر  
سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاطَهُ فَنَاولَتْهُ وَاثَقَتْنا بِاليدِ  
او بلاماً كقول الآخر

فان كنتُ ما كُولاً فَكنْ خيراً آكلٍ وإِلَّا فَأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ  
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر  
لو أَنَّ قوماً لارْتِفاعِ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لا احْجَبُ  
او بما كقول الآخر

كانها يومَ صَدَّتْ ما تُكَلِّمُنَا ظبيٌ بعُسفانَ ساجي الطرفِ مطروفُ  
وهو مذهب الاكثرين \* واما الاسمية والماضوية فيطرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير اتفاقاً ابعدهما عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيدٌ وغلامه جالسٌ . ومضى ولا رفيق معه . وذهب عمروٌ وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدلُّ على زمان الحال فتغني عن استعجابها \* وقد تجرَّد الجملة من قد ملفوظة فتنوى مقدرةً وحينئذ تجرَّد من الواو لئلا تلبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر  
واني لتعروني لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كما انتنض العمفورُ بللة القطرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقنتُ بربيع الدار قد غيرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ  
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون \* فان وقعت هذه الجملة بعد الأنحو ما تكلم إلا فحكك . او قبل أو نحو لأخربته عاش او مات وجب تجريداهما منهما لفظاً وتقديرًا لان الاولى في تأويل المنرد اي ما تكلم إلا ضاحكاً لان الأ تختص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض . وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منهما \* وندر اقترانها بعد  
الآ بالواو كقول الشاعر

نَعَمْ امرأَ هَرِمٍ لم تعرْ نائبةً إلا وكان لمرتاعٍ بها وَزَرًا



المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تَعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر  
خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ  
وتارة مع افراده كقول الآخر

عليّ اذا ما زُرْتُ ليلي بخفية زيارة بيت الله رجالان حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبها كانت لما تليه ولو تقديرًا . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشيًا كانت لزيد . فان أريد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشيًا زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشيًا راكبًا اي لقيته ماشيًا وانا راكبٌ كانت الاولى لزيد والثانية للمتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضتا بينهما والمعارض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية له وهو المختار عند الجمهور \* فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترنماً ولقيت هند ضاحكاً عابسةً وقس عليه

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ  
وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْمِحَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ  
وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدْ فَتَذَكَّرُ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المبتدأ فربط به كما يُربط الخبر وربطها يكون بالضمير ولو مقدراً نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالاً بدينار . اي مثقالاً منه وهو الاصل \* فان خلت منه تربط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء \* ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن \* وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يُربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبهة به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهه بالوصف لامتناع دخولها عليه . فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مر



يُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا. فان عامل صاحب الحال في الاول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عامليهما واحداً. والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ. فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلِيهَا الْمَلَأَتُمَا      مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا  
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرُ      عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدُرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائماً. أو يدونها كقام واقفاً وهو الاكثر \* وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثرها النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ اِسْمٍ عُرِفَا      تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسَعِفَا  
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا      إِذْ قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبَا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها. وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال. وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفاً بها نَسِي      وهل بدارة يا للناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بنحو اثبتته في الاول واثبت في الثاني وما اشبه ذلك \* وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم تحتج الى تقدير العامل. واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةٌ اِلَّاخْبَارٍ تَأْتِي حَالًا      اِنْ لَمْ تَصَاحِبْ مَا اقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين. فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو ويركض. ولا يقال قام زيد سيذهب للنافاة بين الحال والاستقبال \* وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاهما يخالف المفرد في مثل هذا



اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدلُّ على ذات متصفة بمصدره .  
وان يكون ذلك الوصف فضلةً اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة  
اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منقلاباً  
اي غير ملازم لصاحبه \* وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في أمثلة  
النظم . فان الأولين منهما يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان الفتي فاعل في  
المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك \* واعلم ان ما ذكر من الاحكام  
انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً  
كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه \* والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة  
تركيب الكلام كما مرَّ لا من جهة المعنى فلا يراد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض  
وما بينهما لاعبين \* والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من  
سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وسمت الشهر كاملاً وهربت  
للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل فتشمل ان يكون  
تعلقه بها على هيئة مخصوصة \* ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول  
كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدراً نحو عجبت من ذهاب  
الامير ماشياً واعجبني ضرب الحصّ مقيداً . او صفةً نحو زيد منطلق الغلام راكضاً  
وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً  
منه نحو اعجبني وجه الجارية مسفرةً او كجزء نحو اعجبني كلام الامام خاطباً . لان المضاف  
حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه  
في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة  
الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فينطبق  
على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ مند جالسةً فانه يمتنع ان ليس فيه شيء من ذلك  
وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء  
زيد راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل  
فيكون قد عمل فيهما جميعاً \* ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل  
ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين \* وأمّا نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا



النكرة الواقعة بعدها أوجه الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر  
 أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جُلُجُلٍ  
 أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة أو نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً لمضمر محذوف  
 والجملة صلة للموصولة أي لا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . أو صفة للموصوفة  
 أي لا مثل شيء هو يوم بها حاصل \* وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة  
 عن الإضافة وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلها زبدًا \* وأما الجر فعلى تقديرها  
 زائدة غير كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف  
 بيان عاينها \* وارجح هذه الأوجه الجر وأضعفها النصب \* وأما إذا كان الاسم الواقع  
 بعدها معرفة نحو أعجبني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن  
 المعرفة لا تصلح للتمييز \* وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا

نادراً كقول الشاعر

يَسْرُ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَى ثَمَّهَادَةٍ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَنْقَابُ  
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع  
 بعدها حال نحو أعجبني زيد ولا سيما راكباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل لهذه

الحالة من بقية أحواله

وَيَدٌ فِي مَنْقَطَعٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي إن يد تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث أنا أفصح من  
 نطق بالضاد يد أني من قریش \* وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها  
 مختص بالاستثناء المنقطع . ولا تقع إلا منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تقطع عن  
 الإضافة . ولا تضاف إلا إلى أن وصلت بها كما رأيت

فصل

في الحال

لِهَيْئَةٍ مُنْقَبِلًا يُنَكَّرُ	الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفَسِّرٌ
عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ	وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ
وَفَدُّ الْفَتَى بِالْإِسَاقِ رَاجِلًا	كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا



ما لك من شيخك إلا عمله      إلا رسمه والّا رمله  
 برفع ما بعد المكررتين لان الاول منهما مُبدلٌ من المرفوع قبله والثاني معطوفٌ عليه  
 كما ترى

وَأَجْرُزُ إِضَافَةٌ بِغَيْرِ وَسْوَى      حُكْمُهُمَا كَأَسْمِ يَلِي إِلَّا أُسْتَوَى  
 اي ان المستثنى بغير وسوى يُجرُّ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعرابُ الاسم الواقع  
 بعد الّا في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومفرداً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد  
 بنصب غير . وما جاءني احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع  
 وهلم جرّاً . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرُفًا      وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَمًّا  
 وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْمُخْبَرِ      وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أُسْتَتَرُ  
 اي ان المُستثنى يُجرُّ ايضاً بعداً وخلاً وحاشاً اذا قدّتهنّ احرفاً . فان قدّتهنّ افعالا  
 نُصِبَ مفعولاً به . فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمرًا بجواز الوجهين . ما لم تتقدمهنّ  
 ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .  
 ولذلك تلحقهنّ معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَانِي      بَكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعُ  
 وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدهما على الخبرية لهما نحو قام القوم ليس زيداً ولا  
 يكونُ عمرًا . ومنه الحديث يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكُذِبَ . اي  
 الا الخيانة \* ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على البعض المدلول  
 عليه بكليّة المستثنى منه . فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً اي جاوزهُ وهلم جرّاً في  
 البواقي . ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلاً . غير ان هذا البعض لا يُلْفِظُ بِهِ لئلا  
 تذهب صورة الاستثناء ولذلك كان استتار ضميره واجباً مع كونه للغائب كما مرّ في  
 موضعه \* واعلم ان من النحاة من يعدُّ لا سيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها  
 ادخلٌ مما قبلها في الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت . وهي  
 مركبة من لا النافية للجنس وسيتي بمعنى مثل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة الموصوفة  
 او التامة او الزائدة . والخبر محذوفٌ تقديره موجودٌ او حاصلٌ ونحو ذلك \* ويجوز في



فقط كما يقال قام القوم إلا بعيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه  
 كما مر فلا يصح جمعه بدلاً منه \* واعلم ان البدل قد يتعذر كونه على اللفظ لما منع  
 فيبدل على المحل نحو ما جاءني من احدٍ إلا رجل . ولا احد في الدار إلا امرأة بالرفع  
 فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بإلا فلو أبدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل  
 لا في الإثبات لان البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ أُسْتُثِنِي مِنْهُ إِنْ حُذِفَ      فُرِّغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتُثْنِي رَدِفَ  
 وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبَّهِهُ اشْتَهَرَ      لِصِدْقِهِ كَلِمَ يَقُمُ إِلَّا عُمُرُ

اي اذا حذف المستثنى منه تفرغ ما قبله للمستثنى لفقد ما كان مشغولاً به . وهو  
 يشمل الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار الا زيد . وحينئذ تكون الا كأنها  
 لم تكن فيقال ما قام الا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت الا زيدا وما  
 مررت الا بزيد . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد  
 الا زيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مستثنى . وتلى ذلك  
 يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه \* وذلك قد اشتهر  
 في النفي وشبهه اصدقه معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي  
 لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة  
 مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع  
 في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء  
 لا القصر . فلو قيل قام الا زيد كان بمعنى قام كل احد الا زيدا وهو فاسد كما لا  
 يخفى \* ولذلك اذا قصد في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الا زيد امتنع  
 لفساد المعنى . فان صدق الايجاب نحو زيد يقعد الا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما  
 ترى \* وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم  
 الفاسقون . وعلى الصريح منه المأول نحو وبأبي الله الا ان يتم نوره اي لا يريد الا  
 ان يتم \* واعلم ان الا قد تكرر في البدل والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة  
 بين التابع والمتبوع لغوا لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع  
 بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز



النفي نحو ما قام أحدٌ إلا زيدٌ . والنهي نحو لا يقيم أحدٌ إلا عمرو . والاستفهام نحو هل قام أحدٌ إلا بكرٌ \* وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلة لا بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيخار الإتيان عليه \* وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُخار النصب اذا حال بينهما فاصل طويل نحو ما جاءني أحدٌ حين كنت في الدار إلا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما \* واعلم ان البديل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل . وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان المتصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما . فتدبر

وَأَنْصِبْ إِذَا قَدَّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أُوِّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالٌ وَرَدَ  
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا  
زيدا احد . وعليه قول الشاعر  
وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب  
وما قول الآخر

لأنهم يرجون منك شفاعا اذا لم يكن الا النبيون شافع  
بالرفع فمحمول على الاستثناء المزعوم فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما  
سيجيء اي لم يكن أحدٌ الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان  
الاول بدل بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا تطيل بذكره وهو على  
كل حال استعمال ضعيف لا يصح القياس عليه في المخار \* وشذ تقديم المستثنى على  
المستثنى منه وعامله كقول الآخر

إِلَّاكَ لَا أَرْجُو إِخَا بَسْطَةً فِي الْعَرَبِ مِنْ قَيْسٍ وَلَا مِنْ تَمِيمٍ  
وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ خِلَافًا لِلْكَسَاءِيِّ وَابْنِ عَصْفُورٍ

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمَنْقَطَعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ  
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام أحدٌ الا بعيرا بالنصب



الاول لان الضمير المجرور لا يعطف عليه بدون اعادة الجاز كما سيأتي في موضعه .  
 ويترجّع العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر  
 فقات اصطحبها او لغيري فأسقينا فما انا بعد الشيب ويحك والحر  
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف . واما المرفوع  
 فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم  
 استقلاله

## فصل

في المستثنى

يُنصَبُ "حَنماً بَعْدَهَا" مَا أُسْتَثْنَتْ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَمَامٍ مُثَبَّتٍ  
 اي ان ما يُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنصَبُ وجوباً بعدها اذا كانت تاليةً لكلام تامٍّ موجبٍ  
 نحو قام القوم الا زيداً \* وقد اختلف في ناصب المُسْتَثْنَى على ثمانية اقوال اصحها انه  
 منصوبٌ بالعامل الذي قبل الا وهي واسطةٌ لتعدي ذلك العامل اليه كالواو في المنعول  
 معه . وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اخنيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا      مُتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضُ مَنْ تَلَا  
 وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَحَضَرُوا      إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ  
 اي ان من المُسْتَثْنَى ما يُقال له المتصل لاتصاله بالمُستثنى منه في الجنسية وهو ما كان  
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم . ومنه ما يقال له المنقطع لانقطاعه عن  
 المُسْتَثْنَى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم . غير انه لا بد  
 ان يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يستحضر عند ذكر المُستثنى منه للملازمة  
 بينهما كما رأيت فلا يُقال جاء القوم الا الذئب . وان يكون الفعل صالحاً له فلا  
 يقال تكلم القوم الا بعيراً \* والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف  
 الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ      مُرَجَّحاً فَالْنَّصَبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ  
 اي انهم يرجحون ابدال المُسْتَثْنَى من المُسْتَثْنَى منه على نصبه في غير الإثبات . وهو



نصاً في المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لا امتناع  
العطف على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإما من جهة  
المعنى نحو سافر زيدٌ والصبح لا امتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما  
في مثال النظم كما رأيت \* واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى  
ستة مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما ينقدمه من الفعل او  
معناه والواو وسيلة لوصوله اليه . وهو مذهب البصر بين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدَّمُ      لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ  
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ      أَوَّلَى وَإِلَّا اخْتِيرَ تَرْكُ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يقدم على عامله بالاجماع . ولا  
على صاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو  
اصلها للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك \* ولما كان  
العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الأمير والجيش .  
بخلاف نحو سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه  
يختار فيه النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين \* وكذلك اذا  
كان العطف مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة  
وفصيلها لرضعها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

فان العطف يقتضي في الأوّل ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فصيلها  
وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان  
الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يحتاج الى شيء منه في  
النصب . فتأمل

وَالْفِعْلُ يَنْوِي بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا      بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَالِي وَالْذُّمِّي

اي ان الفعل يقدر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة  
مفعولاً معه نحو مالى والذمى اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي  
كيف تكون او تصنع \* غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال



وَأَغْرُرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا  
 غَيْرَ أَنَّ الثَّانِي أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ يُسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ  
 وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْجُرُّ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَلَا

أي أنه يجوز جرُّ هذا المنعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت خوفاً وعليه  
 قول الراجز

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ

غير أنه قليل في الاستعمال \* ولا بأس في جرِّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل  
 كالباء نحو قُتِلَ فلانٌ بذنبه . ومن نحو ذُبت من الشوق . وفي نحو قُتِلَ كليبٌ في  
 ناقةٍ . وقس عليه \* واعلم أن تضمَّن المنعول فيه والمنعول له معنى الحرف لا يقتضي  
 البناء لأن تضمَّن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو أن يخلفه الاسم على معناه  
 فيُطرح غير منظور إليه كتضمَّن متى همزة الاستفهام وإن الشرطية . فإن كان الحرف  
 منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع إظهاره كما في المنعول فيه والمنعول له لم يكن  
 تضمَّن معناه مقتضياً للبناء فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظاً ظَهَرَ  
 وَغَيْرُهُ مَا جُرَّ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ كَأَذْهَبَ بَزِيدٍ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

أي أن كل ما مرَّ ذكره من المفاعيل المقيّدة بالحرف وهي المنعول به والمنعول فيه  
 والمنعول له منه ما هو صريحٌ وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه  
 ما هو غير صريحٍ وهو ما يُجرُّ بالحرف كما رأيت في أمثلة النظم فيكون نصبه محلاً .  
 بخلاف المنعول المطلق فإنه لا يكون إلا صريحاً

### فصل

في المنعول معه

وَيُنَصَّبُ الْمَنْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا وَآوَا بِمَعْنَى مَعَ كَسِرٍ وَالْجَبَلَا

أي أن ما وقع الفعل بمصاحبته يُنصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو ميز والجبل  
 أي سِر مع الجبل \* ويُشترط لوجوب نصبه وجود فعلٍ أو معناه قبله . وكون الواو



فهو غُدوة وبُكْرَة عَامِينَ للزمان المدلول عليه بهما . وشَعْبَان ورمضان للشهرين المعروفين \* وأما من غير المتصرف فستَحَر إذا أُريدَ به سَحَرُ يوم بعينه كما مر ، وكذلك ضَحْوَة وَعَشِيَّة وَعَتَمَة عند جماعة حملاً على سَحَر وهو غير بعيد في القياس \* وبعض الظروف المعربة مما يتصرف كحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الإضافة

## فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِمَّنْ فَعَلَ  
وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبُ  
أي ان المصدر يُنْصَبُ على نية معنى اللام التعليلية مُضْمَرَةً قَبْلَهُ وهو قد حصل من فاعل  
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله \* وحكمه ان يكون نكرة وان لا  
يكون من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى \* واعلم ان  
المفعول له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال  
ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه  
تحصيله كما في نحو ضربته تاديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند  
جمهور المحققين

فَإِنْ يَفْتَحُ حُكْمُهُ بَدَا مَا يُضْمَرُ فَجَرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكَرُ

أي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك  
كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك  
لمحببتك إياي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت امسى للسفر غداً .  
او لم يكن نكرة نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة  
مولاه \* غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بال  
كقول الشاعر

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاءِ      ولو توالى زُمرُ الاعداءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر



الظروف المكانية كنزات تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلاثة اميال وهلم جرا

وَرُبَّمَا اسْتَعْمَلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كفر زيدا عند الخوف اي وقت الخوف .

وعليه قول الشاعر

لا تجزي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفعول

غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الامثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِّيَ

وَعَبْرُ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبْدًا حَتْمًا بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قيل له المتصرف لانه يتصرف

فيه باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر ويني

وبينك ميل ونحو ذلك \* فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لدى او يخرج عنها الى

الجر بالحرف الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف \* واعلم ان الظروف الغير

المتصرفه لا تجزى الا بمن لانها ام حروف الجر فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها

نحو خرجت من عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك \* وشذ جر متى

بالي وحتى . وجر اين وحيث بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يَبْنَىٰ فِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ

وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرَضُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بَيْنًا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنيا وهو حيث ولدى ولدن ولما واذا

واذا ومتى واين واين وانى وقط وعوض وامس والان ومع وكيف وهنا واخواتها .

غير ان في لدى ومع خلافا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها

وتفنيها عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة \*

ومن الظروف المتصرفه وغيرها ما لا ينصرف لوجود العائنين فيه . اما من المتصرفه



فان كان مختصا كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف \* بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم والمختص . والاول اما مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني اما مختص بالعلمية كرمضان . او بال كالיום . او بالاضافة كيوم الجمعة \* وعلى ذلك يقال صمت يوما او يوم الاحد بالنصب فيهما . وصليت خلف القوم او في المسجد بنصب الاول وجرت الثاني جريا على ما علمت \* وانما كان ذلك كذلك لان الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيهما . ثم يدل على الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالاته عليه اقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه ايضا

وَمَبْهَمُ الْمَكَانِ فِي الْمَقْدَارِ      كَالْمِيلِ وَالْجِهَةِ كَالْيَسَارِ  
وَمَا بَنِي مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ      ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا ثَوِي مُحَلَّةٌ

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشقة مشاركا لعامله في مادته لفظا ومعنى كحالت نحل زيد . فان لم يكن كذلك وجب جرؤه بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت مجلسه وثويت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني \* وشذ قولم هو مني معقدا الازار ومنزلة الشغاف ومقعد القابلة . وهو عني مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو حاصل كذلك \* واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضا نحو ولدت مولد زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو

غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ      كَأَنْزِلِ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ  
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ      كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمَدَدِ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفية . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر \* وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلا . والعدد كسرت ثلاثة ايام . والكل كسهرت كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان \* وقس على ذلك في



وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدَّ نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا  
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَيْفَ يَحْيَى الدَّرَقُ

اي ان المنعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان  
اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت \* واما ما  
يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرًا صادقًا . وقد يكون من  
غيره كما في المثال الثاني \* والاصل فيه مطلقًا تقديم ما له اصل في التقدم كزيد  
فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى  
الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه اخذ وهي  
مأخوذة \* غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال  
عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتباس الاخذ بالمأخوذ في نحو  
اعطيت زيدا عمرًا . وقس على كل ذلك

### فصل

في المنعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمٌ زَمَنٌ أَوْ مَوْضِعٌ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي اقْتَرَنَ

اي ان المنعول فيه من اسم زمان او مكان ينصب ظرفاً على معنى في دون انظرها نحو  
صمت يوماً وجاست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها  
كاذ وحيث أو ل بما يقبله كحين ومكان \* واعلم انه اذا ضمير للظرف وجب ذكر  
الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها .  
فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا

في الظروف المتصرفة

وَالْمَمْكَانِ مَبْهُمٌ يَعْلَقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ  
فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقَيَّدُ بكونه مبهمًا وهو ما لا يختص به كان  
بعينه . وهو إما مبهم البقعة والمسافة كفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالليل والغلوة .



غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة . ويقال للثاني المؤكّد اغيرد لان الأخوة تحتمل  
معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثّر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة  
والمؤثر غير المؤثر فيه \* ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه  
من جملة طلبية كما في المثال . او خبرية كقول الشاعر

لَأَجْهَدَنَّ فَإِذَا دَفَعَ وَاقِعَةً تَخْشَى وَاِمَا بَلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

وانما اختص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر  
بمثابة ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار إما في الاول من التاكيد وفي الثاني  
من التعدد \* والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتغال  
الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاء الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأتى حذفه  
في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه \* واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً  
ما وقع منها مثني للتكثير نحو لبيك اي اقامة مكررة على طاعتك . فانه كالمذكور  
مرتين احدها المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك مما يُحفظ ولا  
يقاس عليه \* وقد يترك اخبار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً  
وطاعة . والمُخْبَر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غنائاً . والمشبّه بمصدره كما في نحو  
لك نوح نوح وُزِقَ رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة . والثاني على  
الخبرية بناءً على ان المُخْبَر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث  
على البرلية \* واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر  
له فعل محذوف وان لم يصح النطق به \* وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا منفعولاً  
مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور .

### فصل

في المنفعل به

يُنْصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرًا بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المنفعل به يُنْصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به  
دون بقية المفاعيل فانها تُنْصَبُ بالمتعدي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً  
بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال



وَذَاكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ نَقْلًا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كـهَلَا اي امهل \* وهو كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر  
أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا  
او للتعجب كقول الآخر

أَسْجَنًا وَقِتْلًا وَاشْتِيَاقًا وَغَرَبَةً      وَنَأْيَ حَبِيبٍ إِنْ ذَا لَمَظِيمُ  
وهو قياس فيه \* وأما في الخبر فيُستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصور  
على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى      عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سَرَى سَرَى  
أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّمَا الْحَادِي غِنَا      وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعل قد أُخبر به عن اسم عين او حصره  
او عطف مصدر عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها تقديره  
يسري ويغني وهلم جرأ \* وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح  
للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى اضمار الفعل مُخْبَرًا  
به فيكون المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُؤِيُّ التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ      كَلَّمَكَ نُوحٌ نُوحٌ وَرَقَ رَمْلَةٌ  
وَمَا لِتَأْكِيدِ كِنَادَى جَهْرًا      وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْمَجْرَى  
كَذَاكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوُ أَقْتَحِمَ      إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

اي وكذلك اذا قصد التشبيه بالمصدر بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو لك  
نوحٌ نوحٌ ورَقَ رملة . اي تنوح نوحهما \* او أريد به التأكيد بعد جملة هي نص في  
معناه فيقرر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهراً . او تحتمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال  
نحو هو اخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نص في الجهر لا يحتمل



”وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَالِخُوهُ تَحْمِلُ  
”كَقَمٍ وَقُوفًا وَأُصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْمَجْرَى“

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لتعلمه في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قَمٍ وقُوفًا . او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتَبَتَّلَ اليه تَبَتُّلاً وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غُسُلًا \* ومما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دل على عددٍ منه نحو ضربته ثلاث ضربات \* ومن هذا القبيل ما دل على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد القُرُصَاء . او كناية نحو فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيل . او جزئية نحو ولو نقول علينا بعض الاقارب . وما كان ضميراً له نحو فاني اذنبه عذاباً لا اذنبه احداً من العالمين . او آلة معهودة نحو ضربته سَوْطًا . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب \* ومن ذلك أي وما الاستغنيان نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفِيدُ ابْنَتِي رُبْعٍ عَوِيْلُهُمَا لَا تَرْقِدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِي رَقْدَا

والشرطيتان كقول الآخر

وَكُلُّ طَرِيقٍ جَزْنُهُ كُنْتُ رَاشِدًا وَآيٌ بَلَاءٌ تَبَلَّنِي كُنْتُ أَحْمَدُ

وقول الآخر

نَعَبَ الْغُرَابُ فَقُلْتُ بَيْنَ عَاجِلٍ مَا شِئْتَ اِذْ ظَلَعُوا بَيْنَ فَأَنْعَبَ

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العام نحو برّ برّة وفجر فجار \* وجميع هذه المذكورات تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت \* واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكّد تختص بما رادفه في المعنى او شاركه في المادة . غير ان اسم المصدر يختص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبيّن \* واما البواقي فينوب ما دل منها على عددٍ عن المبيّن للعدد وغيره عن المبيّن للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ اِذَا قَامَ عَنْهُ نَائِبًا



هَذَا الْمَنْ . أَوْ ذَاتًا وَهُوَ التَّمْيِيزُ \* وَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ تَعْرِيفُ جَمِيعِ هَذِهِ  
الْمُتَعَلِّقَاتِ بِالْأَجْمَالِ كَمَا تَرَى فَبَاغْنِي عَنْ تَعْرِيفِ كُلِّ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعِهِ بِالتَّفْصِيلِ

## فصل

## في المنعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عَالَمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصَرُّفًا وَتَمَّ

أَيُّ أَنَّ الْمُنْعُولَ الْمُطْلَقَ يَكُونُ مَصْدَرًا غَيْرَ عَالَمٍ مَنْصُوبًا بِعَامِلٍ يَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ مَعَ  
كُونِهِ مُتَصَرِّفًا تَامًّا نَحْوُ ضَرْبَتُهُ ضَرْبًا . فَلَا يَكُونُ عِلْمًا كَحِمَارٍ . وَلَا يَكُونُ عَامِلُهُ مِمَّا  
يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ كَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ . وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ كَأَفْعَالِ التَّعْجُبِ .  
وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ النَاقِصَةِ كَبَابِ كَانَ . فَلَا يُقَالُ حَدِيثُهُ حِمَارٍ . وَلَا زَيْدٌ كَرِيمٌ كَرَمًا .  
وَلَا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَحْسَنًا . وَلَا كُنْتُ فِي الدَّارِ كَوْنًا . وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ

يَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ  
وَلَا يَثْنَى مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْتِمَالًا

أَيُّ أَنَّ الْمُنْعُولَ الْمُطْلَقَ يَكُونُ تَارَةً لِتَوْكِيدِ عَامِلِهِ وَهُوَ مَا كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ فِي الْمَعْنَى  
كَضَرْبَتِهِ ضَرْبًا وَيُقَالُ لَهُ الْمُؤَكَّدُ وَالْمُبْتَهَمُ \* وَتَارَةً لِإِيَانِ نَوْعِهِ أَوْ عَدَدِهِ وَهُوَ مَا زَادَ  
عَلَيْهِ بِإِفَادَةِ أَحَدِهِمَا كَضَرْبَتُهُ ضَرْبَ اللَّصِّ أَوْ ضَرْبَتَيْنِ وَيُقَالُ لَهُ الْمُبَيَّنُّ وَالْمَخْنُصُ \*  
وَمَا كَانَ مِنْهُ لِلتَّوْكِيدِ لَا يَثْنَى وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ لِلْحَقِيقَةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنِ الْقَالِيلِ وَالكَثِيرِ  
وَلَا تَحْتَمِلُ التَّعَدُّدَ . وَأَمَّا الْمُبَيَّنُّ فَيَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ نَحْوُ عَاجِلَتِ الْمَرِيضِ عِلَاجِينَ  
وَحَرِيبَتِ الْغُلَامِ ضَرْبَاتٍ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْأَنْوَاعِ أَوِ الْأَفْرَادِ الْمُنْطَوِيَةِ تَحْتَ الْحَقِيقَةِ وَهِيَ  
قَابِلَةٌ لِلتَّعَدُّدِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ التَّوْكِيدَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْمُنْعُولِ الْمُطْلَقِ الْمُؤَكَّدِ يَكُونُ تَارَةً لِلتَّقْرِيرِ  
كَأَمْرٍ . وَتَارَةً لِرَفْعِ الْمَجَازِ نَحْوَ قَتْلِهِ قِتْلًا فَانَهُ يَرْفَعُ تَوْهْمَ الْمَجَازِ فِي مَدْلُولِ الْفِعْلِ بِكَوْنِ  
الْمُرَادِ بِهِ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ وَلِئَلَّا لَا يَقَعَ فِي الْمَجَازِيَّاتِ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ  
بِكِي الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جَادَهُ وَعَجَّتْ عَجِجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ  
أَيُّ عَجَّتْ الثِّيَابَ الْمُعْلَمَةَ فَهُوَ نَادِرٌ جَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لِنَظْمًا وَمَعْنَى يَذْكُرُ



في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل \* واما المفاعيل  
الآخري فاجاز قوم نيابتها عند امن اللبس فيقال اعطي درهم زيداً وظن صادق  
عمراً. ولا يقال اعطي زيد عمراً وظن بكر خالداً لان كل واحد من الاولين يحتمل  
ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والجمهور على  
امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نُصِبَ إِذْ فِيهِ كَمَا لِفَاعِلٍ وَحْدَةً تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات  
والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل  
لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده

وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصْبِ قَنَعَ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق  
العمدية كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها  
فضلة قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت  
فاكتفت بما هي اهل له

## باب منصوبات الاسماء

### فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يُعَلِّقُ	بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمُطْلَقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ	أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعُ
أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ	لِعِلْقَةِ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق. او بما  
يقع عليه وهو المفعول به. او فيه وهو الظرف. او لاجله وهو المفعول له. او بصاحبه  
وهو المفعول معه. او يتعلق بصحابه من دونه وهو المستثنى. او بما يبين صفة لما يتعلق



يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ  
فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر \* واعلم ان  
حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .  
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حميت سيرته . او تليحة  
الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائع  
او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خالق الانسان ضعيفاً . او  
الجهل به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا  
حييتم بتحية فحيوا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض \* وهذا في الحقيقة من مباحث  
البيانين دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به أولى بالنيابة لان  
الفعل اشدُّ طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضرب  
زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه .  
واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير  
أولوية عند الجمهور

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا  
وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا انابة المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب منعولين ليس  
اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كسي زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه  
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا لبس والثوب ملبوس . ومثله اعطي زيد  
درهما وسقي عمرو شراباً وقس عليه \* وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول  
منهما ما ينصب منعولين اصلهما المبتدأ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلاثة مناعيل الثاني  
والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً  
فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو



## فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلُفُ الْفَاعِلُ مَفْعُولٌ بِهِ كَاخْتِيرَ زَيْدٍ جَارِيًا بِحَسَبِهِ  
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِّينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفْنَ جَمْعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل معه بُنِيَ للمجهول فلا يكون الا متصرفاً نحو اختيرَ زيدٌ وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت \* وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيمَ يومَ الجمعة وسيرَ سيرُ البريد ومرَّ بزيدٍ \* غير انه يُشْتَرَطُ في الظرف والمصدر ان يكونا مُخْتَصِّينَ باضافة كما رايت . او بوصف نحو صيمَ يومَ واحدٍ وسيرَ سيرٌ طويلٌ . او علميةً نحو صيمَ رمضانَ . او بيان نوعٍ نحو ضربَ ضربِ الامير . او عددٍ نحو ضربَ ضربةٍ او ضربتان . وذلك لان الفعل يدل على المبهم منهما فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكّد \* واذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يُسند اليه صريحاً \* ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علةً للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري . ويشترط في الثلاثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال . فلا تنوب لدى وايد لما لزمتهما الظرفية . ولا معاذ وسبحان لما لزمتهما المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تستعمل لغيره \* وقد ينوب ضمير المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل . وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قعد اي القعود المتوقع \* وحمل بعضهم عليه النائب في نحو مرَّ بزيدٍ فجعله ضمير المرور بناءً على تأويله بالمصدر معرّفاً بلام الجنس . والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور \* واما المجرور بحرف زائد نحو ما ضربَ من احدٍ . او بحرف تعليل كما في قول الشاعر



التكسير لهما كالرجال والجوري . والمُلتحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء .  
 واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجوّاري  
 وعلم جرّ في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي . وذلك اما في  
 نحو الهندات والجوّاري فلان تانيثه قد صار نجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده  
 لا لجموعه . واما في نحو الرجال فلانه يتأوّل بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز  
 باعتبار انظرها فتجري تجري المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ  
 فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَلَلِ يَسْتَلْزِمُ  
 اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون  
 متصلاً بصاحبه . ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلل فيؤخر .  
 وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمرّاً زيد . او كان ظاهراً والمفعول ضميراً  
 متصلاً نحو ضربني زيد . او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان  
 تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان اتصاله .  
 وعوّده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى \* وزمّا قدّم المحصور بالاً معها كقول الشاعر  
 ما عاب الا ائيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ  
 اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مرّ . ولا مانع منه كافتضاء فصل  
 الضمير في نحو ضربت زيدا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيد عمرّاً . والتباس  
 احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينهما نحو ضرب زيد عمرّاً  
 وضرب عمرّاً زيد . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاءً لحق كل  
 واحد منهما



فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعْمَ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْلُو الْبَادِيَةُ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء التانيث للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة \* فان كان الفاعل ضميراً لمؤنث عم التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توضاً يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة \* واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك اما مع الفعل الجامد فلانه قد شبه الحرف لعدم تصرفه . واما مع الفعل فلان الفعل قد ضعف استدعاؤه العلامة لبعده عن الفاعل . واما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز \* والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه \* واما ما فصل بالافعال فمذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الا هند وما زارنا الا هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الا هند \* وجاز تانيثه على قلة باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما برئت من ربية وذم في حربنا الا بنات العم

وخصه الا كثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ ثَنِيَا كَالْمَفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للمذكر والمؤنث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وغير ذي النون الاصيل قد يرد مخيراً من كل ذي جمع قصد

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او لمذكر كالطلمحات . وجمع



مبتدأ لا فاعل \* والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالكمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المخمرة الا هو او نائبه \* ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار النبي وما قام به فقط نحو مات الفتي . ولذلك يحكم له بالفاعلية في نحو لم يقيم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر .  
وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ  
اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وذهب . فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا تقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيهما

وَهُوَ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ      فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَارِدًا يُفْرَدُ  
وَمَا أَتَى نَحْوَ أَسْرَوْا النَجْوَى      مَنْ ظَلَمُوا التَّأْوِيلَ فِيهِ يُنَوَى  
اي ان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا \* اما نحو قام زيد وعمر و فهُوَ على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه \* واما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لِصَوَالِجَةٍ      فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل \* ولما كان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى واحد التزموا افراده مع المثني والمجموع ايضا نحو ذهب اخواك وقام القوم فلا يقال ذهب اخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أُسْنِدَ الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنع \* واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرّوا النجوى الذين ظلموا فعلم تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة اسرّوا النجوى . وبعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذا من الحديث في احدي الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار \* وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور  
وَفِعْلٌ أَنْتَى الْحَقِّ لِلتَّاءِ التَّزَمَ      مُصَرَّفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ



## وقول الآخر

ورأى عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا  
ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان  
الماضي قدّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتدأ خبر قد يخلف لكن سماعاً نادراً لا يؤلف  
والحذف في ذي خلف قد حتماً طراً لكن لا يجمعوا بينهما

اي ان المبتدأ قد يخلفه ما يسد مسده كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على  
السمع كقولهم في ذهني لأفعلن اي في ذهني يمين . فان جواب القسم قد سد مسد  
المبتدأ المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تساور سواراً الى المجد والعلی وفي ذهني لئن فعلت لينعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد  
مسد المبتدأ المحذوف لكونه اياً في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقّفه على السماع نادراً  
في الاستعمال غير ما لوف عندهم \* وكل ما حذف من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام  
خلف له مقامه يحذفونه وجوباً لئلا يجمع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما  
مر . وأما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة  
وقل اأنتم أعلم أم الله اي أم الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما  
يطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبّه

## فصل

## في الفاعل واحكامه

وما له معلوم فعل تم قد أسند قبلاً فاعل به اتحد  
والفعل يجري منه أو يقوم به كسار أو مات الفتى عن منصبه

اي ان الاسم الذي يسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الفاعل \* فخرج بقيد  
معلومية الفعل نائب الفاعل لانه يسند اليه المجهول \* وبقيد تمامه الافعال الناقصة  
فان مرفوعها لا يقال له فاعل . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه



وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا      فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغَلَامَ مُجْرَمًا  
وَعَطْفُ وَاوٍ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ      أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلِهِ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضا مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها جواب القسم . وشرطه ان يكون المبتدا نعتا صريحا في اليمين نحو لعمرى لم اُلم اي لعمرى قسم لي . فان لم يكن كذلك نحو عند الله لا فعائن اي عند الله علي جاز حذف الخبر واثباته لانه يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالأول \* والثاني جواب لولا . وشرطه ان يكون الخبر دالا على مطلق الوجود ليكون معلوما عند السامع نحو لولا زيد لهلك عمرؤ اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير واقف جلست . وسياتي استيفاء الكلام على ذلك في بابها \* والثالث الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكمه متعلقهما حكم الخبر بعد لولا وقد مرّ الكلام عليه \* والرابع الحال التي لا تصلح خبرا عن المبتدا المذكور قبلها نحو ضربي الغلام مجرما . فان الاصل فيه ضربي الغلام حاصل اذا كان مجرما بناء على ان اذا ظرف متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غدا . ثم حذف الظرف مع ما اضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت الحال قائمة مقام الخبر ايضا لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائما مقامه . وهي لا يمكن ان نجعل خبرا بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى \* والخامس عطف اسم على المبتدا بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان تكون الواو نصا في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسد مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمرؤ مجتمعان لم يكن من هذا القبيل \* واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدا مصدرا كما رأيت . او افعال تفضيل مضافا الى المصدر نحو اكثر سفري ماشيا . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيد راكبا اي احسن كونه \* ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد \* واختلفت في وقوعها فعلية والتخييج جوازه وعليه قول الشاعر عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضاهر



والنفي يطلبان الافعال لانهما يتعلقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع  
بعدهما منزلة الفعل . ومن ثمَّ كان لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُوصف ولا يُصغَّر ولا  
يُعرَّف . غير انه اذ كان قد وقع بعدهما مجرِّداً وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده  
لأفراده كما رأيت جعل مبتدأً وان كان نكرة محضة لانهما يسوِّغان الابتداءً  
بالنكرة كما عرفت آنفاً \* واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبه  
دون الخبر فجعل ما يقتضيه منهما عوضاً عنه لقيامه مقامه في اتمام الفائدة \* فان  
كان المرفوع لا يُكتفى به نحو ما قائم اخواه زيد لا فنقار الضمير المضاف اليه الى  
ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من  
هذا القبيل \* وان كان الوصف يصلح للاخبار به عملاً بعده فان طابته في الأفراد  
نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره نحو ما قائم اخواك تعين الاخبار به  
والابتداء بما بعده الا على لغة ضعيفة ستذكر في باب الفاعل \* واما اذا لم يقع  
الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال اذ لا يصح الابتداء به  
لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على شيء كما سيجي .  
وندر استعماله بدونهما كقول الشاعر

خبير بنو لهب فلا تك مغنياً      مقالة ليهبي اذا الطير مرت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف  
جالس غلامك وليس منطلق اخواك . وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو انما قائم  
عبدك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بنوك . غير ان  
الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجرُّ باضافة الثانية  
اليه ويسد مرفوعه مسد خبرهما \* والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة  
المشبهة نحو ما كريم غلامك . وافعل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند  
زيد . ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تميمي ابواك \* وقد  
تحصل مما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفةً  
تُسند الى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلَفُ الْخَبَرَ أَيْضاً فِي الْقَسَمِ      نصاً جواب كلعمرى لم ألم  
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ      وشبه جملة به يعلق



والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة من الله . غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه  
في القياس

وَخَبَرًا عَدَدٌ لِحُكْمٍ عُدَدًا " وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ آتَى فِي الْمَبْتَدَأِ "

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حكم على زيد  
بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز  
مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَتِي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِي

وهو مذهب الجمهور \* وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد  
ابوه غلامه منطلق وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول \* واعلم ان  
الخبر قد يتعدد لتعدد افراد صاحبه حقيقةً نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او  
حكماً نحو انما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت \* واما ما  
تعدد بدون ذلك فان جاز الاختصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ  
جاز العطف فيقال زيد شاعرٌ وكاتبٌ . والا امتنع كما في نحو هذا الرمان حلوة حامضٌ  
اي مزية لانه خبرٌ واحد في المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَأَ وَصَفٌ كَفِعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَأَ

فَعَاظَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمَوْجِبًا نَدَرُ

وَجَازَ إِخْبَارٌ بِهِ إِنْ أَفْرَدَا كُلٌّ فَإِنْ عُدِدَ يَلْزَمُ أَبَدَا

اي انه يبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعاً ما يكتفى به  
في المعنى من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل  
قام اخواك وعليه قول الشاعر

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَى أَمْ نَوُوا ظَعْنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٍ مِنْ قَطْنَا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِعُ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعاً ساداً مسدداً الخبر وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبه  
نحو هل مضروبٌ غلاماك وما مطرودٌ بنوك \* وانما كان ذلك لان الاستفهام



دون آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً  
 فيقال الحرب امامك والقوم خائفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية  
 وَالْمَبْتَدَأُ الْمُبْهَمُ إِنَّ الْقَى السَّبَبُ فِي خَبَرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ أَنْتَسِبَ  
 وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتِعْمَالاً مَا لَمْ يَغْيِرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا  
 اي ان المبتدا اذا كان مبهماً وانجبت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط  
 وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك  
 يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتي في درهم . او نكرة موصوفة  
 بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما اضيف الى احدهما او وُصف  
 بالموصول منهما نحو كل من يأتي او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله  
 دينار . وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا  
 تدخل الفاء فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إن ولكن لم تتمنع وبه ورد السماع  
 نحو إن الموت الذي تنثرون منه فإنه ملاقيم . ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يَغَيِّرُوا فَيُغَيِّرِيهِمْ بِي الطَّمَعِ

وندر دخولها على خبر أن المنتوحة الممزعة نحو واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله  
 خمسة \* واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونهما فعلاً او  
 ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الا فعلاً فقيدها بالفعل مذكوراً او مقدراً .  
 ومن ثم قيدها الفعل بكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول ال  
 نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لان صلة ال لا تكون الا مفردة كما علمت \*  
 غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء وحينئذ  
 يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقارن بها فانها تحقق السببية فيه  
 لانها انما دخلت لاجلها . ولذلك اذا لم تُقصد السببية تتمتع الفاء اذا لا وجه لدخولها  
 كما تتمتع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا مؤخراً \* وسمع دخولها على خبر  
 الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير  
 الفعل والظرف كقوله

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَوْطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالَى



روابط اخرى حتى اتعوا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا تطيل الكلام في استيفائها

وَأَطْرَدَ الْإِخْبَارُ بِالظُرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِيهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرد عند النخاة الى قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنعل \* وانما يطابق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر  
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى محبوبحة الموت كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين \* واختلاف في ضمير المتعلق المذكور والاكترون على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه \* واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بنعل فمن قبيل الجملة \* فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوا كما ستعرف \* وقد مر ان المجرور عدل الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يَفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الاخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غدًا ولا يقال زيد امس \* وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولهم اليوم خمر وغدا امر اي اليوم شرب خمر وغدا

تدبير امر . وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلَّ عامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

اي اكل عام اصابة نعم \* وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا



الخبر الموطى . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي  
 وشاع اخبار بمطلق الجمل . اذ نسبة الجميع فيه تحتمل  
 اي انه قد شاع بين النحاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً  
 على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق  
 لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سُمع منه نحو بل انتم  
 لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قلب من عيل صبره كيف يساور صالياً نار لوعة وغرام  
 ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصححه بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز  
 مطلقاً غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور واما الجملة الخبرية  
 فالأخبار بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابوه قائم . او فعلية نحو زيد قام  
 ابوه . ويندرج تحتها الشرطية نحو زيد ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة  
 المصدرة بها

وَالْعَائِدَ الزَّم فِي سَوَى مَا اتَّخَذَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا  
 اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتملة على عائد يربطها بالمبتدا كما في نحو زيد  
 قام ابوه وعمرؤ ولا تضربه . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما . آيت . فان اتحدت به  
 كلها او بعضها استغنت عن العائد لنقد الاجنبية \* والاول يكون في ما كانت الجملة  
 فيه برؤيتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى  
 لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به \*  
 والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو  
 اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يمسون بالكتاب واقاموا الصلوة  
 اننا لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمسون بالكتاب في المعنى \* او  
 بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير \* او بدخوله تحت العموم  
 المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد  
 من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب \* وكل واحدة من هذه  
 الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملازمة القائمة مقامه في  
 افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر \* وقد تكلفوا



اخي رفيقي . فيجب تاخيرهُ في كل ذلك \* واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جملة مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تنصيلاً في احوال الابتدا . فان كان نكرة مخضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام \* والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ . او في التنكير نحو افضل منك افضل مني . وذلك حيث لا قرينة لتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزهما جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا      بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابنائنا مثل بنينا \* وخير بعضهم في ذلك عند حصول النائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ      قَصَارِ الْخُلَطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَخَاتِرِ  
فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وَعَائِدٌ لِلْمَبْتَدَأِ فِيهِ حَمِلٌ      لِرَفْعِ أَجْنَبِيَّةٍ حَيْثُ أَحْتَمِلُ

اي ان حكم الخبر ان يتحمل ضميراً عائداً الى المبتدا انظماً كما مرّ . او نقديراً نحو اللؤلؤ المثلقال بدینار اي المثلقال منه \* وذلك يكون حيث يُحتمل تضمّن الضمير كما رأيت احترازاً من المفرد الجامد نحو هذا زيد وغير الصفة من المشتقات كاسم المكان نحو هذا نجاس فانهما لا يتحدلان الضمير \* فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمّل الضمير الذي تحمله تلك الصفة نحو زيد اسد فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي تحمله \* والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي \* واعلم ان ال قد تنوب عن الضمير كما سنعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه \* واذا تضمّن الخبر ضمير المبتدا لزمّت مطابقتها له في جميع احواله كزيد قائم واخوه جالس وهند ذاهبة وهلم جرا . والّا لم تلزم المطابقة كقولهم المعربات قسمان ونحو ذلك \* واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صحّ ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له



فيوم<sup>ه</sup> علينا ويوم<sup>ه</sup> لنا ويوم<sup>ه</sup> نساء ويوم<sup>ه</sup> نسر  
او الدعاء نحو سلام<sup>ه</sup> على ابراهيم وويل<sup>ه</sup> لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة في  
استيفائهم \* واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة  
على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعٍ  
فَعَرَّفُوا مَا قَيَّدُوا عَنْ مَعْرِفَةِ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَأَصْحَابِهِ  
وَهُوَ لِحَوِّ كَوْنِهِ يَسْتَفْهِمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يَقْدَرُ

اي ان الخبر عكس المبتدا في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه  
وصف للمبتدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشيوع من  
شان النكرات . وان يكون مؤخراً لانه حكم قد حمل على موضوع والحكم متأخر  
عن المحكوم عليه \* فان كان الخبر مقيداً اي غير شائع تخبراً به عن معرفة جاز كونه  
معرفة نحو هذا عبد الله . وأما اذا كان المبتداً نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة  
لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف  
وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المبتداً إما من قبل نفسه كما اذا كانت اداة  
استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتداً كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار  
الزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن  
صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتداً لئلا ينتاب المحصر عنه الى الخبر بخلاف  
المراد \* ومما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتداً نكرة لا مسوغة  
لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتداً نحو  
في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التباس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون  
الظرف صفة والخبر منتظراً بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم  
عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو منكر كما علمت \* فان لم يكن شيء من ذلك  
جاز تقديمه ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الا كاتب . او فعلاً متضمناً ضمير المبتداً  
نحو زيد قام . او كان المبتداً مملاً له صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترناً بما في  
الصدر نحو ان زيد قائم . او مضافاً اليه نحو غلام من عندك . او كان يلبس بالمبتداً نحو



وَذَاكَ فِيهِمَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ      أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّافِي  
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ      فَأَعْتَمِدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

يجب ان حكم المبتدا ان يكون معرفة لكي يُفيد اذا اخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يُفيد. فان افادت النكرة وجهها ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها بكتبة يقتربها من المعرفة لتقاييل الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرّف بأل الجنسية \* اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبتهن الله. او معنى نحو كل عمل تلي شاكته اي كل احد \* او بالوصف لفظاً نحو واعبد مؤمن خير من مشرك. او نقديراً كقولهم شر أدرّ ذاب اي شرّ عظيم. او معنى نحو زجّل عندنا اي رجل صغير. وحكمه ان يكون تخصّصاً موصوفه كما رأيت والا امتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة \* واما الثاني فيكون تارة بنس النكرة كقولهم تمرة خير من جرادة. وتارة بوقوعها في سياق نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد \* والمبتدا مُقَدَّمٌ على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يُبنى عليه ولذلك يُقدّم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي \* واعلم انهم ذكروا الابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون النكرة عاملة نحو امر معروف صدقة. او مخبراً عنها بنظرف او شبهه مقدّماً عليها نحو فوق كل ذي علم عليم والكلّ أجل كتاب \* وخلفاً من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف \* او واقعة بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب \* او بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقّة      لما استنقأت مطايا من الظعن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجم قد اضاء فذ بدا      محياك اخفى ضوءه كل شارق

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرّقها في الدهر واحدة      وكل يوم تراني مديّة يدي

فيكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت \* او يعطف عليها حرفه نحو رجل وزيد في الدار. او نكرة تخصّصه نحو رجل وامرأة طويلة عندنا \*

او يراد بها التنويع كقول الشاعر



## باب مرفوعات الاسماء

## فصل

في المبتدا والخبر

الاسمُ لِلسَّنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا      مَبْتَدَاً وَخَبَرٌ مَا أُسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مرّ مقصوداً به الاسناد يكون مبتداً وما أُسْنَدَ اليه يكون خبراً \* فنخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرده ليس مبتداً لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسْنَدَاً اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقائم أخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين \* وخرج بتعليق الخبر على ما أُسْنَدَ الى المبتدا ما وقع بعد المبتدا المُسْنَدَ الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مرّ . والواقع جملةً او شبهها كما سيجي لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمَبْتَدَاً اقْتَضَى الْخَبَرَ      كَالْعِلْمِ نُورٌ فَاقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ  
وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ      وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلَ

اي قيل ان المبتداً قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طالباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رايت فاقتضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتداً معنوياً وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدا \* وقيل ان التجرد عامل فيهما جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيهما معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواهما . والاول منهما اشهر بين النحاة غير انه مُنْقَدٌّ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يَجْزِ الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان

اوجه عند المحققين

وَالْمَبْتَدَا كَيْمَا يُنْفِدَ عُرْفَا      فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى



اي ان المحذوف لعلّة كالثابت والمقدّر كالمذكور في الحكم الذي يستحقّاه . لان  
المحذوف لعلّة قد اضطرت اللة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدّر قد دعا اعتباره  
الى تقديره فكانه قد ذكر \* وذلك نحو جاءني قاضٍ ويا سيبويه الكريم . فان  
الياء المحذوفة من قاضٍ لا لتقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي  
ولذلك تُقدّر عليها الضمة كما تُقدّر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم  
ونحوها \* وكذلك الضمة المقدرة في سيبويه المنادى تُعدّ كالضمة الظاهرة في نحو  
يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاةً لها كما يُرفع تابع زيد \* وهذه النبرة المجملة تؤخذ  
دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى  
معها عن التكرار مرّة بعد اخرى \* واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر  
احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً  
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً \* والثاني ان لا يكون  
المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل \* والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار  
والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثر استعماله فيها \*  
والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء فلا تُحذف ما المعوّض بها عن كان في نحو أمّا  
انت ذاهباً ذهبت \* والخامس والسادس ان لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل  
وقطعه عنه . ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي . وقد  
اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهية الفعل للعمل  
في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل \* وهذه  
المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً . فتدبر وبالله التوفيق





او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضمار المبتدأ اي هو الحميد والنصب على اضمار  
النعل اي اعني الحميد فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابه ولا يجوزون ذكر  
المحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

### وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهِمَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأُمِّات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأَنْ  
المصدرية في باب النواصب ونحوهما لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها  
اكثر من غيرها

### وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء  
عنه فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل  
فيه قد حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجَمَاهِ  
فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةٌ تُقَدَّرُ مَا لَمْ يُعَوِّضْ صَفْقَةً لَا تَخْسِرُ  
وَعِزُّهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قَدَرًا أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركنًا للكلام كما مر فيصح  
الاستغناء عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا  
يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها . وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها  
كما في نائب الفاعل فلا تُقَدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لانه قادم  
حتى يحتاج الى تقديره . واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَتْ نحو جاء  
الذي احب اي احبه . والّا فلا نحو فلان يأمر وينهى اي يملك الامر والنهي . وهذا  
هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قُدِّرَ كَأَلَمَدٍ كُورٍ فِي حَكْمِهِمَا  
فَأَعْلَمَ وَخَذَ مَا قَدْ أَفْدَتْ صَبْرَهُ تَعَطَّى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ



فإنما هو جار على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النحاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما ستري

### فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنْ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا      مَعْنَى يُنِيدُ السَّامِعَ الْمُرَادَا  
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا      يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا لَا خَلَالَ  
اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة يكتبون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما سيأتي في آخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ      وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدَلِيلٍ  
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ      لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ  
اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد فسكّر اي شرب الخمر \* والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه \* واعلم ان الحذف لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرُبَّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ      كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ  
اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع



اي ان الظرف لشدة لطفه تؤثر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ  
وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلَفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعِزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحكّم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء ولذلك يقال له دليل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه \* وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة \* ويعاقبانها في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه \* واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيهما ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما ستري بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِحَا جُرُّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مُسنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاءني من احدٍ ومُرٌّ بزيدٍ يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيدٍ وجالست في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملًا من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سياقي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطْرُدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمَدَ  
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات



لأنه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكَرَةِ      تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مَخْبَرَةٌ  
وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبَكُ      لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كنعت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المنرد . وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تأويل كما ستري \* والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً \* ولا يشكل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم عايه من جهةها

وَالنَّكَرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ      تَدْنِي بِمَا تُخَصُّصُ مَعَهُ كَالصِّفَةِ  
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا      أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تخصص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف . او تعم بصاحبيتها له كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام \* وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحُكْمُ بِبَعْضِ نِسْبَةٍ لَا مَا وَقَعَ      فِعْلاً فَذُو الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كأم يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السالبة كما يكون في النسبة الإيجابية \* وعلى ذلك يقاس نحو لا أقم وهل رأيت زيدا ولو زارني زيد لا كرمته وحلم جرأ . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْفِي      رَاحَةُ الْفِعْلِ لِمَرَطِ اللَّطْفِ



اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرَّ والموصولات الحرفية كما سيأتي  
يُوصَل بالخبر دون الانشاء . لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند  
المخاطب قبل ذكرها وصلة الحرفي لا بد ان تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح  
لذلك لانه لا يُعلم قبل ذكره ولا يأوّل بالمصدر لانه يخرجهُ عن الانشاء فليس  
له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظٌّ من العمل كالمصدر والصفة وغيرهما  
مما يشبه الفعل . وذلك يتأتّى فيه ولو كان يتضمّن معنى النعل في الوهم فقط كالظروف  
المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما  
سياتي بالتفصيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلّما ابعد عن الاصل المشبه به  
كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل  
اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف  
منها . وسياتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يُسْقَطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض  
والمعوض عنه . وهو يشمل العامل والعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه . وياء  
المتكلم المعوّض عنها بالتاء في قولم يا أبت كما سيذكر هناك \* وكل ما حكم به  
على شيء بامرٍ يُرْبِطُ بالمحكوم عليه كالخبر فانه يُرْبِطُ بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من  
بينهما كما سنقف عليه . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُنْفَرِدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ومحوم يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه  
يختص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملةً كما ستري



وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّ  
قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمَنْفَرِدِ  
وَلَيْسَ يَخْطُو كُلُّ مَا الصَّدْرُ لَهُ  
طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدد تلى المعمول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل النعلين جميعاً وانما يكون فاعلاً لاحدهما وضميره فاعلاً الآخر كما سيأتي في باب التنازع \* ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيدا قائماً . ولا الى ما قبله فلا يُقال زيدا هل ضربت \* وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط . والاحرف المشبهة بالافعال سوى ان المفتوحة الممزة . ولام الابتداء . وبعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دل من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره . وكل ما يربط به جواب القسم او غيره . فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب ايهم في الدار . او حرف جر نحو الى اين تذهب . وذلك شدة اتصاله بهما حتى يصير معهما كالكمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل . ومن ثم تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُو صِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرَوْا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا . فلا يجوز تقديم زيد على من وان اذ لا يمكن صلتها ان تتخطاها اليه لانها كالجزء منهما . واما قول الشاعر

اني لأحفظ غيبكم ويسرني لو تعلمين بصالح أن تذكرني

اي ان تذكرني بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلُهُ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ



اي انهم رُبَّمَا يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضَمُّ تابع اِي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُنْبِئِي المعرب اذا اضيف الى المبني كما مرَّ وغير ذلك مما سنقف عليه ان شاء الله

وَيِ الثَّوَانِي اُغْنَفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْتَفَرُ فِي الْاَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخلةٍما يدرهم ورُبَّ رجلٍ واخيه لقيتهما ومررت برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدين . فانهم يجيزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يُقال كلُّ سخلةٍ ورُبَّ اخيه وقائمٍ اخواه . وذلك لان العامل لا يياشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيَحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اَعْمَلْ اَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المُهْمَلُ حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه ورُبَّمَا بَعْضُ النَّقِیْضِ يَحْمَلُ عَلَى النَّقِیْضِ كَنَظَائِرِ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَلُ على تقيضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي تقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المصاداة قد تجري تجرى المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جامعاً في العطف نحو اضحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تَقَرَّرُ في علم المعاني \* غير ان ذلك قليل في الطرَفين تحفظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيهِ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُنْبِئِي على النادر حكم فلا يُقَاسُ غيره عليه \* وكذلك لا يُعْتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك



بان يُقال زيدا ضربت . بخلاف الاوّل فانه لا يقال زيدا ما رايت \* فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسر شيئا يجب تأخيره عنه لان المفسر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرهما . فان تقدم شيئا من ذلك فلعارض كما سيجي \* وما اتى المعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على المدلول لانه مرتب عليه

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمُحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا

وَكُلُّ مَا بَنِيَ الْحَدِيثَ الْمُخْبِرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجَدُّ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبد . وعكسه ما حُصِرَ بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الاّ البلاغ \* وكل ما بُني عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست زيدا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمنعولية فيهما كما سيجي في باب المنعول به لان ذلك يُعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَثَا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ نَقْضِ حَدَثَا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطابقا لا يُعدّل عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول كالتباس الحال بالصنعة في نحو لقيت رجلاً راكباً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكباً رجلاً لئلاّ تلبس بالصنعة مع التأخير لانها تصلح لو صنف بها \* غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في اتي الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسِبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمُصَاحِبَةِ



امراً وزيد ضارب عمرو وبكر بجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصيبهما مراعاة لمحلتهما باعتبار معنى المفعولية \* هذا اذا لم يكن مانع \* كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لثلاث تلزم زيادة من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيهاً على انه هو المقصود بالنداء كما سيأتي في بابه .

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجِّحَ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يُنَوِّسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه على اتباع المعنى لان المعنى امر وهمي يضعف الاعتماد عليه \* واعلم ان اللفظ الذي يتبع هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما سيجي . نحو يا زيد الفاضل \* والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رابت . والمقدرة نحو ضارب النقي الجميل . ويا هذا الرجل \* ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقنضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه فيه بحق الاصاله . ووجود المحرز اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرز موجود وهو الفاعلية \* ومن ثم لا يجوز مررت بزید وعمراً لانه لا يقال في الفصح مررت بزیداً . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على المفعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زیداً وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول الناصخ . فتدبر

وَلَمْ يُنَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلٌ لَهُ لِإِمَانَعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا ينسر عاملاً في ذلك المعمول نحو زيد ما رايت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف ينسره الفعل المذكور لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا ينسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في معمول ذلك العامل نحو زيداً ضربته . فان زیداً منصوب بفعل محذوف قبله ينسره الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سيطر عليه



وَهَآنَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبِ

اي انهم قد يتساخون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقل الاعتداد به \* وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبياً عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائماً زيد وجاء الذي زيدا ضرب . بخلاف الاجنبي عنهما جميعاً نحو كان اخاك زيد ضارباً فلا يجوز اعتراضه بينهما ما لم يكن ظرفاً نحو كان عندك زيد جالساً فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبياً عن المسند والمُسند اليه لانه لعموم المظروفيه به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع \* واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيداً لمضمون الكلام فيكون زائداً فيه ولا يكون اجنبياً عنه . وهو مع ذلك يقترن بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما ستري بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثَّرًا فَاَلَا تُرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يَغْيَرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احد وهل رايت من رجل . فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ اقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل يقتضي اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائداً كما مر ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالفعولية ولفظه يقتضي الجر بالاضافه فيحكم فيه بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى اِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَانِعًا اَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر . او غيره نحو سررتني قيام زيد وزيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا



وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَنَالَ اسْمًا جَمَدًا

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعْتَمَدُ في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه \* وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَالْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حَكِيمٍ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقبيل يكون متمكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام \* وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُتَبَةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعَمْدَةُ الْمُعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر قبل المؤثر \* ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينقر اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغنى عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما منع او غرض كما سترى نقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفَا وَغَيْرُهُ التَّرْتِيبُ مَعَهُ وَجِبَا مُبَاشِرَ الْمُعْمُولِ وَالْحَذْفُ أَبِي

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالنعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه \* وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع نخصوكة كما سترى

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يَغْتَمَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ



وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضَ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام \* والنصب للفضلة وهي المنعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمنعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي . وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام \* واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد . ويقع تارة في موضع العمدة نحو مرتني قدوم زيد . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد \* وقد ألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليه التجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَهُ كَأَلَاةٍ  
وَالِاسْمُ فِي ذَلِكَ دَخِيلٌ يَحْمِلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله \* واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي

وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحَكْمًا يَوْجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العوامل اللفظية بها حقيقة او التي في حكم اللفوظ بها وهي المقدرة . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح \* ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مر . او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معموله في حكم المجرد



الإشارة بالحضور. والموصول بالصلة. ومتحجب ال بها. والمضاف الى معرفة بالاضافة.  
 والمنادى بالقصد والاقبال عليه. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه  
 كالصلة. وما هو مفارق كالقصد في النداء\* واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف  
 بأل والمضاف والمنادى لان لكل واحد باباً نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما  
 نحن فيه هناك

## فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعاً مُعَرَّبٌ      إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ ثَقَلٌ  
 وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِيَ      فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ  
 اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوماً عليه وتارة محكوماً  
 به فيكون مبتدأً وخبراً وفاعلاً ومنفعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه  
 المعاني. بخلاف الفعل والحرف فان لما مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن  
 الاعراب\* ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شارداً عن  
 وطنه المألوف

وَمَقْتَضِي الْأِعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ      إِنْ فَاتَ لَفْظاً فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلٌ  
 اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي  
 للاعراب من نحو الناعلية والمنفعولية وغيرها\* واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد  
 منه في الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالا بتداء في  
 نحو زيد قائم\* وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أُنْعَقَدُ      وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ  
 اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو  
 قام زيد. وغيره يُحَسَّبُ فَضْلَةً في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام  
 كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه  
 في اتمام المراد منها



أي ان أل الموصولة تكون صلتها مما يَأْوُلُ بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم  
 المفعول . وذلك لانها جاءت على صورة أل التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان  
 يدخلوها على الافعال عريجاً فادخلوها على ما يَأْوُلُ بها من الاسماء كالضارب  
 والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى \* واختلف في الصفة المشبهة كالحسن  
 فنكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به  
 فتكون أل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة \* وصح آخرون الوصل بها لانها  
 تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين \* واما  
 القول التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرّد  
 له العمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون أل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع \*  
 واعلم ان امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لآل . ويشتراط  
 في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون نحضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس  
 ونحوه مما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلْ نَظِيرَ بَاقِي الْبَابِ  
 لِكِنَّهَا قَدْ مَزِجَتْ كَالْحُزْنِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أُمْتَنَعُ  
 أي ان حق أل ان يعلق الاعراب عليها كباقى الموصولات التي بعضها يُعَرَّبُ لفظاً  
 وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق  
 الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها \*  
 فيقول ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك  
 مما لا فائدة في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ  
 وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مِمَّا رَقَّ

أي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام  
 الشخصية \* واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت .  
 لان الضمير الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم



يقع التباسٌ بمرآة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أَكْرَمَ مَنْ زَارَكَ لَا مَنْ زَارَتْكَ \* فتأمل  
وَحَذَفُ ذِي النَّصَبِ وَلَوْ مَعْنَى يَقَعُ وَالصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ أُرْتَفَعَ  
اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المنعول به نحو لَا اعْبُدْ  
مَا تَعْبُدُونَ اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافةً لفظيةً نحو فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ اي  
ما أنت قاضيه . والمجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ اي  
مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ . وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جُرَّ بِمَا جُرَّ بِهِ الْمَوْصُولُ كَمَا رَأَيْتَ \*  
وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في أول الصلة مبتدأً خبراً عنه بمفرد . وذلك  
بشرط طول الصلة فتخفف بحذفه كقولهم مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا . اي بالذي هو  
قَائِلٌ \* فَلَا يُحْذَفُ فِي نَحْوِ الَّذِي هُوَ يُعْطَى الْآلُوفُ . وَلَا فِي نَحْوِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ الْجَيْشِ .  
لأن الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لأن ما بعده يصلح أن يكون  
صلةً بخلاف المفرد كما مرَّ فينفوت المقصود \* فإن كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة  
طويلة نحو الذي هو فاضلٌ امتنع الحذف لعدم الحاجة إلى التخفيف \* وإنما جاز ذلك  
مع أي لقيام الضمير المضافة إليه مقام الصدر المحذوف كما مرَّ \* واعلم انه لا يجوز حذف  
العائد المنصوب في نحو الذي آياه ضربت أو انه فاضلٌ ولا في نحو جاء الضاربُ  
زيد لما هنالك من الإخلال المانع من الحذف . أما في الأول فلأن الحذف يؤهم أن  
الأصل ضربته فينفوت الحصر المقصود من تقديمه لأن المعنى ما ضربت إلا آياه . وأما  
في الثاني فالعدم استئصال أن بدون اسمها . وأما في الثالث فلأن اسمية ال خفية فيخفى  
عود الضمير المحذوف إليها . ونذر حذفه معها كقوله

ما المستفزُّ الهوى محمود عاقبةٍ      ولو اتيج له صنوٌ بلا كدرٍ  
اي ما المستفزُّ الهوى \* وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول  
الآخر

نحن الألى فاجمع جمو      عك ثم وجنهم الينا  
أو التعظيم كقولهم بعد اللتياً والتي . فإن الصلة قد حذفت فيهما اشعاراً بأن مضمونها  
قد بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه  
وَوَصَلَ آلٌ وَصَفٌ بِفِعْلٍ أَوَّلَا      إِذْ كَانَ بِالْجُمْلَةِ مَعْنَى عَدِلَا



كأهم زيدا . ولا الذي زيد أكرمني . ولا جاء الذين إلا زيدا عرفهم . ولا يقال هذا الذي يا رجل أحبه إلا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذَاكَ الَّذِي وَابَيْكَ يَعْرِفُ مَا لَكَ      وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

مَاذَا وَلَا عَتَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَّا      مِحْظِيكَ بِالنَّجْحِ أَمْ شَرٌّ وَتَضْلِيلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك إذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم

الابتهام نحو الذي يا أبا بني فله درهم \* وقد تخلو من ضمير العائد الى الموصول . وذلك

إذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير

الذباب هي الصلة وقد خلت من ضمير اكتفاء بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من

الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبُ أَقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ      وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقِ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه

لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين

آمنوا \* وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبرا عن ضمير قبله لم تكلم

او مخاطب حملا على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبتم الفرس

وعليه قول الشاعر

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًّا بِالْقَنَا      وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ

وقول الآخر

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي      وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر

لَا جِلْكَ يَا الَّتِي تَيْمَمْتُ قَلْبِي      وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال \* واعلم ان عائد الموصول المشترك

يختار فيه مراعاة اللفظ فيكون مفردا مذكرا مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدا فتختار

مراعاته نحو رايت من النساء من لا تعجبني وزرت من الاقوام من يكرهون الضيف . او



فان الماء ماء ابي وجدّي وبئري ذو حفرت وذو طوبيت  
اي التي حفرتها والتي طوبيتها . وقول الآخر  
وايّا كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذو عندهم ما كنانيا  
بالواو في اشهر الروايات \* وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخصصة ببني طي كما مر  
ولذلك يقال لها ذو الطائفة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَلَةً      مَعَهُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ  
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتَ مِنَ الْجُمْلَةِ      وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَا دُونَ أَلْ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة ليتم معناه بها . وحكم  
الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب ليتبين بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير  
يعود اليه مطابقاً له لترتبط به \* ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود  
اتخذوها من الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور  
لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها  
مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلق او انطلق غلامه . والتي عند الامير  
او في داره ونحو ذلك \* ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا  
يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص  
في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي ليته كريم لان الانشاء لا يكون  
معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة \* وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة  
التعجبية فلا يقال جاء الذي ما احسنه . واختلفوا في علمه لاختلافهم في حقيقتها .  
فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها  
من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر  
الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في  
الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين \* واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة  
واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناءً على ذلك  
لا نتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر  
عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين



واما ذا فحكمها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما . فيُقَال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رايته . وعلى

ذلك قول الشاعر

ماذا تظنُّ بسلي ان المَّ بها مُرجل الشعر صافي اللون مزَّاح

وقول الآخر

من ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فعمى خيال احبتي يلقاني

فان اريد بها الاشارة نحو ماذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتدُّ بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً

واحدًا يراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفقدن الى الديرين تخننا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برُمْتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في

نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً \* واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارية او موصولة

هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارية لانه لا يصلح للصلة .

وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة \* واية الخلاف

بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيُقَال على جعلها موصولة ماذا

صنعت اخيراً ام شريراً . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيهما على ابدال

الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني

عن مبتدأ مضمرا اي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعته ومن

الذي ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي ام ضلال و باطل

ويقال على جعلها ملغاة ماذا صنعت اخيراً ام شريراً . واذا قيل من ذا ضربت يُقال

زيداً . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمنعولية .

ونقدير النعل في الثاني اي ضربت زيداً . فتأمل

” وَذُو بَلَنُظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْحَبُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ ”

اي ان ذو بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك

قول الشاعر



نحو اني نذرت ما في بطني محرراً . فتعم كل واحدة منهما العاقل وغيره كما رأيت  
غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطْ

اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى اضيفت وحذف الضمير الواقع صدر  
صلتها . وذلك انما يكون في ما اخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني ايهم  
قادم اي ايهم هو قادم . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه  
منزلة الضمير المحذوف لتصحيح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية .  
أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف . وأما نية فلان المضاف  
اليه لا ينوي الا عند فقدم من اللفظ وهذا موجود . وبهذا الاعتبار تشبه الغايات  
التي ستذكر في انها قد حذف عنها ما تفتقر اليه لبيان معناها فتبني مثلاً على الضم  
وعلى ذلك قول الشاعر

اذا ما لقيت بني مالكٍ فسلمتُ على ايهم افضلُ

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايهم هو قادم . وايهم يقدم او في الدار ،  
وأي هو قادم . وأي قادم . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد  
لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً \* واعلم ان اي تستعمل  
بلفظ واحد في المشهور . ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغلها في الابهام احتاجت  
الى ما يفيدها تعريفاً . ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت . اما استقبالة  
فلانها موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع  
التنافي بينهما . وأما تقديمه فللمفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا  
يكون الا متأخراً \* وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال اي كذا خلقت لان العلة  
لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَحْدَمُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامٍ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تَشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تَضُمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يستخدم مكان الجملة  
الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي . والا فهي حرف تعريف بالاجماع \*



الآ الى الاسماء . وإعمال الصفة بعدها مأوَّلة بالنعل وهي لا تأوَّل مع الحرف لانه  
يُبعدُها عن شبه النعل \* وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة  
الحرف استُجِنَ تعليق الاعراب عليها فنُقِلَ الى ما بعدها على سبيل العارية \* قال  
الشيخ الرضي \* وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب  
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى      بَعْدَ الَّتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا  
كَذَا اللّٰوَاتِي جَاءَ وَاللَّآءِي أُسْتَزِدُّ      وَكَالْأَلَى اللَّآءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُّ

اي كما ان الذين والذين والألى تنفرع من الذي ثنية وجمعاً تنفرع من التي اللتان  
واللاتي واللواتي واللآءي . غير ان الألى قد تُستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر  
محا حبها حبَّ الألى كنَّ قبلها      وحلت مكاناً لم يكن حلَّ من قبل  
وكذلك اللآءي قد تُستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر

هم اللآءي أُصيبوا يوم فلج      بداهية تميذ لها الجبال  
وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال  
وَمَا لِمَا ثَنِي كَذِينَ بِالْأَلِفِ      وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وُضع للثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وُضع له من اسماء  
الاشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب  
في الصحيح كما علمت هناك \* واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لما مطلقاً .

وهي تختصُّ بن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختصُّ بالعقلاء  
وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا      وَرُبَّمَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عُمَمَا

اي ان مَنْ تختصُّ بن يعقل عكس ما فانها تختصُّ بما لا يعقل . فيقال رأيت من  
حدثك وسمعت ما يقول \* وقد تُستعمل مَنْ لغبر العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر  
أَسْرَبَ القَطَا هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

او لاختلاطه بالعقلاء نحو يسجد له مَنْ في السموات ومن في الارض \* وتُستعمل ما  
للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض . واصفة العاقل المبهمة



الآ به \* واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولائك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ فذائك برهانان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب \* واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختص بذا وتالانهما الاصل فيها . واولئك تستعمل غالباً لمن يعقل ويقال استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذم المنازل بعد منزلة الوى والعيش بعد اولئك الايام

وكالمثنى مثله مع البنا غير كما تجعل اياي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يغير كما يغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كالتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اياي وانت اياك وهلم جراً . وهو مذهب الجمهور

والمكان مثل ذا جاءت هنا طبقاً وثم للبعيد عينا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام فيقال هنا وهناك عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال ههناك ايضاً \* وثم بفتح التاء والهم المشددة يشار بها الى المكان البعيد فقط \* وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجر بالحرف فيقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

### فصل

في الاسم الموصول

ويوصل الذي التي من ما وأي وأل وذا كذاك ذو في آل طي

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للفرد المذكور . والتي لمؤنثه . وما يليهما للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها مختصة بلغة بني طي \* وكلاهما اسماء بالاتفاق الا أل فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المني ربّه والضمير لا يعود



## فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشْرُ      وَذَيْنِ تَيْنِ لِمِثْنِي مَا ذُكِرَ  
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ      جَائِزَ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِهْ تِهْ  
وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأُولَى      وَالْكُلُّ هَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يشار الى المفرد المذكور القريب بذا . والى اثنين بتا . والى مثناه بدين . والى مثناها بتين \* ويشار الى المؤنثة ايضا بذي وذيه بسكون الهاء وذيه بكسرها اخلاسا واشباعا . وكذلك تِي وَتِهْ وَتِهْ جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة \* ويشار الى الجمع مذكرا ومؤنثا بأولاء ومدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر \* وتدخل هاء التنبيه على هذه الاسماء جوازا وهو الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتا وهذان وهاتان وهام جريا

وَالْكَافُ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقُّ ذَا وَتَا      ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أَتَى  
وَاللَّامُ بَعْدَ قَبْلِهَا زِدْ مُفْرَدًا      وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شَدِيدًا  
وَمَا لَتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أُمْتَنَعُ      وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال ذانك وتانك واولئك واولاك . ولا تلحق ذهوتيه واخنيهما فلا يشار بهن الى المتوسط \* وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور فيقال ذاك وتالك وتلك واولالك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه يشعر بالقرب وهي تشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرفا من القرب لدلالتهما على المتوسط ومن ذلك قوله

رايت بني غبراء لا ينكرونني      ولا اهل هذالك الطراف الممدد

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل



وَلَا يُضَافُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ وَلَا يُنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ كَمَا فِي الْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ  
وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ أَنْ يَغْلِبَ دَخَلَ

أي أن ما يُضَافُ إلى معرفة أو يقتَرَنُ بِأَلْ العَهْدِيَّةِ إذا غلبَ على بعض الشركاء فيه  
يَدْخُلُ فِي بَابِ الْعِلْمِ فَيَجْرِي مَجْرَاهُ . وَذَلِكَ نَحْوُ ابْنِ مَالِكٍ وَالْأَلْفِيَّةِ الْمُرَادُ بِهِمَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ  
الطَّائِيُّ وَارْجُوزَتُهُ الْمَشْهُورَةُ فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ صَارَ كَالْعِلْمِ عَلَى صَاحِبِهِ بِطَرِيقِ  
الْغَلْبَةِ عَلَيْهِ . غَيْرَ أَنَّ الثَّانِي قَدْ يَعْضُ عَلَيْهِ الْإِشْتِرَاكُ كَالْعَشْيِ فَيُخَصَّصُ بِالْإِضَافَةِ  
كَعَشْيٍ تَغْلِبُ وَعَشْيٍ هَمْدَانٌ \* وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُضَافَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَا أُضِيفَ  
إِلَيْهِ عِلْمًا كَمَا مَرَّ أَوْ غَيْرَهُ كَابْنِ الْخَشَّابِ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَنَحْوَهُمَا

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظُ الْكَلِمِ  
وَكُلُّهَا تَحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

أي أَنَّ أَسْمَاءَ لَفْظِ الْكَلِمِ تُعَدُّ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ فِي التَّعْيِينِ . وَهِيَ  
تَحْكِي عَلَى أَصْلِهَا مَا عدا أَسْمَاءَ لَفْظِ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوبَةِ فَإِنَّهَا تُعْطَى حَقًّا مِنَ الْأَعْرَابِ .  
فَيُقَالُ مِثْلًا قَامَ فَعْلٌ مَاضٍ . وَقُمَ فَعْلٌ أَمْرٍ . وَامْسِ اسْمٌ زَمَانٍ . وَنَعَمْ حَرْفٌ جَوَابٍ .  
وَهَلَمْ جَرًّا بِأَجْرَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى مَا لَهُ فِي أَصْلِهِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ \* وَيُقَالُ أَيُّ  
اسْمٍ مُوَصُولٍ بِالتَّنْوِينِ مَنْصَرَفًا عَلَى تَأْوِيلِهِ بِاللَّفْظِ كَزَيْدٍ وَبِالْوَجْهِينِ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْكَلِمَةِ

كَقَوْلِهِ \* وَرَبِّمَا أَعْرَبَ الْمُبْنِيُّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كَقَوْلِ الرَّاجِزِ  
لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقول الآخر

تَحَبُّ بِاللَّهِ مِنْ يَخْصُكَ بِالْ وَدَّ فَمَا قَالَ لَا وَلَا نَعَمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وإنهما كم عن قيل وقال . فروي بالفتح على  
الحكاية وبالكسر والتنوين على الأعراب \* وقد يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلِ كَقَوْلِهِمْ لَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَنْزٌ مِنْ كَنْوَزِ الْجَنَّةِ وَزَعَمُوا مِظَنَّةَ الْكَذِبِ \* وَعَلَى ذَلِكَ نَقَعَ جَمِيعُ هَذِهِ  
الْمَذْكُورَاتِ وَنِظَائِرُهَا فِي جَمِيعِ الْمَوَاقِعِ التَّرْكِيبِيَّةِ كَمَا رَأَيْتُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ  
كَذَا وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ



وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر نقديهما عليهما جميعاً فيقال ابو حنص عمر  
الفاروق ونحو ذلك

« وَالْإِسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا      اتَّبَعَ ثَابٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا »  
« وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا      إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلاً »

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيان . ويجوز  
قطعه عن التبعية مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو او منصوباً على انه  
مفعول لفعل محذوف تقديره اعني \* ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها  
مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقروناً بآل كالحرث او مركباً كعبد الله لان الاضافة  
تقتضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب  
وصفاً معرفاً بآل كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلتبس الاسم بالمضاف  
الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد  
بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالالوجه الثلاثة . فتدبر

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ فِي الْأَعْيَانِ      جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي  
فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدِ      جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَ  
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهِ النُّكْرَةِ      لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْخَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يعلق على الجنس برؤيته . وهو يكون في الاعيان كأسماء الجنس  
الاسد . وقد يكون في المعاني كبرة جنس البر . وكل واحد منهما يعم افراد جنسه  
لانه قد وضع للجنس بجملة لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى  
كالنكرة وان كان معرفة في اللفظ \* وهو يكون اسماً كما مر . وكنية كابي جعدة  
للذئب وام عامر للضبع . ولقباً كالاخطل للبر وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك \*  
واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به  
وتنصب النكرة بعده على الحال . ويمتنع من الصرف اذا وجد فيه مع العمية علة

اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فَجَارِ



مفرد كما رایت او مرکب . وهو إما اضافي كعبد شمس . او اسنادي وهو المنقول عن جملة كشاف قرناها علماً لامرأة سُمِّيت به تفاؤلاً لما بطول الحياة حتى تشيب ذواتها . او مزجي كعدي كرب علماً لرجل \* واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية . وفاعها قد يكون ظاهراً كما رایت وقد يكون مخمراً . وهو إما بارز كطريقاً علماً لمفازة . او مستتر كتأبط شراً علماً لرجل . وأما الاسمية فلم تُسمع التسمية بها \* وهذا المركب مبني يُحْكِي على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر \* واما المزجي فهو معرب ما لم يكن مخموراً بوجه كما علمت . فان كان مبنياً قبل التسمية الخمسة عشر وحيص ييص فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه \* واما المركب الاضافي فيجري مجرى سائر المتضايفات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأُمٍّ أَوْ أَبٍ  
نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمٍّ جُنْدَبٍ  
وَكَا لِرَّشِيدٍ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ  
يَأْتِي وَمِثْلُ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ  
وَهُوَ كَنَعَتْ مِثْلَهُ يُؤَخَّرُ  
عَمَّا لَهُ وَفِي الْكِنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأب او أم كابي بكر وأم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماة كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضعته كالشنفري اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب \* وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم من لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر

بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرَهم حَسَباً  
بِطْنِ شَرِيَانٍ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ  
وهو نادر \* واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر  
اقسم بالله ابو حفص عمر  
ما مسها من نقب ولا دبر  
وتاخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك  
سمعنا به الا لسعد ابي عمرو



ارتُكِبَ فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او  
تكرار الفاعل الظاهر وهو نخلٌ بالفصاحة \* واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى  
اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر  
عوده الى المضاف اليه نحو كمثّل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة  
المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخافين فيه . فان الضمير  
المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره \* وقد  
يُستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن  
نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي  
حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

### فصل

#### في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا      بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمًا  
وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَحْيَى يَنْقَلُ      وَبَعْضُهُ كَقَفَقَسٍ يُرْتَجَلُ  
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبَا      وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبَا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي علق عليها لتعيينها وذلك بحسب  
الوضع . نخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقه بقية المعارف  
فان اختصاصها بما هي له مقيدٌ بجملة دون اخرى كالخضور في نحو انت وهذا \* ودخل  
بقيد الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد  
وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع \* والعلم يكون في الغالب منقولاً من  
صفة كعبّاس . او مصدر كفضل . او اسم جنس كاسد \* او من فعل . إما ماضٍ  
كأبان . او مضارع كيجي . او امرٍ كاصمت علماً لمكان \* او من صوت كغاق علماً  
للغراب . او من جملة كما سيجي \* وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في  
غيرها . وهو إما معدول كعمر وحذام . او غير معدول . وهو إما ان تكون مادته  
مستعملة في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملة كقفقاس علماً لرجل \* والعلم إما



وَأَبْرَزُوا مَا عَوْدُهُ يَشْتَبَهُ فَفَصَّلُوا كَأَبْنِي الْفَتَى رَامِيَهُ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعه فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتى راميهِ بناءً على ان الابن رامي الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الارجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاءلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميهِ هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعه وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً \* واما اذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا  
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلُهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِي أَصْلَهُ  
وَكَا قَنَعُوا فَهِيَ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ  
وَدُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل \* وقد يكون تقديرًا نحو زار اهله زيد لان زيدا في نية التقديم باعتبار رتبته \* او معنى نحو اقنعوا فهي الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى \* او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله \* ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيد . ورُبَّه رجلاً زاني . وان هي الا حياتنا الدنيا \* وجاز نحو ضربته زيدا لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له \* أما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما



اذا معطيكه وعجبت من ظنك كرميا واعجبني كونك \* غير ان الفصل مع الاسم  
ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه النقي وكونك اياه عليك يسير

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيح في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر  
الابتداء في الاصل واخبر لا حظ له في الاتصال \* ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد  
عن تقديم الاخص كما رايت . وما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم  
اعطيتك اياه واعطيته اياك ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيته  
اياك لاحتمال ان يكون كل واحد منهما آخذا او ماخوذا فلا يظهر المراد \* وما اذا  
لم يكن احد الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيته اياه . الا اذا اختلف  
تظهرهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهما اياه واعطيتهما اياه \* واعلم ان انفصال  
الضمير وجوبا يكون في ما وقع تحصورا نحو امر أن لا تعبدوا الا اياه . او منصوبا  
يعامل في مضمير قبله غير مرفوع مع اتحادهما في الرتبة نحو ظننته اياه . او بتصدر  
مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك . او منصوبا بتبوع نحو يخرجون  
الرسول واياكم . او منعولا معه نحو سرت واياك . او كان عاملا مضمرا نحو لو انتم تملكون .  
فان الضمير فاعل الفعل مقدر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخرا  
نحو اياك نعبد . او معنويا نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا  
القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعه كما سيأتي \* وما في  
غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مر الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي  
بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار

وكقول الآخر

وما اُصاحب من قوم فاذا كرمهم الا يزيدهم حبا اليهم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهار

فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حبا الي . وضمنتهم الارض .

ولكن عدل عنه لضرورة الشعر



وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهُ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمَا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا واستتاره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم . وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار . والوصف حقيقة كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التيمي والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً زيداً . فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيه المقام \* وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي \* غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً وذلك في ما عامله لا يرفع الا الضمير نحو قم . ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عامله يرفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد . فان الاول لا يخلو من الضمير ابداً . والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت . وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وجوازه \* واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وافعال التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنَ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ  
وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ  
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَأَلْفَصْلُ التَّزِمُ  
إِلَّا كَسَلْنِيهِ وَكَنْتَهُ أَمْتَنَعُ  
تَفْصِلُ فَبِالْخِيَارِ إِنْ أَسَّ أَمِنْ  
فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَأَحْكِمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع منفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران \* والاول يشمل ما كان منفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب خلق . والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سألنيهِ وزيد ظننتُكَهُ والصديق كُنْتَهُ . او اسماً نحو الدرهم



اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل ابي .  
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه  
كنحن وانت وهما وايانا واياها وهلم جرا \* واما المتصل فهو تاء التكلم والخطاب ونون  
الانثى وواو الجماعة والفاء الاثني وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع  
الا فاءاً او نائب فاعل \* ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع  
في موضع النصب والجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها \* ومن ذلك نا وهي  
تحيط بالمواضع الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا \* واعلم ان مذهب الاكثرين ان  
ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وضع للمتكلم والغيبة برؤيته نحو انا وهو وهما . واما انت  
وفروعه وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح التمهزة وفي الثانية اياً  
بكسرها وما يليهما حروف تدل على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع  
وغير ذلك \* واجازوا تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء نحو وهو الغفور الودود  
وفهو على هدى من رب وهو كثير شائع . وبعد اللام نحو ان هذا لهو الحق وهو قليل \*  
واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفاً على حديتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في  
نحو ضربتما ورايتكم ومررت بهن حروف كما مر في المنفصل \* واختلف في ضمير الغائبة  
والمتحقق على انه هو الهاء وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر  
كسائر علامات الفروع \* واذا لم تكن الهاء مع الالف تضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة  
او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه وبه واعطيه . وتُسبغ حركتها بعد متحرك  
نحو له وبه . ويجوز اشباعها واختلاسها بعد ساكن نحو منه ويدعوه . ولها مع المثني  
والجمع من الضم والكسر ما لها مع المزد \* واما التاء والكاف فتختصان بالمخاطبة  
وتكسران للمخاطبة وتضممان لكل ما سواهما بالاجمال \* والنون مفتوحة على  
الاطلاق . والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء التقاء الساكنين غير  
مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم . وتكسر ياء المخاطبة  
في نحو لا ترضي العار . وتفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدي ابنتي . ويجوز  
فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَتِرُ



اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة \* وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها تجرى التعريف في نحو الرجل - وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت \* وأعرّف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب . ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان . ثم اسم الاشارة للقريب ثم للبتوسط ثم للبعيد . ثم الموصول المختص ثم المشترك . ثم المعرف بال العهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية \* واما المضاف فقل هو دون المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه . وقيل في رتبته \* واما المنادى المذكور فالتخار انه في تبة امم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه \* وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساوياً لما فوقه نحو سبحان من سبّح الرعد بحمده . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

## فصل

## في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ      لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ  
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذَا فُصِّلَ      وَجَاءَ فِيهِ الْجُرْأُضاً إِذَا وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للمكنية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . والغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد ضربته \* وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا لِمَصْلٍ كَأَنَا إِذَا رُفِعَا      إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مُنْزَعَا  
وَأَلْتَاءَ صِلٍ وَالنُّونَ وَالْهَوَا وَالْأَلِفُ      وَيَاءَ أَنْتَى وَعَلَى الرَّفْعِ نَقِفْ  
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا      رَفَعَ لَهَا وَنَا إِكْلٍ شَمَلَا



وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعَ      يَحْتَاجُ مُحَضَّ شَبَهٍ لَا يَنْصَدِعُ  
فَأَعْرَبُوا مَا شَبَهَ الْحَرْفِ أُعْتَرِضَ      بِمَا يَخُصُّ الْأَسْمَ فِيهِ فَنَقُضُ

اي ان المبني يحتاج شبيهاً محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يحتاج الممنوع من  
الصرف مع النعل . ولذلك يُعَرَّبُ ما عارض فيه شبهة الحرف شيء من خصائص  
الاسماء كزوم اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبهة النعل المانع من  
الصرف \* واعلم ان المُعْتَبَر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد  
كضافة اي المذكورة . واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد به لان الاضافة  
في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون  
الاضافة كلا اضافة

## فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ      وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمَكْتَنِفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير  
مقيّد باحد الافراد كرجل . ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد \* والنكرة  
هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض  
تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثُّرُ      عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تُنْكَرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أَلْ مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل . احترازاً  
عن الداخلة على بعض الاءلام كالحرث فانها لا توثّر فيه لانه معرفة بدونها وانما  
جيء بها لغرض آخر كما ستعلم \* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل أَلْ  
مما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع  
صاحب وهو يقبلها . وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنَّ نَوْفَلَ      ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَارَجُلُ



اي ان البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبه ما يشبه الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامراً معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا اُنْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا اِضَافَةً كَسَرَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبني . وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجمل كما في المثال طلباً للمشاكلة بين المتضايقين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلاَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبني محكياً فيه لفظ ما نقل عنه ككتاباً بطاً شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يُحكى فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِلاَزِمٍ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقُمْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسَكُونَيْنِ اُقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا وَسَكَنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحيث واين وامس \* وما كان بناؤه عارضاً كالمنادى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضي الحركة \* وما كان على حرف واحد صحيح كطاء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض \* وسكنوا ما سوي هذه المذكورات على حسب وضع البناء فان حرّك شيء منها كما ستري فذلك نادر او عارض لا يعتد به



ما تضمّن معنى الحرف ولو مقدّراً فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمّن معنى حرف موجود كأيّ فانيها قد تضمّنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمّن معنى حرف غير موجود كهيّا فانيها قد تضمّنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع الاشارة لانها من المعاني التي حتمها ان تؤدّي بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب \* والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل ليت النائبة عن اتمنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً زيداً فانه نائب عن اضرِب المحذوف ولكنه منصوب به \* والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً الى ما يتم معناه كالوصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدأ الى الخبر ونحو ذلك فانه عارض لا يعتمد به \* والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها من اسماء الاصوات فانيها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا بِمَزَجٍ رُكَّبَا كَا الْكَلِمَةُ      ثَانِيهِمَا عُدَّ كَتَاءُ الْمُسْلِمَةِ  
فَبُنِيَ الصَّدْرُ كَحْشَوْ قَبْلَهُ      وَاعْجَزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب مزج هما كالكمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزومه حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقه اليها . فبُنِيَ الجزء الاول كما بُنِيَ ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونه قد تضمّن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم صوت كما في نحو سيدو به بُنِيَ ايضاً والّا اعرِب غير منصرف كخضرموت ونحوه \* واعلم ان صدر هذا المركب بُنِيَ على الفتح كما بُنِيَ عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي كَرِب فبُنِيَ على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي بُنِيَ فان كان اسم صوت بُنِيَ على الكسر والّا فعلى الفتح مطلقاً \* فتدبر

وَرُبَّمَا يَبْنَى شَبِيهُ الْمَشْبِيهِ      نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقَهُ



فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ  
اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بِنِي كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في  
الاسمية لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقرَّبهُ من الحرف الذي لا يستحق  
الاعراب فبني حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكانية فقط لان  
للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالِافْتِقَارُ وَالْإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها  
يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان  
الشبه الواحد بالحرف الواحد يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع  
بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعده شبه الواحد  
به عن الاسمية . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تنصليها على حسب ترتيبها

في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا  
أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْتَ وَهَنَا  
أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأْثُرَ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنْ أَحْذَرِ  
أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يَنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقَرُ  
أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَبْنِي كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع \* الاول ما كان موضوعاً على  
اقل من ثلاثة احرف كتاء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة .  
ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا  
الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف \* والثاني



في نحو جوار فلا يخلُ بتنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها \* واعلم ان  
التصغير يكون تارة سبباً لتختم المنع كما في هُنَيْدَة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً  
لابطاله كما في سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سُرَيْحِين وعُمَيْر وشُمَيْر  
فتنصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج  
عن وزن الفعل في الثالث \* وتارة سبباً لحدوثه كما في تُرْتَب بضمين وهو الشيء  
المقيم الثابت اذا جعل علماً للرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العملية فيه . فاذا صغر  
صار تُرْتَب على وزن يُبْطِر فامتنع حدوث وزن الفعل فيه مع العملية \* وقد لا يؤثر  
شيئاً كما في طَلِيحَة وأُحْمِرَاء وسُكَيْرَان وحُمَيْرَاء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى  
التصغير ولا ينتقض به . فتأمل ولا تغفل

وَجَرُّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لِضَعْفِ شَبِّهِ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا أُضِيف او اقترن بأل يُجَرُّ بالكسرة نحو صَالَتْ في افضل  
المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبيهه بالفعل لما دخله من خصائص  
الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر  
أَعِدْ ذَكَرَ نَعْمَانٍ لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يُتَضَوِّعُ

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض  
عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى  
سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدراً ويراعونه  
في بعض المواضع كما ستعرف \* وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان  
ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علّة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر  
العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له



المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلية وشبهه الالف \* وحمل قوم عليها ألف  
التكثير في نحو قَبَعَثَرَى فجعلها في حكم واحد . واما الف الالحاق الممدودة في نحو  
عَلَاء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلف تشبهها بالالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق  
منقلبة عن الياء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف  
المؤثرة فيه . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هَهُنَا      فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غِنَى  
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا      نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .  
فكل ما كان يُمنَع في حال التنكير ببقونه على منعه اذا سُمِّي به ثم نُكِرَ لانه  
حينئذ قد شبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية \* وذلك يجري في المسمى بالصفة مع  
وزن النعل نحو احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيمتنع  
كل واحد منها بشبه الوصف مع العال المذكورة \* واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً  
في الاصل كخضاجر استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع .  
والأصرف في اصح الاقوال لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه  
كما علمت \* واما ما لا يمتنع نكرة كاردى فاذا نُكِرَ وجب صرفه بالاجماع

## فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يُصْرَفُ ذَا الْمَنَعِ انْفِرَادُ الْعِلَّةِ      أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقِلَّةٍ  
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نُكِرَ      وَنَحْوُ سِرْحَانٍ إِذَا مَا صَغُرَ

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبته او انشلام  
احدى علاتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يُصْرَفُ نحو طلحة اذا نُكِرَ لسقوط العلية  
عنه كقولك مررت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر  
لانشلام احدى علاتيه لانه يقال فيه سريحين وحينئذ تنل زيادته بقلب الالف ياءً  
فتبقى النون فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف \* واما انشلام صيغة الجمع بحذف الياء



قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل . وهو مذهب سيبويه وعليه  
الاكثر

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرْكِ مُعْرِفٍ لَهُ نُحْوُ جُمَعَ

اي ان ما كان معرفاً بقريضة لفظية ثم سقطت تلك القريضة من اللفظ وبقى اثرها في  
المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قريضة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب \*  
وذلك نحو جمع في التوكيد وسحر المراد به سحر يوم معين . فان الاول معرفة بنية  
الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي . والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر . ومن  
ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العملية . وقس عليهما ما جرى هذا المجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسمى بصيغة جمع  
المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع  
في المفردات العربية . وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعَ كَخَضَاجِرٍ نُقْلٌ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَاحِيلَ أَرْتَجِلُ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الافصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع  
العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لنقد معنى الجمعية منها فيتمقوى بالعلمية \*  
وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كخضاجر علماً للضيع فانه في الاصل  
جمع خضجر وهو العظيم البطن . او مرتجلاً كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له  
استعمال في الجمع . وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهرى في الصحاح خلافاً لمن  
ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثَ الْأَلِفِ قَصَراً كَأَرْضَى عَالِماً لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالالف اللاحق المقصورة كأرضى اسم شجر اذا  
جعل علماً لرجل . وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالالف التانيث المقصورة في الزيادة  
وصيغة المثال الواقعة فيه كما رايت . فاذا صار متخوياً علماً تمت المشابهة بعدم قبول  
التاء ونقوت بمعاودة العلم لها لانها ضعيفة خلوها من معنى التانيث فلا تقوى على



اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها  
يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائه منوّناً حال الرفع والجر . غير  
ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضٍ لانه لا يمكن . ولذلك لم يمتنع فيه  
كما لم يمتنع تنوين نحو عَرَقاتٍ لانه للمقابلة \* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً  
كجوارٍ او علماً كغازٍ اسم امرأة . او صفةً كأعيمٍ تصغير اعمى \* واما في حال  
النصب فيفتح غير منوّنٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يُقال جاءني  
جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارياً وقس البواقي

وَالْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطَقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مختوماً بالالف المقصورة كدعاوى  
وعذارى . فان الاصل فيهما دعاوي وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت  
الكسرة فتحةً والياء الفاً . ومن ثم أُجري مجرى امثاله مما ختم بألف التانيث فلم ينوّن  
في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما ستعلم في بحث التنوين \*  
واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان  
كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

### فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شَبَهُهُ عِلَّةٌ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ  
مِنْ ذَلِكَ شَبَهُهُ الْوَصْفُ نَحْوَ أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نَكِرًا

اي ان شبه العلة يعدُّ علةً كما نصَّ عليه سيبويه فيستحب حكم المنع الثابت لتلك  
العلة . فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سُمي به ثم  
نُكِرَ كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر . فانه يُعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي  
له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف \* وبيان ذلك ان الوصفية قد  
خَلَعَتْ عَنْهُ اَوَّلًا بِالْعِلْمِ ثُمَّ خَلَعَتْ الْعِلْمِ بِالنَّكِيرِ فَصَارَ كَالصِّفَةِ لَانْ حَالَتُهُ حِينَئِذٍ  
قَدْ اشْبَهَتْ حَالَةَ الْوَصْفِيَّةِ السَّابِقَةِ فَكَانَهَا بَاقِيَةً فِيهِ \* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة



الاختصاص او الأولوية كما علمت . فان خلا منهما كضرب ودحرج اذا سمي بهما  
انصرف عند الجمهور

وَقِفْ عَلَى فَعْلَانِ وَالْفَاءُ فَتُحْ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُوا سَبِيحَ

اي ان الاسم المزيّد فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُقتصر فيه على وزن فعْلان  
بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فعْلان  
مفتوح الفاء كمرّوان . او مضمومها كعثمان . او مكسورها كعمران . وقد يكون متحرك  
العين كرمضان . وقد يكون على وزن غيره كرحرحان وغير ذلك . وكله يمتنع بمجرد  
استصحاب هذه الزيادة مع العملية غير مقيدة بشيء \* والسر في كل ذلك انهم شبهوا  
الالف والنون الزائدين بالفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظاً والالف  
المقلوبة همزة بعدها لعلّ صرفية . ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما  
مختصّ ببناء . معين احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا  
يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراء . ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً  
لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء الا شذوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان  
ذلك مطرد فيه . فكل ما كان يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره اثبتت مشابهته  
فصرف كما سيأتي \* ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني  
به عن التانيث بالتاء اقتضت الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح  
له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَنْثَى لَا تَلِي فَأَصْرَفَ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعْلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث  
بها كما في سكران واحمر . فان كانت قبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وَنَدْمَانٍ فان مؤنثهما  
عربانة وندمانة . وكأَرْمَلٍ وَيَعْمَلٍ فان مؤنثهما ارملة ويعملة . وذلك امّا في الأولين  
فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم  
يُعتدّ بهما . واما في الاخيرين فلان احدي العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق  
الفعل فيضعف شبهتهما به .

وَكُلٌّ مَنقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرٌّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ



اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلاثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من  
المفردات كسلي وصحرآء وحبارى وقاصمآء وبادؤلى وعاشورآء . او الجموع كاسرى  
وعلمآء وسكاري وأصدقآء ونظائرهن \* فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها  
تكون حينئذ من اصول الكلمة لا للتانيث \* واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء  
في كونه لفظاً ومعنى كما في سلى وصحرآء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلمآء . غير  
ان الالف لا تكون مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا اخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كِذْبُ

اي ان المعتبر من وزن النعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئل بضم فكسر اسم رجل .  
او كان يحق للفعل دون الاسم لافتحاح محو به بزائد من زوائد الافعال كيدئل  
اسم جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجزول ولا يوجد في الاسماء . والثاني  
وان كان يوجد في الاسماء فان الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة  
والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالنعل \* فان كان الوزن مشتركاً بين  
الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن  
كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً \* واعلم ان الوزن المختص بالنعل يختص  
بالاعلام كدئل وشمر ونحوهما . والأولى به يقع في الاعلام كيدئل وتغلب وأحمد .  
وفي الصفات كاحمر وأكرم ونحوهما \* وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في  
دئل واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فعل والثاني على وزن أفعَلَ . ولا  
عبرة بموافقة لفظ النعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست  
في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كَيْحِي يَعْتَزِلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجُمْلَةِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كَيْحِي يُعْتَبَرُ خَالِياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل  
فيكون معرباً غير منصرف للعلية ووزن النعل \* فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً  
لكونه قد صار جملة فيحكي على لفظه كما في قول الشاعر  
نُبِيتُ اخوالي بني يزيد ظمأ عايينا لم فديد

وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب \* ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار



قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها .  
ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه \* وانما اعتبروا التانيث في نحو هند  
نخروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه  
انظي ولو تقديرًا وهي وهمية مخضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ أَسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَتَّمًا لِدَفْعِ اللَّابَسِ أَوْ ثِقَلٍ حَصَلَ  
وَهَكَذَا أَصْرِفُ مَا كَهْنَدَ أَسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى  
اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علمًا لامرأة  
وجب منعه ولم يُخَيَّرَ فيه كَهْنَدَ لئلا يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل  
له ثقل بنقله الى المؤنث لانه اثقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى  
الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفة اللفظ فتوفرت علتان \* واما نحو هند من اعلام  
الإناث المعنوية اذا جعل علمًا لرجل فانه يُصْرَفُ وجوبًا لانه كان جائز الصرف مع  
التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب  
منعه مع تسمية المذكر به لانه قد صار كضلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء  
التانيث كما مر \* فان كان ثلاثيًا متحرك الوسط كقَدَمَ علمًا لرجل جاز منعه جرياً  
على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه  
حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجَرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن  
هذا الباب لانه يُجَرُّ بما ينصب به . والأعراف حينئذٍ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا  
افضم من عَرَفَاتٍ فاذكروا الله \* وفي تقييد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجَرُّ  
بالفتحة كما مر في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة . وقد  
رُوي قول الشاعر

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلَهَا يَثْرَبُ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرُ عَالٍ

بكسر تاء اذرعات وفتحها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مر هناك . فتذكر

وَأَلِفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ أَسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ



فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط  
كشتر اسم حمن يستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض به عمماً فاته من الزيادة \*  
فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما  
تُبْنَى عَلَيْهِ الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْتُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي  
مرّ الكلام عليه . فان كان مختوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء  
على مثال الآحاد كعلائية ففقدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة  
الآحاد العربية كما تقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالصَّرْفِ أَذِنَ  
فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفِعَا بِعَجْمَةٍ كَبَلَخَ حَنَمًا مُنْعَا

اي ان العلم المؤنث بالتاء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحزمة ودعة  
وغير ذلك . فان تجرّد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة  
لفظه تقاوم احدي العلتين فلا يبقى الا واحدة منهما . وجاز منعه عملاً بالعتين  
القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صُغِرَ كَهْنَيْدَةٍ او كان اعجمياً كبَلَخَ اسم بلدة وجب  
منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية  
والثانث والعجمة فتعادل احدهما خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع \* واما ما كان  
زائداً على ثلاثة احرف كزنب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من  
منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بنزلة تاء الثانث وحركة الوسط بنزلة الحرف  
الرابع \* وذلك لان الرباعي اذا صُغِرَ استغنى عن لحاق التاء به كعقرب تصغير  
عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخْرِجُ مصحوبها عن اعدل  
الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في الثقل ومن ثم تكون قد  
قامت مقام الحرف الرابع \* واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا  
بحسب الاصل فلو سُمِيَتْ امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين \* وما لا تظهر  
التاء في تصغيره كحرب عِلْمًا لامرأة لا يزال على حكم التخيير الذي كان



فما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لما علم انها معدولة عنها . فتكون  
 آخر معدولة عن آخر بلفظ الافراد والتذكير . وجمع وتوابعها عن جماعات  
 وكتابات وهلم جرا . وسحر عن السحر بالالف واللام . ومن ثم تكون قد امتنعت  
 بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ      فَعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْآحَادِ

وَذَاكَ فِي حَالٍ وَنَعَتْ وَخَبَرَ      حُكِيَ لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فعال بالضم او مفعل بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاء القوم آحادا  
 او موحدا اي جاءوا واحدا واحدا وهو الاصل فعديل به عن التكرار الى الافراد .  
 وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو ألي اجنحة  
 مشى وثلاث وزباع . واخبر نحو صلوة الليل مشى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية  
 والعدل غير ان ذلك تحكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى  
 العشرة على خلاف . وقال الاكثرون لم يسمع شيء منهما الا الى الاربعة ولكن النحاة  
 تطرقوا الى العشرة قياسا على ما سماع من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ      مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبُ

اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجيا معربا كعدي كريب  
 على ما ستعرفه فيما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كتابا بط شرا . والاضافي  
 كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرْطُ ذِي الْعِجْمَةِ وَضْعُ الْعِلْمِ      لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْكَلِمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وضع علما في لغة  
 الاعاجم ليقى على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علما تصرفت فيه العرب  
 بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا  
 سمي بدجاج انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكُونُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ      لِلثَّقِلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ

اي ويشترط ايضا في ذي العجمة ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل



## فصل

في شروط هذه العلال واحكامها مع معصوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَأَمْنَعُ كَادَعَمُ اسْمًا لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعُ

اي يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْنِيَّةِ اَنْ تَكُونَ مِنْ اَصْلِ الْوَضْعِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْاِسْتِعْمَالُ الْعَارِضُ .  
ولذلك يُنْعَى مَا وُضِعَ لِلْوَصْنِيَّةِ ثُمَّ طُرِأت عَلَيْهِ الْاِسْمِيَّةُ كَادَعَمُ اسْمًا لِلْقَيْدِ . وَيُصْرَفُ مَا  
وُضِعَ الْاِسْمِيَّةُ ثُمَّ طُرِأت عَلَيْهِ الْوَصْنِيَّةُ كَارْبَعُ مَوْصُوفًا بِهَا فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِجَوَارٍ اَرْبَعُ .  
وقس على ذلك كل ما جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْاِسْتِقْرَاءِ

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكُنْ قَدِرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي اَنْ الْعَدْلَ وَهُوَ تَحْوِيلُ الْاِسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الْاَصْلِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ مَعْنَاهُ الْاَصْلِيَّ يُوْخَذُ  
بِالسَّمَاعِ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . غَيْرَ اَنْ الْوَاقِعُ مِنْهُ فِي الْاِعْلَامِ يَكُونُ تَقْدِيرًا لِلتَّصْحِيحِ اِمْتِنَاعِ  
الْوَارِدِ مِنْهَا عَنِ الْعَرَبِ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ وَاَيْسَ فِيهِ مَانِعٌ غَيْرُ الْعَامِيَّةِ فَيَقْدَرُ عَدْلُهُ عَنِ  
اَصْلِ مَفْرُوضٍ كَمَا مَرَّ فِي عَدْلِ زُفَرٍ عَنْ زَاوَرٍ لِيَتَحَصَّلَ لَهُ سَبَبٌ آخَرٌ يَمْتَنِعُ بِانْضِمَامِهِ اِلَى  
الْعَمِيَّةِ \* وَلِذَلِكَ لَمْ يُحْكَمْ بِالْعَدْلِ فِي اُدَدٍ لَانَّهُ وُجِدَ عِنْدَهُمْ مَنْصَرَفًا . وَلَا فِي طَوَى  
عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُهُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ لَانْ فِيهِ الْثَانِيَّةُ مَعَ الْعَمِيَّةِ \* وَقَدْ احْصَتْ النِّحَاةُ مَا سُمِعَ

مِنْ الْاِعْلَامِ الْمَعْدُولَةِ فَكَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ اسْمًا جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ

اَنْ رُمْتَ الضَّبَطَ مَا نَقَلُو هُ اِلَى فَعَلٍ عُمَرُ زُحَلُ

زُفَرُ جُشْمُ قُشْمُ جُمَحُ قُزَحُ دُأَفُ عَصَمُ ثَعَلُ

وَجَحَى بَلَعُ مَضَرُ دَبَالُ وَمَتَمَمُ مَا ذَكَرُوا هَدَلُ

وَاَمَّا فِي غَيْرِ الْاِعْلَامِ فَيَكُونُ تَحْقِيقًا لِتَحَقُّقِ الْاَصْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ اِنْقَامُ كَأُخَرَ فِي نَحْوِ  
فَعْدَةٍ مِنْ اَيَّامٍ أُخَرَ فَانْهَاجَ اُخْرَى مَوْنَتْ اُخَرَ وَهُوَ اَفْعَلُ تَفْضِيلٌ لَا يُوْنَتْ وَلَا  
يُشْنِي وَلَا يُجْمَعُ الْاِمْعَالُ اَوْ الْاِضَافَةُ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا \* وَكَذَلِكَ جُمَعُ فِي نَحْوِ  
جَاءَتْ الْهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ فَانْهَاجَ جَمْعُ جَمْعَاءَ مَوْنَتْ اُجْمَعُ وَهِيَ اِنْمَا تُجْمَعُ عَلَى  
جَمْعَاوَاتٍ لَانْهَا اسْمٌ كَصَحْرَاءَ . وَكَذَا تَوَابِعُهَا مِنَ الْفَاظِ التَّوَكِيدِ \* وَهَكَذَا سَحَرُ فِي نَحْوِ  
خَرَجْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا فَانِ الْمُرَادُ بِهِ سَحَرُ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعِيْنِهِ فَكَانَ يَجِبُ اَنْ يُعْرَفَ بِالْأَلِ \*



اي ان العملية تخصُّ بمصاحبة العجمة كجور اسم مدينة . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبهما \* وكذلك تخصُّ بمصاحبة التانيث بالتاء كفاضة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث \* واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت الاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كُنْتُ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعٌ شَبَّهِ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المتصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحلي وعذراء او غير ذلك كذكرى وكبرياء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كرفى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كلها من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام عاتين فاستقلت بنوع الصرف \* وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ايب جمعه متحرراً كان متصلاً كدراهم او منفصلاً بساكن كدنانير فانه يستقل ايضاً بنوع الصرف لانه يقوم مقام عاتين . وذلك لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة . فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن النعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَأَلَوْصَفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقِسَ

اي ان كل واحدة من هذه العال فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصفية كما مر . وكذلك ما يليها من العال فان العلمية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع الساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الإفراد . والتانيث فرع التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد



## فصل

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ  
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِينَا الْعِلْمُ  
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ  
إِذَا كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ  
عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَاقِطُ الْعَجْمُ  
وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيد يقال لها العال لانه يمتنع من الصرف بسببها . وهذه العال تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . وكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّهُ يَمْنَعُ  
وَيَحْتَجَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأُخَرَ  
وَوَزْنَ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا  
مَعْنَى بِالْفِظِ بَعْضُهَا يَجْتَمِعُ  
"جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرٍ" وَزُفَرٌ  
أَحْمَدُ يَقْضَانُ أُرِيدَا لِهَمَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العال . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف . وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحو آخر جمع أخرى عند استعماله منكرًا فانه معدول عن آخر كما سيجي . ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر \* واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقضان وهما يجدهان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علما بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعُجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ  
كَذَلِكَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي  
خَصَّ كُجُورَ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرَدَ  
إِذَا هُوَ فِيهِ لَا يَنْتَفِي



احداها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقفه عليه في الافادة \*  
واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصر بين وعليه  
الاكثرون لان مدلول الفعل مركب كما مرّ ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل  
للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي  
التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بني عليها منع  
الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالِاسْمُ اِنْ كَانَ لِفِرْعَيْنِ اَلِفٍ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ  
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يُنَوَّنْ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعتان احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة  
المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يَكْسَرْ ولم يُنَوَّنْ كالنعل . غير ان التنوين  
المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكّن الاسم في  
الاسمية بخلاف غيره فانه لا يمتنع فيه كما ستري \* واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار  
التمكّن في الاسمية الى متمكّن امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . ومتمكّن غير امكن  
وهو المعرب الغير المنصرف كأحمد . وغير متمكّن ولا امكن وهو المبني كسبيويه \*  
والغير المنصرف يختص بما يعرب بالحركات مفرداً او جمع تكسير . ولا يُشكل بما سُمّي  
به غير منصرف من المثنيات والجموع السالمة لانها تصير مفردة بالسمية معربة  
بالحركات جميعاً \* واختلّف في حقيقة هذا الصرف فقل المراد به التنوين فقط وقيل  
التنوين والكسر جميعاً وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره . والاول هو المختار  
عند المحققين

وَالثِقَلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخِفَةُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان  
الاسم لما ثَقُلَ بمشابهته للنعل خَفَّوهُ باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه  
من الكسر لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفاً كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة  
من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي



العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديرًا . وذلك يشمل  
الاسم والفعل المبنيين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل  
الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه  
سائر احكام الاعراب \* وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طُرُق لانه يكون لفظاً او  
تقديرًا او محلاً . غير ان اللفظي والتقديرى يتعلقان باخر الكلمة والمحلى يتعلق بجميعها  
لانها تكون برؤمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمَلَ مَعَ حَكْمِ لَفْظِ مُعَرَّبٍ حَكْمِ الْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلى يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم  
فان السهم في محل النصب بالمنعولية لانه منفعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً  
بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامٍ لَا فَتَى هُنَا  
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدَ كَمَا سَيَذْكُرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّر ايضاً كما تُقدَّر الحركات الاعرابية . وذلك يكون في  
باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى  
وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب المحققين بالالف نحو يا زيدا  
لعمر و ووازيداه . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّر في كل  
ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها \* وكذلك السكون يُقدَّر عند عروض  
الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتى في المسائل المنثورة

### فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ اسْمٍ وَهُوَ لَا يُنْفِدُ دُونَ اسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمَلَ  
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتَقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسِنِد اليه . فيكون فيه فرعتان



اي كذلك تُقدَّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور \*  
وتقدَّر ايضا الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدَل تنوينه الفاء لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابه.

”وَمَا أَقْتَضَى الْمُحْكِي مِنْ حَكْمٍ فُرِضَ“ يُنَوِي وَمَا الْجَزْمُ أَقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ

اي انه يُقدَّر ايضا في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان او حرفاً كما ستراه في موضعه \* وكذلك يقدر ما يقتضيه الجزم من السكون وما ينوب عنه اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كاللقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم ترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر \* واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تعد من حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي حركات اخرى تجتلب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدَّر عليه وَوَاوُ جَمَعَ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُضِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعرَابٍ حُذِفَ اي وتقدَّر ايضا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم لمقلوبة مدغمة في الياء المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعله صرفية وأدغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً \* وكذلك يُقدَّر كل ما حُذِفَ من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يُعَرَّبُ بها المثني والمجموع والاسماء الخمسة \* اما النون فانها تُحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانين ثم حذفت النون الاولى . وقبل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرموتي كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تُحذف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تُحذف لفظاً وثبت خطأ كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبُ فَذَلِكَ فِي مَحَلِّ اِعرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك



نحو عرفات ان يُنصَب ويجرَّ بالكسرة كما كان قبل العلية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذ ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبهة بتنوين الصرف في الصورة

## فصل

في نقدیر الاعراب ومحله

الضَمُّ وَالْكَسْرُ اُنُو فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ اي ان الضمة والكسرة تُقَدَّرَانِ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ أَحْرَفِ الْمَدِّ وَهِيَ أَحْرَفُ الْعِلَّةِ الْمَسْبُوقَةِ بِحَرَكَةٍ تَجَانِسُهَا . فَيُنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ الْمَسْبُوقَةِ بِالضَّمَّةِ وَالْيَاءِ الْمَسْبُوقَةِ بِالْكَسْرِ كَمَا سَتَرَى بِخِلَافِ الْمَسْبُوقَتَيْنِ بِالسَّكُونِ كَدَلُو وَظَبْيِ فَإِنَّ الْحَرَكَاتِ كُلَّهَا تَظْهَرُ عَلَيْهِمَا كَالصَّحِيحِ \* وَأَمَّا الْاَلِفُ فَتُقَدَّرُ عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ بِاسْرَافٍ لَانِهَا لَا تُقْبَلُ الْحَرَكَةُ أَصْلًا بِخِلَافِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَانْهَمَا تُقْبَلَانِ كُلُّ الْحَرَكَاتِ وَلَكِنْ تُسْتَثْقَلُ عَلَيْهِمَا الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فَتُقَدَّرَانِ وَيُسْتَخَفُّ الْفَتْحُ فَيُظْهَرُ . فَيَكُونُ النُّقْدِيرُ عَلَى الْاَلِفِ لِلتَّعْذُرِ وَعَلَيْهِمَا لِلْاِسْتِثْقَالِ \* وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ لَا تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعَ إِلَّا فِي الْفِعْلِ كَيَدْعُو لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَعْرَبَ بِالْحَرَكَةِ لَا يَكُونُ آخِرَهُ وَآوًا مَسْبُوقَةً بِالضَّمَّةِ . وَأَمَّا الْاَلِفُ وَالْيَاءُ فَتَقَعَانِ فِي الْأَسْمِ كَالْعَصَا وَالْقَاضِي . وَفِي الْفِعْلِ كَيَخْشَى وَيُرْمِي \* وَالْحَرَكَةُ تُقَدَّرُ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْهُنَّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي نَحْوِ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَّةَ وَأَوَّلُكَ عَلَى هُدًى وَفِي كُلِّ وَادٍ يَهِيحُونَ كَمَا تُقَدَّرُ عَلَى الثَّابِتِ فِي نَحْوِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدًى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَعَلَّةً مُقَدَّرَ الثَّبُوتِ كَمَا سَيَأْتِي \* وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقْدَرُ

الفتحة ايضاً على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر

وما سودتني عامرٌ عن كلالَةٍ أَيْ اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

وقول الآخر

هَمَلَّاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجَنِّ تَرْكُنَ رَاعِيَهِنَّ مِثْلَ الشَّنِّ

وهو كثيرٌ في الشعر ونادرٌ في النثر كقولهم أعطِ القوسَ باريها غير انه في الشعر سائغٌ مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه

«كَذَلِكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السَّكُونُ التَّزِمَا»



مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ . ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب  
بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة  
للمناسبة بين الطرفين \* واعلم انه يجوز ان يرأى لفظ كلا وكذا او معناهما في الاخبار  
عنهما ايضا فيقال كلاهما قائم او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد أقاما وكلا أنفيهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لِهَمَا

نَحْوُ الْعُقُودِ وَأَلِي الْأَتِ وَكُلُّ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكرا ومؤنثا ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما  
في شروطه واحكامه كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست  
بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلا لو كانت جمعا للعشرة لكانت تطلق اقل ما  
يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على اثنين \* وكذلك الواو بمعنى اصحاب  
ومؤنثه آلات اذ لا مفرد لهما او هما جمع ذي وذات من غير لفظهما وعلى كلا الوجهين  
لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التنية والجمع سماعي لا يقاس عليه .

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمُ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ

وَجَاءَ كَالْمَفْرَدِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفُ

اي ان ما سمي بصيغة التنية والجمع المذكور وهو السالم مذكرا ومؤنثا كزيدان  
وحمدون وعرفات يلحقونه بالثنى والجمع فيعرّبونه اعرابهما فيقال جاء زيدان  
ورأت حمدين وهلم جرا . واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير  
المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ونخوضه بالفتحة .

وحينئذ تلزم الالف مسمى التنية والواو مسمى جمع المذكور لانهما علامة الرفع الذي  
هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات  
مجرى أرطاة علما ويكون كل واحد ممتنعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف  
والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث غير انهم اجازوا في



الجمع وبقية الجمع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين المَعْرَبِ واعرابه \* واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كلاب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمتنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب \* واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المتنى والجمع من الحروف شبهوها فعملها منها كيضر بان ويضر بون بالمرفوع منهما كالضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضر بين بالجمع المنصوب كالضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره \* ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

## فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فِي حُكْمِ مَا تُثْنِي مُلْحَقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالمتنى لا مثنيين حقيقة لان من شرط المتنى ان يكون صالحاً للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهم للمتنى في اللفظ والمعنى يعطونهما حكمة في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياء \* واعلم انهم اختلفوا في نحو الأبوين المراد بهما الاب والام فقبل ملحق بالمتنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثني بناءً على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كِلَا مَعَ مُضْمَرٍ كِلْتَا « فَإِنْ تُضِفْ إِلَى الظَّاهِرِ فَالْقَصْرُ قَمِنْ »  
اي وكذلك يلحقون بالمتنى كلاً وكِلْتَا مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كِلْتَاهُمَا ورأت الرجلين كِلَيْهِمَا ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا . فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الف وأعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كلا الرجلين ورأت كِلْتَا المرأتين وهلم جرّاً وهي لغة جمهور العرب \* وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثني ولفظهما مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمثني



واخيك وهلم جرًا \* وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ      بَادِي ضَمِيرٍ لَانَ بِالنُّونِ حَصَلَ  
وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ أَقْتَفَى      كَمَا أَقْتَفَى الْجُرَّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان . وواو الجمع نحو يضربون وتضربون . وياء المخاطبة نحو تضربين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة \* وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر . ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة له ايضا كما حمل على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضا . وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أَصُولٍ مَا      فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه \* واعلم ان الاعراب بالحركة يحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يعرب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع بامره الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة . فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما كان جمع المذكر السالم هو الاصل في



فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر  
لمؤنث كأرضون . ومن المؤنث المذكور كطلحات . وما لم يسلم بناء واحد فيهما  
كبنون وبنات مما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌ ذُو وَفَمٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقْحَمُ  
وَشَرْطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْتَكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعَ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشترط في الفم منها ان تكون  
ميمه محذوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون  
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرأ . فان  
لم تتوفر هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء \* والاصل منها  
الخمس الاولى ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهن فقد يزج بينها فتحسب ستة  
ومعناه في الاصل الشيء مطلقاً غير انهم يكتنون به غالباً عما يستقيم التصريح بذكره  
والاشهر فيه ان يعرب بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الاصح \* واعلم ان الفم يجوز  
فيه اثبات الميم مع الاضافة فيعرب بالحركة كقول الراجز

كَالْحَوْتِ لَا يُرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهُ يَصْبِحُ ظِمَّانٌ فِي الْبَحْرِ فَمُهُ  
وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح  
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَيَفِي الْمَثْنَى أَلِفٌ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميره المرفوع في  
نحو يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميره المرفوع في نحو يضربون فجعلوا  
كل واحد منهما علامة للمرفوع للموافقة بين الصاحب والمصاحب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَارْدِفٌ رَفْعًا بَوَاوِ نَصْبُهُ بِالْأَلِفِ  
وَجَرٌّ بِالْيَاءِ وَنَصْبُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرّون بالياء ما استحقّ الرفع بالواو من الاسماء الخمسة  
وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك



يحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما  
 بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند  
 دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف  
 لان المحذوف من اصول الكلمة \* واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على  
 فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضربُ  
 ونضرب . ويقال لما المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما  
 ترى \* والمعتل الاخر منه قد ثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً  
 وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شجعة عَشْمِيَّةٌ      كأن لم تَرَى قبلي اسيراً يمانياً

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو يقرأ بابدال الهمزة الفاء فان قُدِّرَ الابدال  
 بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاهُ بحذف الحركة التي  
 كانت قبل الابدال وان قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه  
 باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع  
 بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون . وما سوى ذلك وهو النصب  
 بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

### فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْمَجْمُوعِ ذِي السَّلَامَةِ      مَذْكُورًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنين . وانما قدمناها  
 في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما  
 ينوب عن الضمة . وقد منّا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصيل  
 في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر \* واعلم ان المعتبر في الجمع السالم  
 مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعة لكل واحد منهما بالنظر الى حصول الجمعية



وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ لِكُلِّ وَخَفِضٌ إِسْمٌ فَقَطُّ وَالْجُزْمُ لِلْفِعْلِ فُرِضَ  
 اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال  
 نحو كان زيد قائماً واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص  
 بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال  
 وَأَعْلَمَ بَأَنَّ الْجُزْمَ فِي اسْمٍ لَا يَرِدُ إِذْ فِيهِ غَمَضٌ وَجْهٌ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ  
 وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَاكَ أَمْتَعَا لَجَمْعِهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَا  
 اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عُرْضَةٌ للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية  
 وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جُزِمَ لم يظهر القصد الذي يراد  
 به . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى  
 باعتبار مدلوله وهو الحَدَث والزمان والفاعل والخفض ثقيل فكرهوا ان يجمعوا بينهما

### فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمَّةِ أَرْفَعُ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَةِ طَرًّا فَتِلْكَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَةٌ  
 وَأَنْصَبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعَيْنِ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصَبُهُ أَتَّخِذُ  
 وَأُخَفِّضُ بِكَسْرٍ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَإِنْ خَفَضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ  
 وَبِالسَّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمَ بِذِي أَعْتِلَالٍ فَيَحْذِفُهُ جِزْمٌ  
 اي ان المعربات بالحركة تُرْفَعُ بالضمة كلها . وَتُنْصَبُ بالفتحة الا جمع المونث السالم  
 فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء كما سيأتي  
 لاشتراكهما في السلامة . ويخفض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة  
 كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف .  
 وَيُجْزَمُ الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كأم يدع لان الجازم لا يجد  
 فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم



كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا \* وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعَرَّب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجالن ورأيت القمرين . ويبني عليها نحو يا مؤمنون ويا رجالان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها فيُعَرَّب به نحو لم يضربا . ويبني عليه نحو اضربوا . وسياقي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل \* واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكم . وفي الفعل نحو قام وقم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذ وجير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

## فصل

## في احكام الاعراب والمعربات

بالحركات مفردا أعرب وما  
يجمع دون ذي ذكور سلما  
ومعرب الفعل الذي مجرد  
عن مضمير باد إليه يسند  
وما سواها أعربته الأحرف  
وذلك في الأعراب فرع يخلف

اي ان الذي يُعَرَّب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كنياق . وجمع المؤنث السالم كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يسند اليه نحو يضرب \* وما سوى هذه المذكورات يُعَرَّب بالحروف كما سياقي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر \* واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعَرَّب به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو لم يضرب فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري \* واطلاق المفرد لا ينتقض بالاسماء الخمسة التي تُعَرَّب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها الامر كما سيجي . فلا يلتفت اليها



على الاسم كما ستعرف . وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحد منها يكون حكماً له في الموضع الذي يقتضيه كما ستري \* واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانه اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره \* والاعراب انما يتعلق باخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نُزِلَتْ منزلتها فجرى الاعراب عليها

نَقِيضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضٍ  
اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقة فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة \* وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كالنقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضاً في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت \* واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانه لزوم آخر الكلمة حركة او سكوناً لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمَّ وَأُفْتُحَ فِيهِ وَأُكْسِرَ وَخُذِ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِمَاتٍ تَحْتَذِي  
وَفِيهِمَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفُهَا شَمَلُ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه



اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينعقد بدونه . وهو اما مظهر كجعفر واما مضمرة كانت \* واعلم ان الكلام لا يتألف الا من اسمين كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبه مطلقاً وانما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحدوث فيكون مسنداً اليه باعتبار الاول ومسنداً باعتبار الثاني . والفعل يدل على الحدث دون الذات فيكون مسنداً ولا يكون مسنداً اليه . والحرف لا يدل على شيء منهما فلا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه .

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأ او قاءلاً كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبر الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها \* وقد ذكرنا للاسم علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

### فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَهْمٍ لِعَمَلٍ وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفَضٍ جَزْمٍ وَضَعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ كُلُّهُ فِي مَا اقْتَضَاهُ حُكْمُ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاء لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الفتى ورأيت النتي ومورت بالفتى . وهو يجري على الاسم بطريق الاصاله لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل



والحدّث وهو الفعل والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلّف منها فتى افاد الافادة  
المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر  
عند النحاة \* واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل  
والمهمل كجسق والقول يختص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص  
من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها  
الى بعض مع الارتباط بينهما ولذلك عدنا اليه \* ولا بدّ للكلام من طرفين وهما  
المُسند والمُسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم  
باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسمى كلاماً وكلمة ما لم يقع  
فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم \* وعلى  
هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد والكلم  
يُطلق على المفيد وغيره . واعم منه باعتبار اللفظ لانه يُطلق على اقل من ثلاث كلمات  
والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة آحاد

## كتاب الاسماء

### فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب  
وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد  
الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا  
بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركتة الفعل  
والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماه . وبهذا  
القيّد يخرج عنه ما تجرّد من الفعل عن الزمان كنعم وبئس فان ذلك قد عرض  
عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مضمّر



## بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

أحمد لله العَلَمَ المفرد . الذي يُسند إليه ولا يُسند . أما بعدُ فهذا شرحٌ سَمَّيْتُهُ نار  
الْقَرَى . على الأَرْجُوزَةِ التي سَمَّيْتَهَا جَوْفَ الْفَرَا . يتكفلُ بإيضاح معانيها على غير  
السهل . وتوسيع مبانيها في أكثر الأبواب . وأنا التمس من أرباب الصناعة أن  
يصفحوا عما يرون فيهما من الزَّال . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخَلَل . والله  
الموفق إلى الصواب في كل قولٍ وعملٍ

## فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلِاسْمِهِ يُسَبِّحُ  
قَدْ جَمَعْتُ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتَهَا جَوْفَ الْفَرَا  
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأَرْجُوزَةُ أفعُولَةٌ من الرَجَزِ وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفَرَا حمار الوحش وهو أفضل  
صيدٍ عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفَرَا كنايةً عن  
الاكتفاء به حتى كأن من يصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية  
هذه الأَرْجُوزَةِ لأنها متضمنة أكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكأن الواقف  
عليها قد وقف على كل كتاب في هذا الفن

## مقدمة

في الكِلمَةِ وما يتألف منها

كَلِمَةُ النُّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِاسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ  
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يُعْرَفُ

أي أن الكِلمَةَ في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ أي لفظٌ يدلُّ على معنى مفردٍ كرجل .  
وهي تنحصر في الاسم والفعل والحرف . لأن ما وُضِعَتْ له يُنحصر في الذات وهي الاسم



وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي ينتفع من دونها عواري  
والشوط الذي تجرّ اذ يال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام مما نتوازن فيه المقادير  
وتلجج في ساحته رُسُل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد  
بلغت اعذاره \* واني لأستغفر الله مما اجتأأت به عليه في ذلك كله وانما بفضل علمه  
فعلت وبمُجاجة قلمه أسقطت وبدلت ولم افعل الا رجاء ان اعمم ما قصد من فائدة  
هذا الكتاب واقرب مسافة مناله على الطالب فان أصبت فالفضل لقساني برده  
وناظم وشاحه وعقده والا فاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهب  
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتعمده بذيل  
حلمه ويسدد ما انا دلي من وجوه الصواب بوسع علمه  
وما توفيتي الا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسبي ونعم  
الوكيل





بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله \* وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي المسمى بنار القرى في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقاويل المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المشجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النخاة او ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما خلفاء . رجوحيته او لشهرته بين اهل هذا العلم اثبت القولين جميعاً مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق \* وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ \* ذلك كله مع المحافظة على اسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعه في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقاد \* ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة باطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخطة التي انتحاهما ولذلك جاء في ابيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب باهمالها من هذا المختصر وحينئذ دعت الحال الى اسقاط بعض الايات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض اسبابه وحمل الخاطر الكليل على اعادة نظمهم او استبدال ما وقع منه



كتاب  
نار القفر  
في  
شرح جوف الفرا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني  
رحمه الله ونفعنا به

ورد  
مختصر

بقلم ولده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني  
عفي عنه

✽ حق طبعه محفوظ ✽











PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

PJ	al-Yaziji, Nasif
6106	Kitab nar al-qirá fi sharh
Y38	Jawf al-fara
1882	



